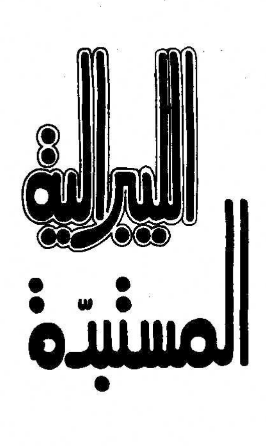

الليبرالية المستبدة
د. رمزي زكي
سينا للنشر


الليبرالية
المستبدّة

الكتاب: الليبرالية المستبدة
الكاتب : د. رمزى زكى
الطبعة الأولى ١٩٩٣

الناشر : سينا للنشر
المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

---

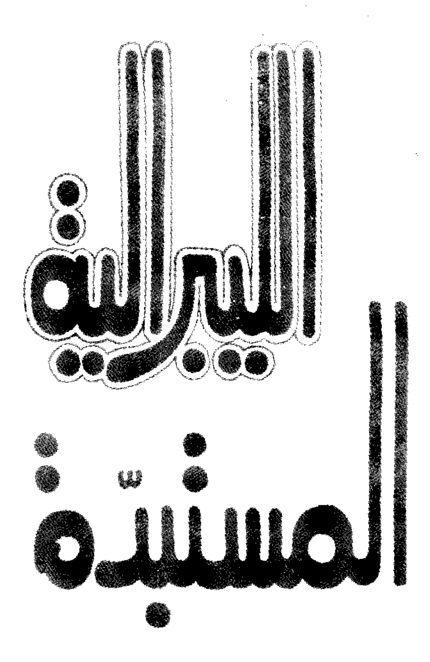
١٨ شارع ضريح سعد - القصر العينى -
القاهرة - جمهورية مصر العربية -
تليفون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٠٢٠٢

الغلاف : عماد حليم

الاخراج الداخلي : إيناس حسني

الصف : سينا للنشر

د. رمزي زكي



دراسة فى الآثار الاجتماعية والسياسية
لبرامج التكيف فى الدول النامية

سينا للنشر

حــين تســوء الأمــور ، عليك أولاً النـظر فـى المـرآة

(مثل صينى)

المحتويـــات

قائمـة الجـداول

قائمـة الأشـكال



توطئــــة

أعلم أن القارى ، بعد أن يقرأ عنوان هذه الدراسة ، سوف يقول فى دخيلة نفسه: ما أغرب هذا العنوان لأن به تناقضا صارخا. فالليبرالية كما نعلم إنما تعنى الحرية أو التحرر، أى انعدام القسر وتوافر الارادة وحرية الاختيار ، فى حين أن " الاستبداد " هو نقيض الليبرالية ، لأنه يعنى القهر وسلب الإرادة ، فكيف إذن تكون الليبرالية مستبدة ؟

وأسارع بالقول ، أن هذه هى المفارقة الصارخة الخاصة بحالة الدول المتخلفة. ذلك أن الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها هذه الدول الآن ، كثيرا ما تنطوى على علاقة سيطرة وهيمنة من الخارج ، وعلى استبداد وتقييد للحريات فى الداخل .

إنها حقا .. ليبرالية من نوع غريب .

فهى من ناحية ، ليست وليدة تطور منطقى لعلاقات القوى الاجتماعية داخل الدول المتخلفة ، مثلما حدث فى تجربة ظهور الليبرالية الاقتصادية فى القرن الثامن عشر فى دول القارة الأوروبية ، حيث أن ظهورها فى مجموعة الدول المتخلفة قد تجلى بشكل فجائى فى الثمانينات عبر ما يسمى ببرامج التكيف Adjustment أو برامج التصحيح الهيكلى، التى فرضها الدائنون وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى على هذه الدول. وهى ، من ناحية أخرى ، لا تتشابه ، من الناحية الشكلية ، مع الليبرالية المعاصرة فى دول الغرب الصناعى ، التى كفلت للانسان كثيرا من الحقوق والحريات والضمانات فى ضوء ما عرف " بالديموقراطية الغربية ". بل إن غياب الديموقراطية وحقوق الإنسان فى العالم الثالث هو الإطار الضرورى لتطبيق عناصر الليبرالية الاقتصادية ، نظرا لفداحة الآثار التى تلحق بالفقراء ومحدودى الدخل (وهم أكثرية السكان) من جراء تطبيقها ، فى حين أن إشاعة الديموقراطية ، بمعناها الحقيقى ، كفيل بأن يعرقل ، أو يحد من ، تطبيق أغلب عناصر برنامج الليبرالية الاقتصادية بالشكل الذى يطبق به الآن .

ومن المعلوم جيدا ، أن الليبرالية التى تكتسح اليوم ساحة العالم ، بدءا من

الولايات المتحدة ، ومرورا بدول غرب أوروبا والدول النامية ، وانتهاءً بالدول التى كانت إشتراكية ، وتدق حولها الآن طبول الدعاية بصخب شديد ، تمثل ، فى الحقيقة ، إنقلابا واضحا فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد الرأسمالية. وهى تحاول إحياء ليبرالية القرن التاسع عشر فى ظروف مغايرة تماما . وهى أقرب الآن لأن تكون إيديولوجية شاملة (أو أنها تسعى لأن تكون كذلك) . ولليبرالية الآن كتيبة كبيرة من المفكرين (أهم فرسانها فريدريش فون هايك ، وريمون آرون ، وميلتون فريدمان) وعدد ضخم من الاتباع وحملة طبول الدعاية من رجال السياسة والإعلام والاقتصاد. وقد ارتبط صعودها، على المستوى السياسى ، بمارجريت تاتشر فى انجلترا فى أواخر السبعينات ، وبرونالد ريجان فى الولايات المتحدة فى الثمانينات. وأصبحت المنظمات الدولية ، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، من أشد المتحمسين لهذه الليبرالية ، بل وأقوى الأدوات فى الترويج لها والضغط للأخذ بها.

وقد إتسم الطرح الليبرالى ، فى عودته الجديدة ، بنزعته الهجومية ذات الطابع الأيديولوجى ضد كافة الأشكال التى تحد من حرية الفرد. فالقضية الأساسية التى تطرحها الليبرالية المعاصرة ، كأيديولوجية شاملة لكافة المستويات (الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، والقيمية ... إلى آخره) هى مسألة حرية الفرد بمعناها المطلق. وأفكارها فى هذا الخصوص ذات طابع يمينى متطرف ، وهو الطابع الذى كان قد تم تهذيبه – الى حد لا بأس به – عبر مراحل تطور الرأسمالية ، وبخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما ظهرت أفكار لورد جون ماينردكينز التى بررت تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لمصلحة النظام ، وحينما ظهرت أفكار وممارسات " دولة الرفاة " التى اضطلعت فيها الحكومات بدور رئيسى فى الرعاية والضمانات الاجتماعية والتقليل من شرور الرأسمالية فى جانبيها ، التوزيعى والاجتماعى .

لماذا إذن يعود الانتعاش لليبرالية المتطرفة ؟ هل هى عودة للأصول الخالصة للرأسمالية بإعادة إنعاش مجموعة القيم والسياسات والممارسات التى لازمت الرأسمالية فى مرحلة طفولتها وشبابها ؟ أم أنها مجرد مودة عابرة ما تلبث أن تزول على مر السنين؟

الواقع الفعلى يقول : إن ظهور هذه الليبرالية مرة أخرى ، قد برز فى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية ، سواء فى صعيدها المحلى أو صعيدها العالمى ، تمر بأزمة هيكلية منذ بداية السبعينات (وحتى الآن) ، حينما انفجرت تناقضات التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى بالدول الرأسمالية الصناعية (التضخم ، البطالة ، الركود ، تزايد

الدين المحلى ، تراجع النمو الاقتصادى ...) وعجزت الوصفة الكينزية أن تقدم علاجا لها. إن ظهور هذه الليبرالية كان إذن نتاجاً لتلك الأزمة ، ومحاولة للخروج منها. وهى فيما تطرحه من أفكار، تظل، فى التحليل الأخير، رؤية غربية، لإدارة أزمة الرأسمالية. وقد ساعد على سرعة انتشارها الإنحسار الشديد فى قوى اليسار ، وهو الانحسار الذى بلغ ذروته بإنهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا .

والواقع يقول أيضا : إنه رغم مضى ما يزيد عن عقدين من الزمان من التطبيق ، فإن السياسات الليبرالية الجديدة التى طبقتها الدول الرأسمالية الصناعية لم تنجح فى مواجهة أزمة الرأسمالية المعاصرة. فالنمو الاقتصادى فى كبريات هذه الدول مازال متعثرا، والبطالة في ارتفاع مستمر ، والتضخم مازال يهدد هذه الدول (بالرغم من النجاح المؤقت فى الهبوط بمعدلاته فى الثمانينات). وعلى الصعيد الاجتماعى ، زاد الفقر وعدد المهمشين فى الدول الصناعية " الغنية " ، وزادت الهوة فى توزيع الدخل والثروة القوميين. وعلى الصعيد السياسى ، أفرزت الليبرالية الجديدة صعود لافت للنظر للتيارات اليمينية والمحافظة والاتجاهات العنصرية والفاشية والنازية المتطرفة وذات العنف المدمر. وعلى الصعيد العالمى ، أدت الممارسات الليبرالية إلى انقسام واضح فى المنظومة الرأسمالية الصناعية إلى ثلاثة كتل متنافرة (كتلة ما يسمى بأوروبا الموحدة، وكتلة جنوب آسيا ، وكتلة الأمريكتين) وزادت بينها ظروف التنافس وعدم التكافؤ ، الأمر الذى دفع هذه الكتل الى تبنى ميولا انعزالية وإقليمية وحمائية واضحة. وعلى صعيد علاقة الشمال بالجنوب ، نجم عن السياسات الليبرالية الجديدة ، فى بعدها العالمى، أشد الصور بؤسا فى العالم الثالث ، الذى يئن الآن تحت وطأة جبال شاهقة من الديون التى تستنزف موارده وفائضه الاقتصادى على حساب الأجيال الحالية وأجيال الغد.

واليوم ، حينما يأتى الدائنون ، ومعهم المنظمات الدولية ، ليجبروا بلاد العالم الثالث على الامتثال لقواعد الليبرالية الجديدة الغربية ، تحت شعارات "التكيف" و"التصحيح" و"الانفتاح" و"التوجه للخارج" ، وإلا فلن يعاد جدولة ديونها الخارجية ، ولن تحصل على أية "مساعدات" أو قروض أجنبية ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه : هل يمكن لوصفة الليبرالية الجديدة أن تعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتردية فى هذه الدول ، بينما فشلت هذه الوصفة فى البلاد التى ابتدعتها ، وهى بلاد الغرب الرأسمالى؟ وهل هذه الوصفة تختلف فى جوهرها ، وفى ما ترسمه من علاقات عما كان موجودا بين الشمال الغنى والجنوب الفقير فى ضوء الخبرة التاريخية الطويلة التى عايشها الجنوب للشمال فى ظل آليات النظام الرأسمالى فى صعيده العالمى ؟

ومن المفارقات الصارخة أيضا ، أنه فى ضوء توجهات الليبرالية الجديدة التى انساقت لتطبيقها الآن غالبية دول العالم الثالث فى ظل برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، ان مصطلحات " التنمية " و " التحرر الاقتصادى " و " التقدم الاجتماعى " و" العدالة الاجتماعية " كادت أن تختفى أمام الزحف الكاسح لمصطلح " التكيف ". والحديث الآن يكاد يكون قاصرا على قضايا " التحرير الاقتصادى " التى تطالب بها هذه البرامج ، مثل تحرير الأسعار والتجارة الخارجية ، وتحرير سوق الصرف الأجنبى وأسعار الفائدة ، و " تحرير " القطاع العام بالتخلص منه ، إما بالغلق أو البيع. ويقابل هذا نمو نزعة غريبة تتمثل فى الرفض الفوضوى لدور الدولة فى التنمية والتقدم ، وإلى الحد الذى أصبحت فيه " أدبيات التكيف وبرامج التصحيح " تكاد تصور " الدولة " وتدخلها فى النشاط الاقتصادى على أنها " العدو رقم واحد للتنمية والتقدم ". وهو تصور ، لاشك، فوضوى وعدمى ، ولا أساس له من الناحية النظرية أو التاريخية .

وبعد عزيزى القارى ...

إن هذه الدراسة التى أضعها اليوم بين يديك ، تحاول أن تدرس ليبرالية التكيف المفروضة الآن على بلاد العالم الثالث المدينة من منظور محدد ، هو منظور آثارها الاجتماعية والسياسية ، مع ترك آثارها الاقتصادية ، بهذا القدر أو ذاك ، لأننا قمنا بذلك فى أبحاث أخرى . وهى تنقسم الى قسمين . الأول منها ، يتعرض لخبرة هذه البلاد فى التكيف مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ لحظة ميلاده وحتى اندلاع الأزمة العالمية الراهنة ، فى شكل محطات سريعة ، نمر عليها ، لكى نتعرف على ملامح وآليات اندماج هذه البلاد ، وتكيفها مع الرأسمالية العالمية عبر مراحل تطورها المختلفة. أما القسم الثانى - وهو ما أعتبره الجسم الأساسى للدراسة - فيتناول بالتحليل الآثار الاجتماعية والسياسية ، الحالية والمتوقعة ، لليبرالية التكيف الحالية التى أجبرت هذه البلاد على تطبيقها عبر استسلام أنظمة الحكم فيها لقوى الرأسمالية العالمية ومنظماتها الدولية .

يبقى بعد ذلك أن أوكد ، إننى فى هذه الدراسة وإن كنت قد إنتقدت الليبرالية الاقتصادية بالشكل الذى تطبق به الآن فى البلاد النامية ، عبر تدخلات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، إلا أننى ممن يعتقدون بأن الديموقراطية تظل هى الخلاص للخروج من المأزق الذى تعيشه هذه البلدان. لكننا لا نفهم الديموقراطية على النحو الليبرالى الذى يروج له دعاة التكيف ، أى الانصياع اللامشروط لقوى السوق ، والاندماج فى الاقتصاد العالمى بعد إضعاف قوة الدولة وبيع قطاعها العام وتهميش الناس والضغط على مستوى

معيشتهم وخلق جيش ضخم للبطالة منهم والاعتراف بمشروعية اللامساواة والإطاحة بمقتضيات العدالة الاجتماعية ... فهذه الأمور التى تتسم بها الآن ليبرالية التكيف هى ، تحديداً ، التى تؤدى إلى غياب الديموقراطية. فقد برهنت التجارب على أن المضى قدماً فى تطبيق هذه الليبرالية ، لابد وأن يتصادم مع مصلحة القاعدة العريضة من الجماهير التى يصيبها الضرر من تلك الليبرالية. ومن هنا كان الارتباط بين هذا النوع من الليبرالية ومعاداة حرية الجماهير وحقها المشروع فى الدفاع عن مصالحها. أما الديموقراطية التى نقصدها هنا فهى تلك الديموقراطية التى توضع فى خدمة التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى ، كما يقول المفكر المصرى سمير أمين. هذه الديموقراطية لا يقتصر الأمر فيها على التعددية السياسية وحق التعبير وكفالة الحريات الفردية والمشاركة الشعبية فحسب ، بل يمتد الأمر فيها للحرص على تحقيق التقدم الاقتصادى والاستقلال الوطنى وحماية سيادة الوطن ونفى التبعية والاستقطاب ، وأن تتحقق فيها إصلاحات اجتماعية تكفل حق المواطن فى العمل الشريف والضمانات الاجتماعية والمعيشة الانسانية المعقولة .

وختاما ، آمل ان تفتح هذه الدراسة حوارا حول الأفكار التى وردت فيها ، وهى أفكار لا أدعى كمالها أو نضجها ، لأنها ستحتاج الى مزيد من الصقل والتعمق .

رمـــزى زكـــى

القاهرة - ٤ نوفمبر ١٩٩٢

روكسى



القسم الأول

التكيف فى البلاد النامية

بين خبرة الماضى والواقع الراهن



من هنا يجب أن نبدأ ...

خبرة التكيف فى المنظور التاريخى[1]

تأخذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى تطبق الآن على نطاق واسع فى البلاد النامية طابعا عالميا زاحفا. وهذه البرامج التى يصممها ، ويتابع تنفيذها ، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لا يقتصر الأمر فيها على المتغيرات الاقتصادية البحت (كالادخار، الاستثمار ، ميزان المدفوعات ، معدل التضخم ، سعر الصرف ، أسعار الفائدة ...) ، وإنما تمتد لإحداث تغيرات عميقة المدى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك البلاد. والمحور الأساسى فيها هو : كيف يمكن للتغيرات والتحولات التى تطرأ على هذه المتغيرات وتلك البنية أن تجعل الاقتصاد المحلى مفتوحا ومتوجها نحو الخارج ، أى مندمجا بقوة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؟ وهى ، على هذا النحو ، تعيد صياغة علاقة الجنوب بالشمال على أسس جديدة. وهى بهذا الشكل يمكن النظر اليها على أنها " أول مشروع أممى " تقوم الرأسمالية العالمية بصياغته على هذا النحو الدقيق والمحكم دون مواربة أو لبس .

والواقع ، أنه منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمى ، وهى تسعى دائما لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها. وكان " تكييف " الأجزاء غير الرأسمالية فى مختلف أنحاء المعمورة لكى تتلائم مع الحاجات المتغيرة والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية شرطا ضروريا ولازما لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها. وتلك حقيقة راسخة تعلمنا أياها دروس التاريخ والتأمل الواعى فى المراحل المتتابعة التى سار فيها تطور الرأسمالية العالمية منذ ظهورها وحتى الآن. فكل مرحلة من هذه المراحل كانت تقابلها درجات ونوعيات معينة من عمليات التكييف التى فرضتها الرأسمالية العالمية على مختلف أنحاء العالم، وبالذات العالم الذى نسميه الآن بالمتخلف. ومن خلال عمليات

التكييف هذه ، كان يفرض على البلاد المتخلفة مجموعة محددة من الوظائف التى تؤديها استجابة لحاجة المراكز الرأسمالية الصناعية. ولهذا فإن مصطلح "عمليات التكيف" الذى راج مؤخرا فى كتابات المنظمات الدولية ، وعلى الأخص فى كتابات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، لا يشير الى ظاهرة جديدة ، بل فى الحقيقة إلى ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالى نفسه. ومن هنا فإن منطق التحليل العلمى يتطلب منا أن نعرض - ولو بشكل موجز - للتجارب التاريخية لعمليات التكيف الدولية المختلفة التى فرضتها الرأسمالية العالمية إبان مراحل تطورها المتعاقبة على البلاد المتخلفة ، لكى نستخلص منها الدلالات النظرية والعملية لفهم عمليات التكيف المعاصرة، التى تحاول الرأسمالية العالمية فرضها الأن على البلاد المتخلفة فى ظل أزمتها المعاصرة. ذلك أننا نفهم التاريخ بإعتباره علم فهم الماضى بهدف إمكان السيطرة على المستقبل. ومن خلال هذا الفهم يجب أن ندرس التاريخ الاقتصادى وتاريخ الفكر الاقتصادى. بل إننا لن نستطيع أن ندرك حقيقة عمليات التكيف الحالية ، وما ترسمه من ليبرالية مستبدة فى الدول المتخلفة ، إلا من خلال الخبرة التاريخية .

وسوف نميز هنا بين خمسة مراحل أساسية ، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية. وهذه المراحل هى :

١- مرحلة الكشوف الجغرافية .
٢- المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية).
٣- مرحلة الثورة الصناعية.
٤- مرحلة الاستعمار.
٥- مرحلة الإمبريالية.

ففى فترة التمهيد لنشأة الرأسمالية ، **أى فترة الكشوف الجغرافية**[٢] التى امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ، وهى الفترة التى مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد ، اندفعت جحافل من التجار والبحارة المغامرين فى أوروبا (أسبانيا ، البرتغال ...) يعضدهم فى ذلك مجموعة من القراصنة والمكتشفين الجغرافيين خارج حدودهم الاقليمية إلى البحار والمحيطات الواسعة لكسر حدة السيطرة التجارية التى كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية والأفريقية. ففى ذلك الحين كانت الدول الأوروبية الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، من

خلال مدنها التجارية (كالبندقية وجنوة ...) ، تتاجر مع الشرق ، فتستورد منه العطور والتوابل والحراير والأصواف. ولم يكن لديها ما تقايض به سوى المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وبعض السلع التافهة المصنعة يدويا. وقد أدى ذلك إلى استنزاف المعادن النفيسة من دول القارة الأوروبية لصالح بلاد الشرق ، وهو الأمر الذى خلق فى أواخر العصور الوسطى الإقطاعية ما عرف " بأزمة الذهب ". وكانت المكوس المرتفعة التى فرضتها الإمبراطورية العثمانية على التجارة العابرة فى أراضيها تقلل ، أو تحد من، أرباح التجار وترفع من أثمان السلع المستوردة فى أسواق أوروبا الداخلية. ومن هنا، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التى تمت فى هذه المرحلة هدفين رئسيين : الأول ، هو كسر الحصار التجارى الذى فرضته الإمبراطورية العثمانية، والثانى ، هو البحث عن الذهب ومصادره بشراهة شديدة. فى ضوء هذين الهدفين ، انطلقت سفن التجار المغامرين والقراصنة تجوب البحار والطرق المائية المجهولة. وبالفعل تمكن عدد من البحارة المعروفين ، (فاسكو دى جاما ، وكريستوفر كولومبس ...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار ، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية) .

ومن خلال عمليات القرصنة واللصوصية التى امتزجت بها هذه الكشوف الجغرافية تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة ، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية ، وإقامة محطات تجارية فيها. وهكذا تمكن الأوروبيون من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم ، وتحويل الكنوز المنهوبة الى عواصم بلادهم. وخلال هذه المرحلة التى مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادى لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالى عبودى ، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التى كان الطلب عليها قد تزايد فى أوروبا ، مثل الدخان والشاى والبن والسكر والقطن والأصباغ ، فضلا عن إجبارهم على السخرة للعمل فى مناجم الذهب والفضة. ومن **المهم هنا ، أن نعى أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية كانت هى الغزو الحربى واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.**

أما فى **المرحلة الميركانتلية** التى تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، والتى سيطر فيها رأس المال التجارى الأوروبى على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية ، فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية ،

وشركة الهند الغربية ...) أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها ، وأن تتاجر فى أحقر تجارة عرفتها البشرية ، وهى تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص ، ويرسلون وهم مكبلون بالسلاسل الى مزارع السكر والدخان فى أمريكا الجنوبية ، بعد أن أبيد سكانها الأصليون (الهنود الحمر) واستنزفوا جسديا فى عمليات استخراج الذهب[٣]. وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ماكونته من إمبراطوريات واسعة ، استطاعت أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالى الذى أرسى دعائمه المستوطنون البيض فى فترة الكشوف الجغرافية ، وأن تتمكن من تشديد اغتصابها للمعادن النفيسة وذلك بتعميق استنزاف مناجم الذهب والفضة من المستعمرات ومن خلال أساليب الغش والخداع والقهر التى ابتكرتها فى عمليات التجارة (الامتيازات الأجنبية ، والعقود والاتفاقيات التجارية الجائرة ...). وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن " تشفط " ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية (انظر الجدول ١-١) ، ناهيك عن " الجزية " التى فرضتها على شعوب هذه المستعمرات. والحقيقة ، أن تلك الجبال الشاهقة من الأرباح والثروات التى كونها التجار المغامرون ، الذين ساندتهم دولهم بشتى الطرق ، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائى لرأس المال فى مرحلة الثورة الصناعية. **وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجارى ، الذى كان قد نما وتطور فى هذه الفترة وهو يقطر دما ، وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.**

وعندما ظهر رأس المال الصناعى ، وتحققت **الثورة الصناعية** خلال الفترة الممتدة بين النصف الثانى من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر ، استمرت المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها لكى تتمشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية. فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التى تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة ، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد ...) التى تلزم لأطعام سكان المدن والعمال الصناعيين. ومن ناحية أخرى ، سرعان ما أدى النمو الهائل الذى حدث فى المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية . وقد لعبت " ثورة المواصلات " - النقل البحرى والسكك الحديدية - وما أتاحته من إتصال

جدول رقم (١-١)

تطور كميات الذهب المنهوب من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٠٠-١٨٠٠)

الدولة المنهوبة	الفترة	القيمة بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	١٥٠٠ - ١٥٢١	١٠٠
	١٥٢٢ - ١٥٤٧	٨٠
	١٥٤٨ - ١٧٠٠	١٥٢
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٣٠٠
بيرو	١٥٣٤ - ١٦٠٠	٢٣٠
	١٦٠٠ - ١٧٠٠	٤٥٠
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٣٧٠
نيوجرنادا	١٥٣٧ - ١٦٠٠	٢٠٠
	١٦٠٠ - ١٧٠٠	٦٨٠
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٧٨٠
شيلى	١٥٠٠ - ١٦٠٠	١٣٠
	١٦٠٠ - ١٧٠٠	١٠٠
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٢٤٠
البرازيل	١٧٠١ - ١٧٢٠	١٥٠
	١٧٢١ - ١٧٤٠	٤٩٠
	١٧٤١ - ١٧٦٠	٨١٦
	١٧٦١ - ١٧٨٠	٥٨٠
	١٧٨١ - ١٨٠٠	٣٨٠

المصدر : ارنست كيمل - تاريخ المالية ، دار الاقتصاد ، برلين ١٩٦٦ ، ص ٢٣٢ (باللغة الالمانية)

بأبعد مناطق العالم ، دورا خطيرا فى فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وتشير بعض المصادر ، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة ١٨٢٠ - ١٩٠٠ بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعى ، إذ تضاعفت واحدا وثلاثين مرة في تلك الفترة .(٤) وكانت سرعة التجارة فى المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة فى المنتجات المصنعة (انظر الجدول ١-٢). وعند هذه المرحلة أرسيت دعائم تقسيم العمل الدولى غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففى ضوء التفاوت الحاد الذى برز بين درجة التطور فى قوى الإنتاج فى البلاد الأوروبية التى دخلت مرحلة الثورة الصناعية ، وبين البلاد الأخرى عبر البحار ، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتى ظلت تراوح مكانها ومازالت تعيش فى حالة سابقة على الرأسمالية ، وفى ضوء التنافس الضارى على التصدير الخارجى وفتح الأسواق الخارجية بالقوة ، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التى تنافس بشدة الإنتاج المحلى. وقد أدى ذلك الى دمار الانتاج الحرفى الداخلى. ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص ، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية ، على أن تستورد فى مقابل ذلك المنتجات المصنعة فى الغرب الرأسمالى ، وأن تتبع فى ذلك سياسة الباب المفتوح ، أو التجارة الحرة .(٥) وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار ، والتى كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجى متنوع ، أدمجت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لكى تكون منبعا لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعى الذى كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية. ومنذ تلك اللحظة التاريخية ، سيتحدد مركز وقوة كل بلد فى النظام الرأسمالى العالمى بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين فى التجارة العالمية وبموقعه فى نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

وهكذا ، تحت تأثير ليبرالية حرية التجارة التى فرضت بالقوة على هذه البلاد (حالة مصر إبان عصر محمد على وحالة الهند فى منتصف القرن التاسع عشر أمثلة نموذجية على ذلك) ، يحدث تحول جذرى فى بنيانها الإنتاجى والاجتماعى وموقعها فى الاقتصاد العالمى(٦) ، وهو تحول سيباشر تأثيرا خطيرا على المراحل اللاحقة لتطورها ، وإلى هذه اللحظة الراهنة .

ومهما يكن من أمر ، تجدر الإشارة إلى أن وسيلة تكييف وتطويع البلاد المتخلفة

جدول رقم (١-٢)

تطور تجارة العالم فى المواد الخام والمنتجات المصنعة
خلال الفترة ١٨٧٦ - ١٩١٣
١٩١٣ = ١٠٠

كميـــات

الفتـــرة	التجارة العالمية فى المواد الخام	التجارة العالمية فى المنتجات المصنعة
١٨٧٦ - ١٨٨٠	٣١	٣٢
١٨٨١ - ١٨٨٥	٣٨	٤٠
١٨٨٦ - ١٨٩٠	٤٥	٤٥
١٨٩١ - ١٨٩٥	٥١	٤٦
١٨٩٦ - ١٩٠٠	٦٠	٤٨
١٩٠١ - ١٩٠٥	٧١	٦٣
١٩٠٦ - ١٩١٠	٨٣	٧٨
١٩١١ - ١٩١٣	٩٧	٩٦
١٩١٣	١٠٠	١٠٠

Source: J. Kuczynski; *Studien Zur Geschichte der Weltwirtschaft*, Dietz Verlag Berlin 1952, 9. 70.

لهذه البلاد وفرض سياسة الباب المفتوح (سياسة حرية التجارة) بالقسر أحيانا ومن خلال الامتيازات الأجنبية والاتفاقيات التجارية الجائرة فى أحيان أخرى .

وعندما دخلت الرأسمالية **مرحلة الاحتكار** ، حيث زادت درجة تركز الانتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة ، برزت قوة رأس المال المالى ، وهو رأسمال تسيطر عليه البنوك ويستخدم فى الصناعة. فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد ولوج مجالات الاستثمار ومكتفية فى ذلك بقيمة فروق أسعار

الفائدة (الدائنة والمدنية) ، بل " غدت احتكارات قوية تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدى للجماعة ، وتتحكم فى جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية. وبذلك دخلت البنوك فى عملية الإنتاج ، ونفذت الى الصناعة ، وامتزج رأس مال البنوك برأسمال الصناعة ، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية(٧)". وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية ، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره. والفائض هنا نسبى وليس مطلقا ، بمعنى أنه لا يعنى ، بأى حال من الأحوال ، أن هذه البلاد أصبحت تعج بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال ، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل فى الصناعة والزراعة والخدمات ، وإنما الفائض يعنى هنا ، أنه إذا إستثمر بالداخل فإنه سيؤدى إلى تدهور معدل الربح(٨). وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره بالداخل .

ولهذا فقد شهدت الفترة من ١٨٧٥ وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، سباقا محموما، ولكن غير متكافئ ، بين الدول الرأسمالية الصناعية فى مجال تصدير رؤوس الأموال. ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير ، وإنما سرعان ما شاركها فى ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة (انظر الجدول ١-٣). وأصبح البحث عن مغانم جديدة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، من خلال تصدير رأس المال اليها للاستثمار فى مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلا للتنافس الضارى بين الدول الرأسمالية الصناعية.

ومع دخول القرن العشرين، ظهرت رأسماليات أخرى أصبحت تهدد المكانة المسيطرة والقيادية التى كانت تحتلها بريطانيا فى المنظومة الرأسمالية العالمية. ذلك أنه لما كان رأس المال الاحتكارى يسعى دائما للتوسع ، فقد سعت هذه الرأسماليات ، بكل ما أوتيت من قوة ، لتبحث لنفسها عن توسع خارجى ومناطق للنفوذ تكفل لها السيطرة ، بقدر الإمكان ، على أكبر مساحة ممكنة من الأسواق الخارجية وعلى مصادر المواد الخام ويفتح أمامها أفاقا جديدة للاستثمار خارج حدودها الوطنية. ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتي الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لإقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال فى تلك المراكز. ما بالنا إذا علمنا أنه فى عام ١٩٠٠ كان ٩٠،٤٪ من مساحة أفريقيا وحوالى ٧٥٪ من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى

جدول رقم (١-٣)

تطور حركة تصدير رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة ١٨٢٥ - ١٩١٣

بمليارات الماركات الذهبية

الفترة	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	الولايات المتحدة
١٨٢٥	٢	صفر	صفر	صفر
١٨٥٥	١٠	٣	صفر	صفر
١٨٧٦	٢٢	١١	٢	صفر
١٩٠٠	٤٠	٢٥	١٥	٢
١٩١٣	٧٥	٣٦	٣٥	١٣

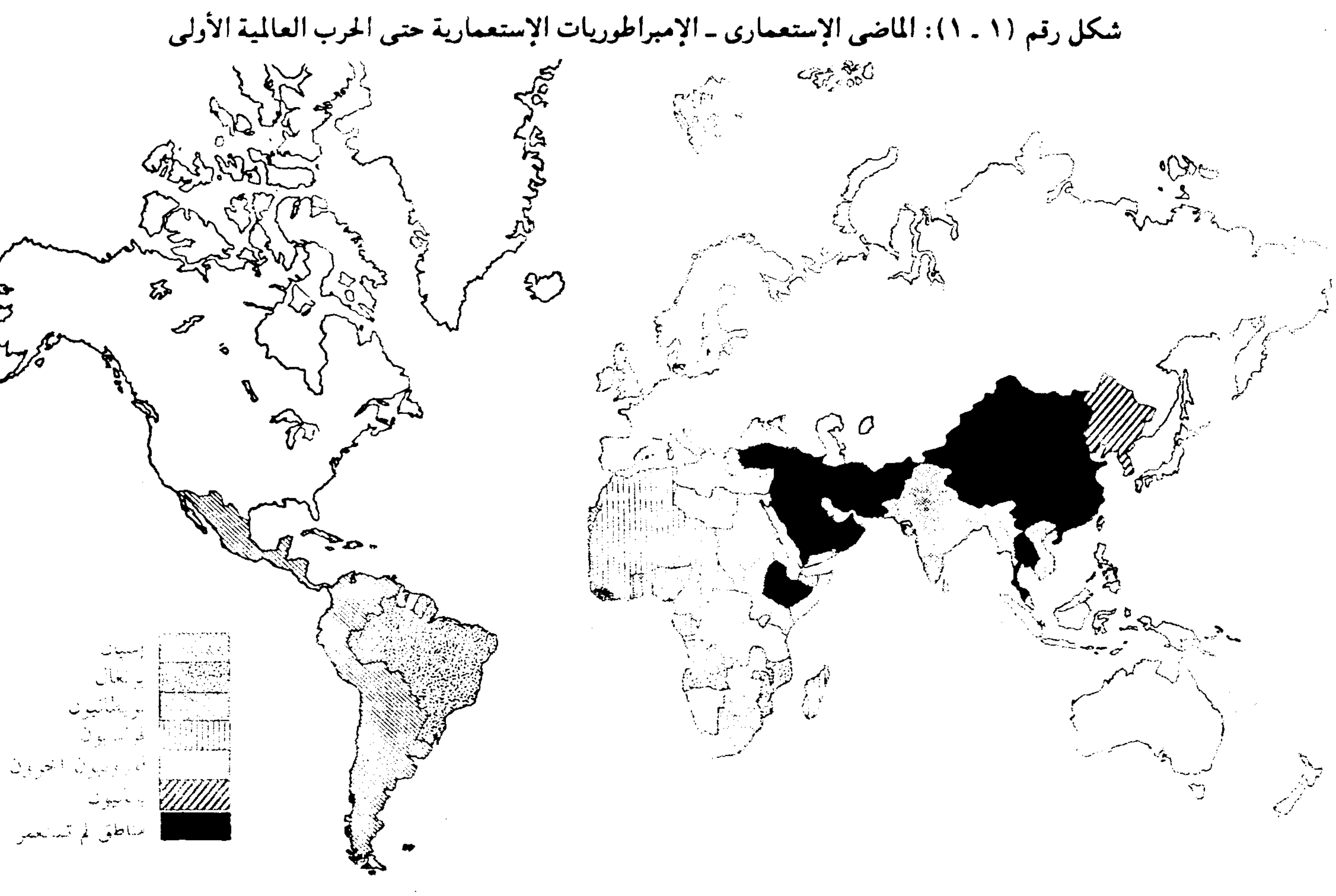
Source: J. Kuczynski, a.a.O., S. 81.

الاستعمارية ، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى ، وهو الإمر الذى أجج صراعا محموما فيما بينها ، انتهى باشعال الحرب العالمية الأولى - أنظر الجدول (١-٤) وأنظر أيضا الشكل رقم (١-١) .

على أن تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذى يلبى حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية (الحاجة لأسواق التصريف الخارجية وتأمين الحصول على المواد الخام والغذائية واقتناص الفرص الاستثمارية) ، كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية ، لأن هذه البلاد كانت تعيش فى حالة سابقة على الرأسمالية وتتسم بتخلف شديد فى علاقاتها النقدية السلعية .

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات فى إدخال نظام الملكية الخاصة للأراضى الزراعية وتعميق تخصص هذه البلاد فى إنتاج بضعة محاصيل نقدية (للتصدير)، وإلغاء نظام المقايضة والتوسع فى استخدام النقود ، وإنشاء نظام نقدى ومصرفى يخضع لآليات نظام النقد الدولى آنذاك (قاعدة الذهب) ، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل فى المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لهـا بمستوى الإنتاجية. وفوق هذا وذاك ، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية

شكل رقم (١ ـ ١): الماضى الإستعمارى ـ الإمبراطوريات الإستعمارية حتى الحرب العالمية الأولى



المصدر: بول هاريسون ـ فى قلب العالم الثالث (جذور الفقر)، الناشر ميدتو للتنمية والرعاية الصحية. ص ٨٨/٨٩

جدول رقم (١-٤)

الامبراطوريات الاستعمارية خلال الفترة ١٩٠٠-١٩١٣

الدولة الاستعمارية	حجم ما تملكه من مساحة بملايين الكيلومترات المربعة			عدد سكان المستعمرات مليون نسمة		
	١٨٧٧	١٩٠٠	١٩١٣	١٨٧٧	١٩٠٠	١٩١٣
بريطانيا	٢١ر١	٢٧ر٨	٢٩ر٧	٢٠٣ر٩	٣٥٢ر٥	٣٧٦ر٧
فرنسا	١ر٠	٣ر٨	١٠ر٥	٦ر٠	٤٤ر٣	٥٣ر٤
هولنده	١ر٧	٢ر٠	٢ر٠	--	١٤ر٠	١٥ر٥
بلجيكا	--	٢ر٣	٢ر٤	--	١٤ر٠	١٥ر٥
ألمانيا	--	٢ر٧	٣ر٠	--	١٢ر٣	١٢ر٣
الولايات المتحدة	--	٠ر٣	٠ر٣	--	٨ر٠	٩ر٧
البرتغال	١ر٩	٢ر١	٢ر١	٣ر٣	٨ر٥	٩ر٣

Source: J. Kuczynski, a.a.O., S. 78.

موالية ، ترتبط مصالحها مع المستعمر. كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد فى الديون الخارجية (حالة مصر وتونس والجزائر ...) ، لإحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ، وفرض الاحتلال العسكرى عليها فيما بعد. ومن المؤكد أن تلك التغيرات الجذرية وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولى اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها ، وخلقت آليات منظمة ومحكمة لنهب الفائض الاقتصادى من مجموعة البلاد الأخيرة وحرمانها من السيطرة على مصادر تراكم رأس المال. وقد اقترن ذلك كله إبان المرحلة الاستعمارية بفرض السيطرة المباشرة على البلاد المهمين عليها ، أى تحكم المستعمر الأجنبى فى المواقع الأساسية والحساسة للاقتصاد المستعمر ، من خلال التواجد المباشر فى هذه المواقع. (أنظر حالة مصر خلال فترة الاستعمار البريطانى فى الجدول ١-٥) .

ولاشك أن ذلك كله قد ساهم فى التخفيف الجزئى لتناقضات النظام الرأسمالى بالدول الصناعية. فمن ناحية ، أدت هذه التغيرات وما نجم عنها من مغانم ضخمة إلى التخفيف من ميل متوسط معدل الربح نحو الانخفاض فى هذه الدول ، وأدت ، من ناحية

أخرى ، إلى إمكان تمويل الزيادات التى حدثت فى أجور العمال بالبلاد الرأسمالية الصناعية ، دون أن يكون ذلك على حساب تردى معدل الربح لرأس المال بالداخل. ومن ناحية ثالثة ، ضمنت هذه التغيرات ، للإمبرياليات الرأسمالية ، الحصول على المواد الخام

جدول رقم (١-٥)

من نماذج السيطرة المباشرة للاستعمار على الاقتصاديات التابعة
حالة مصر فى فترة الاستعمار البريطانى - التوسع البريطانى فى شغل المناصب الكبرى

النظارة	١٨٨٢ - ١٨٩١	١٨٩٢ - ١٩٠٣	١٩٠٤ - ١٩٠٦
الداخلية	١- مفتش عام البوليس ٢- مدير مصلحة الصحة ٣- مدير مصلحة السجون	مستشار	
المالية	١- مستشار ٢- وكيل ٣- مراقب الإيرادات		وكيل
الاشغال العمومية	١- مفتش عام الرى ٢- وكيل		١- مستشار ٢- وكيل
الحربية	سردار الجيش المصرى		وكيل
الحقانية	مستشار	١- مدعى عام ٢- مفتش عام النيابات	
المعارف		سكرتير عام اصبح وكيل للنظارة	مستشار

المصدر : دكتور محمد جمال الدين المسدى - الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر فى أوائل القرن العشرين. دراسة منشورة فى : **المجلة التاريخية المصرية** ، تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة المجلد الثامن والعشرون ، ١٩٧٥ ، ص ٩٨ .

وأسواقا إضافية لتصريف فائضها السلعى وفائض رؤوس أموالها. بيد أنه، فى المقابل ، كان لهذه التغيرات نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة. فقد تم تشويه بنيانها الانتاجى من خلال نمط التخصص الذى فرض عليها، وتم " شفط " فائضها الاقتصادى وحرمانها، من ثم، من مصادرها الذاتية للتراكم، عبر آليات الاستثمار الأجنبى وحرية التجارة. وهكذا يمكن القول، أن الرأسمالية الليبرالية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وكانت تبشر بتثوير لا سابق له لقوى الإنتاج ، قد قامت على أساس النمو اللامتكافئ بين مناطق العالم المختلفة ، إلى الحد الذى يبرر الاستنتاج القائل ، بأن تقدم الرأسمالية فى بعض البلدان لم يكن ممكنا إلا على حساب دمار الدول الأخرى وإستنزافها وإخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال فى هذه البلدان .

وهكذا نلاحظ ، أنه في الحقبة الاستعمارية تم تكييف وتطويع أوضاع البلاد المتخلفة لمتطلبات نمو وحركة تراكم رأس المال فى المراكز الرأسمالية ، من خلال تصدير رأس المال اليها ، وتعميق تخصصها فى إنتاج المواد الأولية ، ومن خلال الاحتلال العسكرى والسيطرة السياسية والإدارية المباشرة على مقدرات هذه البلاد. وسيظل هذا هو الحال خلال فترة ما بين الحربين ، وهى الفترة التى تميزت بإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية المنتصرة على حساب القوى الاستعمارية والإمبراطوريات التى انهارت عقب الحرب العالمية الأولى .

ثم إندلعت الحرب العالمية الثانية ...

وكان إندلاعها تجسيما لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالى ، وإنعكاسا للتناقض الشديد الذى تفجر بين القوى الاحتكارية فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وصراعها الضارى فيما بينها حول المصالح ومناطق النفوذ. وما يعنينا ، فى هذه الخصوص ، أنه فى خصم هذه الحرب وما بعدها ، تعاظمت حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتؤدى فى النهاية الى انهيار النظام الاستعمارى ، أو بعبارة أخرى ، إلى تدمير نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة فى المستعمرات وشبه المستعمرات والبلاد التابعة. وتحصل بلاد كثيرة على استقلالها السياسى وتنفصل عن النظام السياسى للاستعمار العالمى .

والحقيقة ، أن انهيار النظام الاستعمارى قد خلق حالة قلق وذعر شديدين بين صفوف الدول الرأسمالية الاستعمارية وذلك لعدة اعتبارات هامة :(٩)

الاعتبار الأول ، هو أن انهيار هذا النظام قد جرد الدول الرأسمالية الاستعمارية من الأدوات الكلاسيكية التى استخدمتها فى الماضى فى عمليات نهبها لثروات وموارد هذه الدول ، مثل الاحتلال العسكرى ، الإدارة الاستعمارية المباشرة لمرافق البلاد ، نظم الامتيازات الأجنبية ، العقود والاتفاقيات التجارية الجائرة .. إلى آخره. ومن هنا جاءت أهمية البحث عن أدوات وأساليب جديدة .

والاعتبار الثانى ، هو التعاصر التاريخى بين بدء تطلع وتحفز الدول المتخلفة المستقلة حديثا للنمو ورفع مستوى معيشة شعوبها ، وبين التقدم الاقتصادى والاجتماعى السريع الذى كانت قد حققته مجموعة الدول الاشتراكية ، والذى قام على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج والاعتماد على التخطيط الشامل كبديل للسوق فى إدارة وتوجيه مجمل العملية الاقتصادية. وكان النجاح الذى حققه نموذج النمو الاشتراكى (والذى بلغ ذروته فى أواخر الستينات) فى غضون فترة قصيرة نسبيا ، مصدر إلهام وجذب لعدد كبير من قادة حركة التحرر الوطنى في الدول المستقلة حديثا. وهو أمر كان يزعج بشدة الدول الرأسمالية الصناعية .

والاعتبار الثالث ، أن الدول الرأسمالية الاستعمارية التى كانت تستنزف الدول المتخلفة بشكل مباشر ومنظم ، لم تعد تواجه هذه الدول كمستعمرات أو بلاد تابعة ، وإنما كدول وطنية تظهر - أو تستطيع على أية حال أن تظهر - كدول مستقلة فى السياسة الدولية وأن تتبع خطا معاديا للاستعمار وأن تنتهج نهجا مستقلا فى تنميتها الإقتصادية ، مستخدمة فى ذلك مؤسسات سلطة الدولة للدفاع عن مصالحها الوطنية. كما أن مرارة الكفاح الوطنى الذى خاضته شعوب المستعمرات ، وجسامة ما تحملته من تضحيات فى سبيل الاستقلال السياسى ، قد أدى إلى تكوين خبرات سياسية هامة معادية للاستعمار ولأشكال القهر والاستغلال الأجنبى .

الاعتبار الرابع ، أن عددا لا بأس به من قادة حركة التحرر الوطنى (عبد الناصر ، نكروما ، سوكارنو ... إلخ) فى البلاد المستقلة حديثا قد أدرك ، أن الخروج من معاقل التخلف الذى فرض على هذه البلاد ، إبان مرحلة النهب الكولونيالى والاستعمارى ، سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وتعبئة الموارد المحلية الممكنة ، وتحريرها من السيطرة الأجنبية وتوظيفها لصالح بناء التنمية. وكل ذلك لابد وأن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ومع علاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافئ مع السوق الرأسمالى العالمى. وتحقيق هذه الأمور سيتطلب خوض كثير من المعارك الوطنية على الصعيد الداخلى والعالمى .

الاعتبار الخامس ، أنه فى الوقت الذى سقط فيه النظام الاستعمارى ، تعاظمت فيه أهمية البلاد المستقلة حديثا للمراكز الرأسمالية الاستعمارية ، وخصوصا فى مجال تزويدها بالمواد الخام والمعادن ومواد الطاقة (النفط على وجه الخصوص) . ناهيك عما كانت تمثله هذه البلاد من أهمية خاصة فى مجال تصدير رؤوس الأموال والتصريف السلعى. كما أنه مع تعاظم انتشار النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى والصين ودول شرق أوروبا ، وفى ضوء اشتعال الحرب الباردة بين العملاقين ، برزت أهمية كثير من البلاد المستقلة حديثا كمواقع حربية واستراتيجية .

لكل هذه الاعتبارت ، وربما غيرها ، ظهرت الحاجة لخلق أساليب جديدة للتعامل مع مجموعة الدول المتخلفة وتكييفها فى ضوء المعطيات الجديدة التى طرأت على خريطة العالم ، سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا. لقد أدركت الرأسمالية العالمية التى تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة ، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التى طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة فى العالم. وكان الوصول الى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة **الأمبريالية** .

ويقول الاقتصادى الأمريكى هارى ماجدوف فى كتابه " الإمبريالية من العصر الكولونيالى حتى اليوم " : " ربما كان أهم عامل فى تطوير الاستعمار الجديد هو الدور العالمى الواسع الذى لعبته الولايات المتحدة. فبعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة اقتصاديا وعسكريا على الأرض ، تزعمت الولايات المتحدة العالم غير الشيوعى ، وأسندت لنفسها مهمة تنظيم وإدارة هذا العالم قدر ما تستطيع عمليا. وبالنسبة لقادتها وقادة حلفائها أيضا ، كان الخطر الرئيسى الذى يواجه العالم الرأسمالى هو انتشار الشيوعية. لذا أعطيت الأولوية القصوى للحفاظ على استمرارية النماذج التقليدية من التجارة والاستثمار فى أكبر جزء ممكن من العالم. ومن ثم كان من الضرورى جدا منع الثورات الاجتماعية التى قد تؤدى إلى مصادرة الممتلكات الأجنبية أو وضع حد أمام فرص التجارة والاستثمار والنفاذ إلى مصادر المواد الخام[١٠]". ويعتقد هارى ماجدوف ، أنه لتحقيق ذلك ، حرصت الولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب إلى تطبيق إستراتيجية واضحة ، أهم معالمها :[١١]

١- إعادة بناء الدول الأوروبية الغربية كحلفاء فى الصراع ضد الاتحاد السوفيتى (مشروع مارشال) .

٢- محاربة الثورات الاجتماعية التى يمكن أن توصد الأبواب فى وجه تجارة الولايات المتحدة وإستثماراتها .
٣- توسيع مجال نفوذها فى المناطق التى كان حلفاؤها يسيطرون عليها فى الماضى .
٤- تقليل النفوذ الذى يمكن أن يحققه الاتحاد السوفيتى من خلال دعمه لحركات التحرر الوطنى المعادية للاستعمار .

وما يهمنا فى هذا الخصوص هو النقطة الثانية فى هذه المعالم الأربعة. إن المعنى الذى تشير إليه هذه النقطة ، هو محاولة تجريد حركة التحرر الوطنى الديموقراطية من محتواها الاجتماعى التحررى المعادى للاستعمار والهيمنة الخارجية ، وتعويق اتجاهها نحو بناء تنمية مستقلة ، بهدف إبقاء هذه البلدان فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ضمن موقعها القديم اللامتكافئ ، لكى تكون موضوعا للهيمنة والسيطرة والاستغلال. ومن هنا برزت أهمية التوجيه غير المباشر لاتجاهات التنمية فى هذه الدول ، والتحكم فى العوامل المؤثرة فيها : النظم الاجتماعية والسياسية السائدة ، وعنصر التمويل ورأس المال ، والتكنولوجيا ... إلخ .

والحقيقة ، أن السند الرئيسى الذى استندت عليه الرأسمالية العالمية فى سعيها الدؤوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال ، كان يتمثل فى إستمرارية بقاء الهيكل الاقتصادى التابع والمشوه الذى ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها فى المجتمع على دوام هذا الهيكل. ذلك أن تحقيق التنمية المستقلة بأبعادها المختلفة : اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، كان يضع على قمة جدول أعمال حركة التحرر الوطنى فى هذه البلاد مهمة تصفية هذا الهيكل وتغييره ، الأمر الذى كان يتطلب خوض معارك ضارية فى كل جبهات العمل الوطنى : داخليا وخارجيا ، اقتصاديا واجتماعيا ، سياسيا وثقافيا ... الخ. وهو أمر عجزت عن تحقيقه غالبية الأنظمة والقوى الاجتماعية (البورجوازية أساسا) التى تولت مقاليد الأمور فى هذه البلاد عقب تحقيق استقلالها السياسى. إن استمرار بقاء بنيان الإنتاج المحلى القديم ، وما يرتبه من علاقات اجتماعية وسياسية ، داخليا وخارجيا ، وبخاصة من علاقات تبعية تجارية ومالية وتكنولوجية مع الخارج ، كان هو الأساس المادى الذى استندت عليه الإمبريالية الجديدة فى صدد إحكامها لطوق الاستغلال والهيمنة ، بل ولضرب وتصفية المحاولات المحدودة ، التى تمت فى هذا البلد أو ذاك ، لتحقيق التنمية المستقلة .

ومهما يكن من أمر ، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة علي تلال الخبرة التاريخية التى تراكمت فى العقود الأربعة الماضية لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التى استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار " تكييف " البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسى ، لأمكننا رصد الأدوات التالية :

١- سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية الى إيجاد نوع من **العلاقات الخاصة الثنائية** مع مستعمراتها السابقة. وهى علاقات شملت ترتيبات معينة فى مجال العملة (المناطق النقدية) ، التى سهلت سير وتسوية العلاقات المالية والتجارية فيما بينها، وترتيبات خاصة فى مجال التفضيلات الجمركية (التعريفة والحصص) لتسويق حاصلات البلاد المستعمرة سابقا. ناهيك عن استمرار العلاقات الخاصة الثقافية والتعليمية والتدريبية .

٢- استخدام سلاح ما سمى " **بالمعونة الاقتصادية** " : المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية ، التى كانت تتم فى كثير من الحالات بشروط سياسية باهظة . وكان من نتيجة ذلك نجاح الدول الرأسمالية المانحة فى استقطاب هذه البلاد من ناحية ، وصرف أنظارها عن مهمة تعبئة الفائض الاقتصادية الممكن وما كان يتطلبه ذلك من تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، من ناحية أخرى.

٣- خلق **روابط معينة** مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية ورجال الحكم والعسكريين حتى يمكن الاعتماد عليهم فى طريقة اتخاذ القرارات الهامة والمحافظة على الوضع القائم .

٤- استخدام أسلوب **المعونات العسكرية** التى قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلى لهذه النظم وقمع أى حركات ثورية بالداخل ، ودمجها ضمن الاستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية ، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول فى الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل .

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة التى استخدمتها الدول الرأسمالية الصناعية فى مجال تعاملها مع البلاد المتخلفة ، حديثة الاستقلال فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، التأثير بشكل واضح فى اتجاهات التنمية فى هذه البلاد التى غلب عليها طابع الليبرالية المفرطة وسياسة الباب المفتوح. فاستمرت هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الصناعية من البلاد الرأسمالية، ومجالا مربحا للاستثمارات الأجنبية، ومصدرا

غنيا ورخيصا للمواد الخام. ولم تتحقق فيها تنمية ذات بال فى مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجى .

أما فيما يتعلق ببعض الدول حديثة الاستقلال التى اختارت طريقا مستقلا للنمو وهو الطريق الذى عرف خطأ فى أدبيات التنمية آنئذ بمصطلح " طريق النمو الرأسمالى " فإن سياسة الاستعمار الجديد تجاه هذه الدول " المتمردة " لإخضاعها لعمليات التكييف والتطويع ، قد تميزت بتعدد الوسائل وبالطابع العدوانى. ففى بعض هذه الدول (حالة مصر مثلا أيام الناصرية) اتضح لقادتها أن كثيرا من مشكلات تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستقل يمكن أن تحل من خلال إنتهاج خط وطنى معاد للاستغلال الأجنبى والمحلى. وقد توصلت بعض هذه الدول إلى حلول قومية ، أزعجت الى حد بعيد مراكز السيطرة الاستعمارية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. ومن أمثلة ذلك ، حل مشكلة نقص رؤوس الأموال. فقد تبين لقادة هذه الدول أن حل جزء من هذه المشكلة هو أمر ممكن من خلال تأميم الاستثمارات الأجنبية وتأميم الملكيات الكبيرة ، الإقطاعية والكومبرادورية ، وتخفيض استهلاك الطبقات الغنية ، وترشيد استخدامات موارد النقد الأجنبى ، وزيادة الطاقة الضريبية . كما أن علاج مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والعمل على زيادة مستوى المعيشة ، لن يتم إلا من خلال جهد وطنى يتجه نحو الاصلاح الزراعى والتصنيع وزيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم الاسكان، الصحة، الثقافة ...). وكل ذلك يتطلب وضع خطط قومية تعبأ فيها موارد المجتمع الممكنة وتستخدم فى ضوء نمط محدد للأولويات والأهداف .

وخلال فترة الصعود الذى عاشته إرهاصات هذا النموذج الوطنى للتنمية ، لم تيأس الإمبريالية من تحطيم هذا النموذج ، وإخضاع وتكييف وتطويع البلاد التى اختارته. واستخدمت فى ذلك شتى الأساليب والمناورات المعقدة ، مستثمرة فى ذلك التناقضات التى فجرها الاختيار الاجتماعى والسياسى لهذا النموذج ، **وهى التناقضات التى عجزت الأنظمة السائدة فى هذه البلاد أن تجد لها حلولا ناجحة تؤمن استمرار المسيرة.** ويمكن هنا تقسيم الأساليب التى استخدمتها الامبريالية فى تحطيم هذا النموذج ، ثم تكييفه فيما بعد ، إلى نوعين أساسيين. النوع الأول هو العدوان الاقتصادى ، والنوع الثانى هو العدوان العسكرى الصارخ. وقد تمثل العدوان الاقتصادى فى صور شتى ، مثل سحب الخبراء الأجانب من المشروعات المؤممة ، فرض الحصار الاقتصادى : التجارى والمالى والتكنولوجى ، التأثير فى الأسعار العالمية لصادرات الدولة والطلب عليها ، منع القروض والتسهيلات

الائتمانية عن الدولة ، .... إلخ. وعندما لا تفلح هذه الاساليب ، فإن العدوان العسكرى المسلح ، أو خلق الانقلابات والمؤامرات الداخلية يصبح أمرا واردا. (النماذج الواضحة هنا: تجربة عبد الناصر بمصر ، وتجربة نكروما فى غانا ، وتجربة الليندى فى شيلى ...). وحينما يستخدم الاستعمار الجديد أسلوب العدوان المسلح نكون هنا إزاء حالة تختفى فيها الفواصل والفروق بين الاستعمار الجديد والاستعمار التقليدى .

هذه هى وقائع عمليات التكييف الدولية وأدواتها (انظر ملخصا لها فى الجدول رقم ١-٦) التى مارستها الرأسمالية العالمية مع الدول المتخلفة ، كما تسجلها أحداث التاريخ وترويها التجارب المأساوية لمجموعة هذه الدول. وهى تجارب كانت الليبرالية الاقتصادية ، التى يضع شروطها المستعمر الأجنبى ، أحد أركانها الأساسية .

■ ■ ■

جدول رقم (١-٦)

لوحة تاريخية لعمليات التكييف الدولية التى مارسعها الرأسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية

المرحلة	وسيلة التكييف	آثار التكييف على البلاد الرأسمالية	آثار التكييف على البلاد المتخلفة
الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمى)	القرصنة ، القهر ، الغزو الحربى	* تدفق الذهب والفضة والارباح على بلاد أوروبا . * تحويل مسارات التجارة الدولية وخطوطها لصالح دول أوروبا .	* فقدان ثرواتها من المعادن النفيسة . * ابادة شعوب وقبائل . * تحطيم حضارات قديمة .
المرحلة الميركانيتلية (تكوين السوق العالمى)	رأس المال التجارى تكوين المحطات التجارية عبر البحار . الاتفاقيات التجارية الجائرة. تكوين الامبراطوريات التجارية.	* تدفق المزيد من المعادن النفيسة على أوروبا . * تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق . * توفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار فى العبيد .	* نهب واستنزاف مناجم الذهب والفضة . * نقص عدد السكان نتيجة لتجارة العبيد . * اجبار السكان المحليين على الاشتغال فى انتاج المعادن النفيسة وفى مزارع المواد الخام . * تشويه نمط الانتاج المحلى .
مرحلة الثورة الصناعية	تصدير السلع المصنعة . الاتفاقيات التجارية الجائرة . فرض سياسة حرية التجارة .	* تزايد فرص التصريف السلعى بالخارج . * الحصول على الغلال والسلع الغذائية باثمان منخفضة . * تخفيض مستوى الاجور المحلية . * تزايد الارباح ونمو تراكم رأس المال .	* نشوء التخصص المشوه وتقسيم العمل الدولى اللامتكافئ (التخصص فى انتاج المواد الخام) . * تدمير الاقتصاد الطبيعى. * تدمير الحرف والصناعات المحلية .
مرحلة الاستعمار (نمو رأس المال الاحتكارى)	تصدير رؤوس الأموال الخاصة. اغراق المستعمرات فى الديون. الاحتلال العسكرى والسيطرة السياسية. القواعد العسكرية	* مزيد من اسواق التصريف الخارجى . * الحصول على المواد الخام باسعار منخفضة . * زيادة الارباح المتحققة بالخارج . * امكان زيادة الاجور ورفع مستوى المعيشة . * زيادة تراكم رأس المال .	* مزيد من تشويه هيكل الانتاج المحلى * فقدان الفائض الاقتصادى وإضعاف التراكم المحلى . * فقدان السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد . * فقدان الاستقلال السياسى .
مرحلة الامبريالية (الاستعمار الجديد)	بقاء الهيكل الاقتصادى البلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحررها سياسيا . المعونات الاقتصادية والعسكرية. التأثير فى اتجاهات التنمية العدوان الاقتصادى والعسكرى	* تجديد علاقات السيطرة والتبعية على البلاد المتخلفة . * اخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال . * مزيد من نهب الفائض الاقتصادى .	* زيادة التبعية المالية والتجارية والتكنولوجية مع المراكز الرأسمالية. * تعويق عمليات التنمية . * فقدان الفائض الاقتصادى .

الأزمة الاقتصادية العالمية وفخ المديونية

التمهيد لإعادة احتواء العالم الثالث

عانت الدول المتخلفة عقب حصولها على استقلالها السياسى فى عالم ما بعد الحرب من آثار النهب الوحشى لمواردها ، إبان عصور الكولونيالية والاستعمار ، الأمر الذى خلق لها صعوبات جمة عندما تهيأت للسير فى طريق التنمية. بيد أنه خلال الفترة ١٩٤٥ - حتى نهاية الستينات ، وهى الفترة التى شهد فيها الاقتصاد الرأسمالى العالمى نموا مزدهرا ، كان من الطبيعى أن تنال مجموعة هذه الدول رزازا من هذا النمو بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل وعلاقات الارتباط والتبعية مع هذا الاقتصاد. ولهذا حقق البعض منها ، إبان عقدى الخمسينات والستينات ، درجات لا بأس بها من النمو والاستقرار. فالطلب على صادراتها من المواد الأولية من جانب الدول الرأسمالية الصناعية خلال فترة إعادة تعميرها ، كان معقولا. وأسعار هذه الصادرات لم تكن قد تدهورت على نحو واضح. وكان العديد منها يملك احتياطيات نقدية لا بأس بها عقب الاستقلال السياسى، وهو الأمر الذى مكنها من دعم موازين مدفوعاتها وأسعار صرف عملاتها . وكانت قدرتها على الاستيراد قدرة لا بأس بها لتأمين احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. وآنئذ لم تظهر فيها مشكلات حادة لديونها الخارجية. كما أن ظروف الحرب الباردة التى نشأت بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ووقوف المعسكر الأخير إلى جانبها فى قضايا التحرر والتنمية والاستقلال ، قد مكنها من الحصول على موارد إضافية لا بأس بها ، إما فى شكل قروض ميسرة ومعونات فنية وتكنولوجية ، وإما فى المساهمة فى تسليحها وبناء جيوشها الوطنية .

ورغم هذه الظروف المناسبة، نسبيا، فى الخمسينات والستينات وما حققته مجموعة الدول المتخلفة من نجاحات محدودة فى مجال تنميتها ، إلا أنها مع ذلك ظلت تؤلف ذلك

القطاع المتخلف من الاقتصاد العالمي. حيث ظلت تفصلها عن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة مسافات شاسعة في درجات تطور قوى الانتاج، وفي مدى مرونة بنيانها الانتاجي، وفي مستوى المعيشة ... إلخ. كما ظلت هذه الدول، بهذا القدر أو ذاك، موضوعا للاستغلال من قبل الدول الرأسمالية الصناعية ، بسبب بقاء علاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي وعلاقات التبادل غير المتكافئ كما هي .

ونظرا للأهمية الخاصة التي احتلتها ، ومازالت تحتلها البلاد المتخلفة ، في نمو الرأسمالية ، كان من الطبيعي أن تكون المحافظة على جوهر تلك العلاقة ووظائفها من الأمور الجوهرية ، التي لم تتخل عنها المراكز الرأسمالية الصناعية في فترة الأزمة الهيكلية التي تمر بها منذ بداية حقبة السبعينات وحتى الآن[١٢] ، مع تكييف هذه العلاقة في ضوء المتغيرات الجديدة .

ولكن ... ما الذي يمكن لنا أن نرصده من معالم جديدة لتلك العلاقة ، بدءا من فترة السبعينات وحتى الآن ؟ وما النتائج الإيجابية التي حققتها الدول الرأسمالية الصناعية من تطوير تلك العلاقة ؟ وما التناقضات والإشكاليات التي إنطوت عليها ؟

ها هنا .. يمكن أن نرصد أربعة معالم جديدة ، حققت من خلالها المراكز الرأسمالية الصناعية نتائج إيجابية. وبالقدر الذي تزايدت فيه النتائج الإيجابية لتلك المراكز ، بالقدر الذي حوصرت فيه جهود التنمية بالبلاد المتخلفة ، وبالقدر الذي نما فيه التخلف والتبعية فيها. بيد أنه يتعين علينا ، ونحن نرصد هذه المعالم الجديدة ، أن تشير الى أن فاعليتها في مواجهة أزمة الرأسمالية سرعان ما فقدت قوتها ، ومن ثم استدعت ظهور معالم جديدة.

وأول هذه المعالم التي حددت أحد الأساليب الجديدة في تشديد استغلال البلاد المتخلفة ، هو ما يمكن أن نسميه " **بالتدويل الجزئي للطبقة العاملة** " داخل محيط النظام الرأسمالي. ونقصد بذلك ، أنه في ظل الارتفاع النسبي الواضح الذي طرأ على مستويات الأجور المحلية في غالبية البلاد الرأسمالية الصناعية في أواخر الستينيات ، بسبب زيادة الطلب على قوة العمل ، ونتيجة لتعاظم قوة نقابات العمال من خلال معاركها الطويلة مع رأس المال ، وبسبب تطبيق الحكومات الرأسمالية للكينزية ... عمدت كثير من الدول الرأسمالية الصناعية إلى مواجهة هذا الارتفاع في أجور العمال المحليين ، عن طريق الترحيب باستقبال القوى العاملة من البلاد المتخلفة والبلاد الأقل تقدما. ويمكن رصد بداية هذه الظاهرة على نحو ملحوظ ابتداء من العقد السادس من قرننا الحالي ، وتحديد منتصف السبعينات كعلامة لبلوغ ذروتها. فقد رحلت أعداد هائلة من القوى العاملة على اختلاف

أنواعها من البلاد المتخلفة والبلاد الأقل تقدما لتزحف إلى بلاد أوروبا وأمريكا هربا من البطالة أو بحثا عن فرص أفضل للتوظف. وقد تمكنت الرأسماليات المحلية فى البلاد الرأسمالية الصناعية أن تحصل على تلك العمالة بأجور أقل من أجور العمال المحليين ، فضلا عن عدم تحملها أصلا تكلفة تأهيلها وتدريبها. وقد عمل هؤلاء فى مختلف المهن والحرف ، وبالذات تلك التى تتميز بالمجهود الشاق (البناء والتشييد وأعمال النظافة والصناعات الثقيلة وأنشطة الموانى ...). وقد شكل هؤلاء العمال المهاجرون احتياطيا هائلا فى سوق العمل. ولهذا إستخدمتهم الرأسمالية المحلية كسلاح هام فى مواجهة المطالب المستمرة لزيادة الأجور للعمال المحليين .

ويشير التقرير السنوى لعام ١٩٩٢ عن تنمية الموارد البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (الطبعة العربية) إلى أنه خلال العقود الثلاثة الماضية (١٩٦٠ - ١٩٩٠) هاجر على الأقل ٣٥ مليون فرد من الدول النامية ليقيموا فى دول الشمال الصناعى. وحوالى ٦ ملايين منهم هاجر بطريقة غير قانونية. وهؤلاء الأخيرون إضطروا أن يقبلوا أقل الأجور ، وأن يعملوا فى مجالات شاقة يرفضها المواطنون الأصليون فى البلاد التي هاجروا إليها. وقد استوعبت بلاد أوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا جميع هؤلاء المهاجرين بنسب متغيرة فى الفترة المذكورة. لكن ينبغى أن نلاحظ هنا ، أن هجرة الأيدى العاملة من الدول النامية إلى دول الشمال الصناعى لم تقتصر فقط علي قوة العمل العادى ، بل شملت أيضا استنزاف الكوادر الفنية المتخصصة. حيث فقدت الدول النامية عشرات الآلاف من المهندسين والأطباء والاداريين والعلماء والفنيين وأساتذة الجامعات. وهى الظاهرة التى عرفت تحت مصطلح " استنزاف العقول " .

وطبقا لبعض التقديرات المتاحة ، بلغ حجم العمالة المهاجرة الى أوروبا الغربية فى منتصف السبعينات حوالى ستة ملايين عامل ، وكانت أغلبيتهم قد جاءت من إيطاليا وأسبانيا وتركيا والجزائر وتونس ومراكش ، واستوعبتهم دول أوروبا الغربية الصناعية : ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وهولنده والسويد والنمسا (انظر الجدول رقم ٢-١) .

واذا نظرنا الى الصورة التفصيلية للأهمية التى يشغلها هؤلاء العمال الأجانب داخل دول أوروبا الغربية ، فسوف يتضح لنا مدى أهميتهم فى تشكيل هيكل سوق العمالة. وطبقا لبعض المصادر[١٣] نجد أنه فى أوائل السبعينيات كانت النسبة المئوية للعمال المهاجرين تمثل فى بريطانيا ٦ر٥٪. أما على المستوى القطاعى ، فمن الملاحظ أن النسب ترتفع بشكل واضح فى بعض القطاعات والمهن والصناعات. فمثلا، تشير

الإحصائيات ، الى أنه فى منتصف السبعينيات بلغت العمالة الأجنبية فى ألمانيا الاتحادية حوالى ٨٠٪ بالنسبة للمهن والحرف والصناعات التى تحتاج إلى عمالة عادية غير مؤهلة، وحوالى ٢٠٪ بالنسبة للحجم الكلى للعمالة الماهرة والمدربة وحوالى ٦٪ بالنسبة للعمالة العالية التأهيل. كما أنه فى أوائل السبعينيات كان ٤٠٪ من عمال المصانع فى سويسرا من الأجانب(١٤) ، بل أنه فى قطاع الفنادق والمطاعم والبناء ، كانت نسبتهم عالية وتتراوح ما بين ٥٠٪ الى ٦٠٪(١٥) - أنظر الجدول رقم (٢-٢).

جدول رقم (٢-١)

ميزان العمالة المهاجرة من البلاد الاقل تقدما إلى البلاد الاكثر تقدما فى أوروبا الرأسمالية - فى منتصف السبعينات

الف عامل

بلاد الرحيل		بلاد مرتحل اليها	
البلد	العدد	البلد	العدد
إيطاليا	١٠٣٢	بلجيكا	٢٧٥
اليونان	٢٧٥	المانيا	٢٣٥٠
البرتغال	٤٨١	فرنسا	١٩٥٥
أسبانيا	٥٥٦	هولندا	٢١٤
تركيا	٧١٠	النمسا	٢١٩
يوغوسلافيا	٧٥٥	السويد	٢٢٢
الجزائر	٤٥٤	سويسرا	٧١٠
مراكش	٢٠٠		
تونس	٩٨		
بلاد اخرى	١٣٤٨		
الاجمالى	٥٩٢٧	الاجمالى	٥٩٢٧

ومع أن الاقامة الطويلة لهؤلاء العمال المهاجرين مع عائلاتهم بدول أوروبا الغربية قد جعل هناك امتزاجا بينهم وبين الطبقة العاملة المحلية ، إلا أنهم يعانون من شتى ألوان التمييز التى تمارس ضدهم سواء كان ذلك فى الحقوق السياسية أو فى مستويات الأجور أو

جدول رقم (٢-٢)

قوة العمالة الكلية والأجنبية فى الصناعات التحويلية السويسرية ، ١٩٦٩

المجموعة الصناعية	المستخدمون كافة بالآلاف	المستخدمون الأجانب بالآلاف	نسبة الأجانب الى المجموع الكلى ٪
الأغذية والأعلاف	٣٢ر٧	١٣ر٥	٤١ر٢
المنسوجات	٥٩ر٥	٣١ر٣	٥٢ر٦
الملابس والأحذية والبياضات	٦١ر٨	٣٨ر١	٦٣ر٢
الخشب والفلين	٣٤ر٩	١٣ر٤	٣٨ر٣
الورق	١٨ر٨	٦ر٩	٣٧ر٠
الطباعة والرسم والتصوير والكتابة	٣٧ر٩	٩ر٠	٢٣ر٨
المطاط والبلاستيك	٩ر٨	٤ر٤	٤٤ر٩
الكيماويات	٣٦ر٥	٧ر٨	٢١ر٥
المعالجات الحجرية والترابية	٢٤ر٩	١٢ر٩	٥١ر٧
صناعات المعادن	٩١ر٧	٣٩ر٣	٤٢ر٨
الهندسة	١٨٨ر٠	٧٠ر٣	٣٧ر٤
صناعة الساعات	٦١ر٩	١٤ر٩	٢٤ر١
المجموع فى الصناعات التحويلية	٦٧٨ر١	٢٧٠ر٢	٣٩ر٨

ملحوظة : حذفت بعض الصناعات الصغيرة ، والأرقام عن المستخدمين الأجانب تشمل حامل بطاقة الإقامة الدائمة.

المصدر : ستيفن كاسلز وجودولا كوساك : **العمال المهاجرون والبنية الطبقية فى أوروبا الغربية** ، ترجمة محمود فلاحة ، دمشق ١٩٧٩ ، ص ١١٦ .

فى مسائل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى وظروف الإسكان وتعليم الأبناء ... إلخ. كما أن عددا كبيرا منهم يعمل بشكل موسمى أو يومى. كما أنهم أكثر تعرضا للبطالة حينما تطرأ أية أزمة اقتصادية فى البلاد التى يعملون بها(١٦).

ومع أن ظاهرة التدويل الجزئى لسوق العمل قد مكنت الدول الرأسمالية الصناعية فى عقدى السبعينيات والستينيات من الحصول على عنصر العمل بشكل رخيص نسبيا ، مما كان له تأثير واضح في الحد من ظاهرة هبوط معدلات الأرباح خلال هذين العقدين ، وكبح ظاهرة إرتفاع الأجور ، إلا أن نمو تلك الظاهرة قد وصل الآن إلى حد خطير ، مما جعل كثير من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية تضع الحواجز والعراقيل أمام استقبال المهاجرين ، بل وتحاول جاهدة إخراجهم خارج الحدود ، وبخاصة بعد استفحال مشكلة البطالة داخل هذه البلاد فى السنوات الأخيرة. على أن الأمر الأكثر خطورة فى هذا السياق، هو أن الاتجاهات النازية والفاشية والعنصرية التى بدأت تستفحل فى بعض دول غرب أوروبا (الامثلة الواضحة هنا ألمانيا وفرنسا) قد بدأت تتوجه بعنفها ووحشيتها إلى هؤلاء العمال الأجانب، والاعتداء عليهم بشكل وحشئ وإحراق مناطق تجمعاتهم ، وتصويرهم - فى ضوء وعى زائف يجرى ترويجه الآن بشكل واسع من خلال الأحزاب اليمينية والعنصرية - على أنهم سبب البطالة وتردى مستوى معيشة العمال المحليين .

ومع ذلك ، تجدر الاشارة إلى أن هذه الدول وإن قامت مؤخرا بتغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها ، لكى تحد من ظاهرة العمالة المهاجرة إليها ، لكنها فتحت الأبواب - فى حدود معينة - أمام استقبال العمالة ذات المهارات العالية ، ووضعت كثيرا من الشروط الخاصة بالمؤهلات وببعض المهن. كما سمحت بالهجرة لمن يملكون حدا أدنى من رأس المال .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ (ص ٥٨) أنه ترتب على القيود التى تفرضها الآن الدول الرأسمالية الصناعية على هجرة العمالة ، أن الدول النامية تحرم الآن من دخل سنوى لا يقل عن ٢٥٠ بليون دولار على الأقل .

حقا ، أن أحدا لا ينازع فى أن البلاد التى هاجرت منها هذه العمالة قد استفادت من هذه الهجرة ، لأنها قللت إلى حد ما من حدة البطالة داخلها ، فضلا عن التحويلات النقدية التى قام بها هؤلاء المهاجرون إلى بلادهم ، إلا أنه لا يجوز أن ننسى ، فى نفس الوقت ، الخسائر التى لحقت بها من حيث :

١- تفريط هذه البلاد فى شطر مهم من قواها العاملة ، وجزء منها غالى التكلفة

والإعداد والتدريب. وهذا ما نلحظه على حالة أفريقيا. " فمع حلول عام ١٩٨٧ كان ثلث السكان ذوى المهارات قد انتقل إلى أوروبا. وفقد السودان جزءا من عماله المهنيين : ١٧٪ من الأطباء وأطباء الأسنان ، ٢٠٪ من هيئات أساتذة الجامعات ، ٣٠٪ من المهندسين ، و٤٥٪ من المساحين - وهذه الهجرة تخفض من قدرة أفريقيا على تدريب أجيال جديدة من المهنيين - (ص ٥٧ من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢) .

٢- الخسارة التى لحقت بهذه البلاد من الناتج الذى كان يمكن إنتاجه في حالة عدم هجرة هؤلاء. إذ يتعين أن نخصم حجم هذا الناتج من حجم التحويلات ، وحينئذ قد لا تبدو صورة التحويلات زاهية كما تصورها الإحصاءات (طبقا لدراسة أجريت فى المكسيك تبين أن المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من العلاتلات الزراعية يحولون فى المتوسط ٩٧٤ دولار فى مقابل ٤١١ دولار كان من الممكن أن يحققوها فى المكسيك - نفس المصدر - ص ٥٦) .

وثانى هذه المعالم التى برزت فى حقبة الليبرالية الجديدة وإستطاعت من خلالها المراكز الرأسمالية المتقدمة أن تشدد من استغلالها للبلاد النامية قد تمثلت فى ذلك **الغزو الواضح الذى مارسته - وما تزال - الشركات الاحتكارية دولية النشاط لمواقع الاستثمار المختلفة بالبلاد النامية.** ففى ضوء الاتجاه الذى سجلته معدلات الربح فى قطاعات الإنتاج المادى للإنخفاض داخل البلاد الرأسمالية الصناعية ، وما عبر عنه هذا الاتجاه من وجود أزمة واضحة في تراكم رأس المال ، بدأت كبريات الشركات تعطى لنشاطها الخارجى خارج بلادها الأم) أهمية محورية ، باحثة فى ذلك عن متوسطات أعلى لمعدل الربح في بلاد العالم الثالث. وكانت انطلاقة تلك الشركات منذ السبعينات على صعيدها العالمى ، وما حققته من أرباح ضخمة فى مختلف المجالات والأماكن ، هى بداية تعميق ظاهرة التدويل. وقد تمثل نشاط هذه الشركات داخل البلاد النامية فى ثلاثة أشكال رئيسية هى:

١- الاستثمار فى المجال الصناعى ، وبالذات فى تلك الفروع الصناعية التى كانت تعانى من ضعف في معدلات ربحها بالبلاد الرأسمالية الصناعية ، بسبب ارتفاع أجور العمال المشتغلين فيها ، وبسبب التكلفة الناجمة عن تلوث البيئة ، وبسبب ما تحتاج اليه من موارد ضخمة للطاقة ولعمالة كثيفة[١٧]. وتتمثل تلك الفروع فى الصناعات الثقيلة، كالحديد والصلب والألومنيوم والبتروكيماويات، وفى الصناعات التجميعية، مثل صناعة السيارات والسلع الكهربائية والالكترونية، وصناعة المنسوجات والملابس

الجاهزة ... إلخ. وهنا استفادت تلك الشركات من موارد الطاقة الرخيصة فى البلاد النامية ، ومن مواقعها الجغرافية الحساسة ، ومن وقربها من أسواق التصدير الواسعة، ومن أسعار الأراضى الرخيصة ، ومن الرخص النسبى الواضح فى أجور العمال المحليين. يكفى فى هذا الصدد أن نعلم ، أنه طبقا لبعض التقديرات ، أنه بينما كان متوسط أجر العامل فى الساعة فى صناعة المنسوجات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٧٥ يقدر بحوالى ٨٫٨٧ دولار ، كان هذا المتوسط فى فروع الشركات الأجنبية بالبلاد المتخلفة حوالى ١٫٧٤ دولار ، مما يعنى أن العامل في البلد المتخلف لا يحصل إلا على ٢٠٪ من أجر زميله العامل فى الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن متوسط عدد ساعات العمل في الأسبوع فى فروع تلك الشركات بالخارج يزيد كثيرا عن نظيره فى بلادها الأم. فعلى سبيل المثال ، بينما كان هذا المتوسط فى عام ١٩٧٥ فى صناعة الملابس الجاهزة فى كوريا الجنوبية هو ٥٢٫٩ ساعة فى الأسبوع ، كان هذا المتوسط فى الولايات المتحدة ٣٥٫١ ساعة ، وفى ألمانيا الاتحادية ٣٨٫٨ ساعة - انظر الجدول رقم (٢-٣) .

٢- أما الشكل الثانى فقد تمثل فى ذلك الغزو ، اللافت للنظر ، الذى مارسته كبريات **البنوك الأجنبية** دولية النشاط للبلاد النامية من خلال فتح فروع تابعة لها فى تلك البلاد[١٨]. وقد أصبحت هذه البنوك تسيطر على نسب هامة من الودائع الموجودة بالجهاز المصرفي داخل هذه البلدان. والغريب فى الأمر ، أن تلك البنوك التي جاءت تحت دعوى جذب المدخرات ورؤوس الأموال ووضعها فى متناول قطاعات الاقتصاد القومى ، سرعان ما تبين فى النهاية أنها ليست إلا " بالوعات " ممتدة بينها وبين أسواق رأس المال فى العالم الخارجى. ومن الثابت أيضا ، أن البلاد المتخلفة قد خسرت كثيرا من وراء نشاط هذه البنوك داخل أراضيها. ودع عنك هنا ، تلك الاعتبارات الساذجة التى يقولها البعض ، دفاعا عن هذه البنوك ، بأن نشاطها قد أدى الى تحسين مستوى الخدمة وإدخال بعض فنون التكنولوجيا والإدارة الحديثة فى الجهاز المصرفى ، فهى إدعاءات هزيلة لا تصمد أمام حقائق الخسائر التى تحملتها البلاد النامية .

٣- أما الشكل الثالث فقد تمثل فى قيام الشركات الاحتكارية دولية النشاط بفتح فروع لها **بالمناطق الحرة** التى أنشأها عدد لا بأس به من البلاد النامية. والمنطقة الحرة بحسب تعريفها ، هى عبارة عن منطقة جغرافية تتبع دولة ما ، ولكنها من الناحية

جدول رقم (٢-٣)

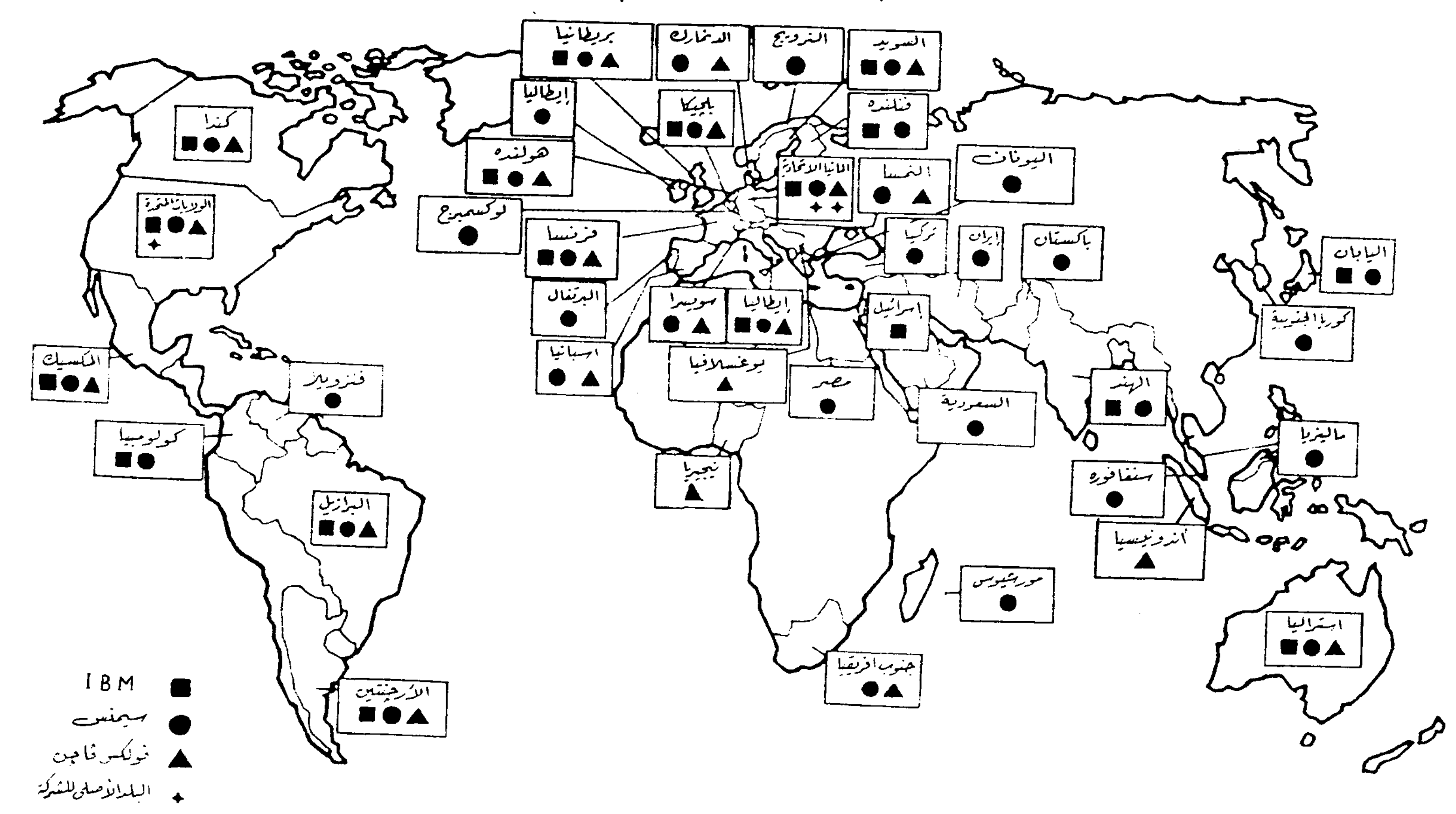
المقارنة بين متوسط ساعات العمل فى الأسبوع وأجر العامل فى الساعة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى البلاد النامية والبلاد الرأسمالية المتقدمة (فى عام ١٩٧٥)

الدولـــة	متوسط عدد ساعات العمل فى الاسبوع		متوسط أجر الساعة بالمارك الالمانى الغربى	
	صناعة المنسوجات	صناعة الملابس الجاهزة	صناعة المنسوجات	صناعة الملابس الجاهزة
كوريا الجنوبية	٥١ر١	٥٢ر٩	٧٧ر٠	٥٦ر٠
هونج كونج	٤٨ر٠	...	١ر٤٠	١ر٢٨
اليونـــان	٤٣ر٦	٤١ر٦	٢ر٧٥	٢ر٣٨
مالطا (١٩٧٢)	٤١ر١	٤١ر٧	١ر٣٦	١ر٢٨
اليابـــان	٣٩ر٨	٤٠ر٠	٥ر٤٧	٤ر٥٩
المانيا الاتحادية	٣٩ر٧	٣٨ر٨	٨ر٢١	٧ر٣٨
الولايات المتحدة	٣٩ر٢	٣٥ر١	٨ر٣٧	٧ر٨٥

المصدر : فولكر فروبل ، يورجن هاينرش ، اوتوكريبه – **التقسيم الجديد للعمل الدولى** ، دار نشر راين بيك / هامبورج ، باللغة الالمانية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥٦ .

الاقتصادية تتبع السوق الرأسمالى العالمى ، من حيث عدم خضوع النشاط فيها للنظم والقوانين النقدية والضريبية والتجارية للاقتصاد المحلى الموجودة فيه. وفى ضوء المزايا العديدة التى قدمتها المناطق الحرة لرؤوس الأموال الأجنبية ، مثل العمالة الرخيصة ، والاعفاءات الجمركية والضريبية ، والأراضى المنخفضة السعر ، وعدم التقيد بضوابط مكافحة التلوث ، وتوافر الطاقة وخدمات البنية الأساسية ... إلـخ ، فـى ضـوء ذلك قامت كثير من الشركات الصناعية الكبرى بالبلاد الرأسمالية بنقل جانب من أنشطتها الإنتاجية الى تلك المناطق (أنظر الشكل رقم (٢-١) فأقامت فروعا لها ، غلب عليها طابع التجميع لمكونات السلعة التى تنتج أجزاؤها الرئيسية

شكل رقم (٢ ـ ١) : التوغل الانتشارى للشركات الاحتكار دولية النشاط IBM و سيمنس و ڤولكس ڤاجن فى العالم المتخلف ـ صورة الموقف فى عام ١٩٧٨



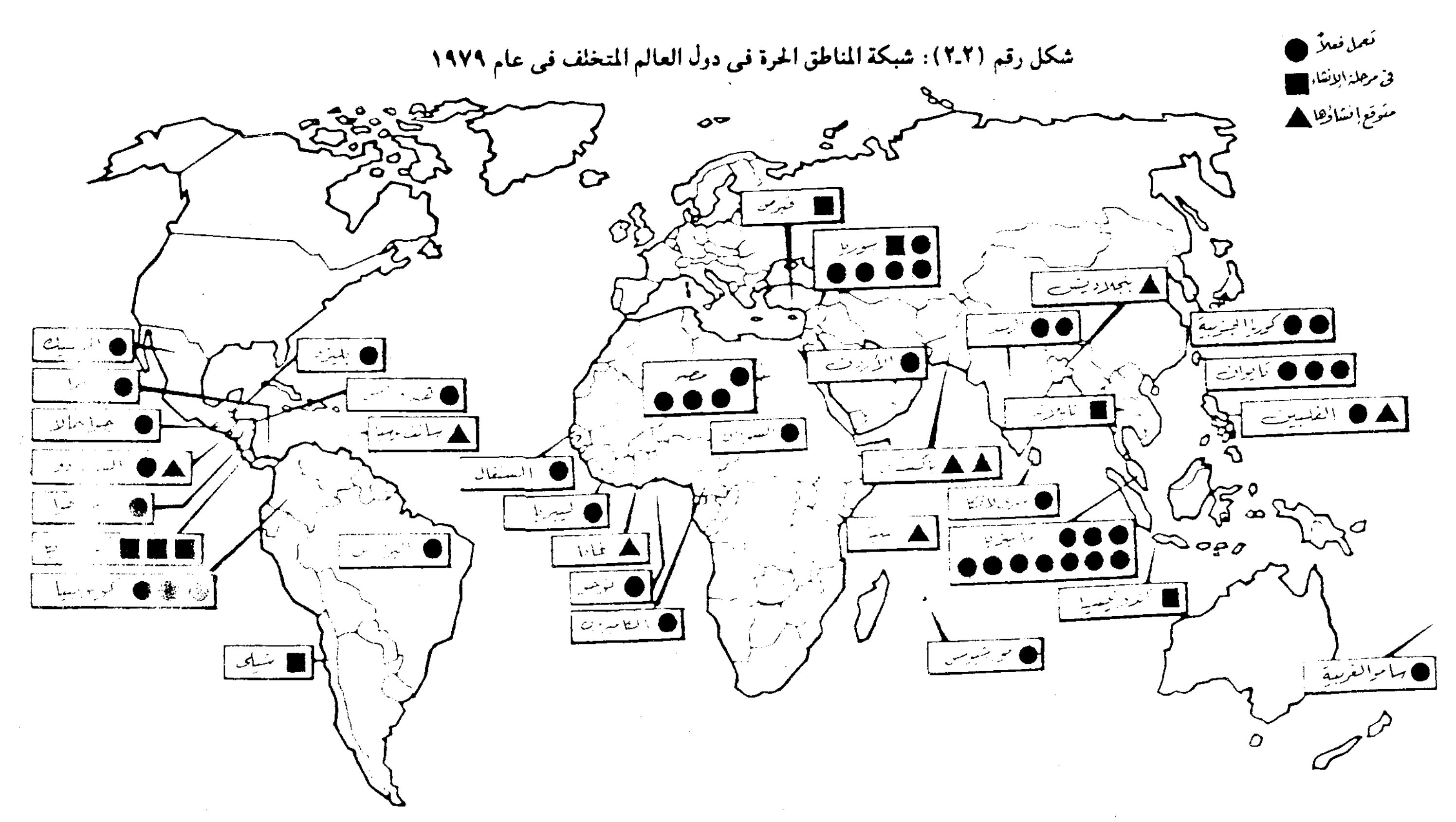
Source: Autorenkollktiv, *Multis, Proletariat, Klassenkampf*, Dietz Verlag, Berlin 1981, S.26

فى البلد الأم التابعة لها لهذه الشركات. (ومن أمثلة ذلك تجميع السيارات والسلع الكهربائية والالكترونية ... إلخ). وتكون مهمة المنطقة الحرة هنا ، هى استقبال مكونات السلعة ثم تجميعها وتغليفها (وفى حالات أخرى تصنيع بعض الأجزاء الهامشية من مكونات السلعة) ثم إعادة تصديرها إلى مراكز هذه الشركات أو إلى السوق العالمى ، انظر الشكل رقم ٢-٢. وقد تمكن كثير من الشركات الصناعية دولية النشاط أن يحقق من وراء ذلك معدلات للربح تفوق - فى متوسطها - ذلك المعدل الذى تحققه فى بلادها الأصلية. وفى هذا السياق برزت مجموعة النمور الأربعة الآسيوية (كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، سنغافورة ، تايوان)[١٩] والدول الأخرى المصنعة حديثا (المكسيك والأرجنتين ..). بيد أنه يلاحظ ، أن المناطق الحرة التى أنشئت فى بلدان أخرى (حالة مصر مثلا) قد تحولت لأن تكون بمثابة مخازن للبضائع الجاهزة الصنع وكمحطات لتجارة الترانزيت. كما أنها فى حالات أخرى أصبحت مصدرا للتهريب (السلعى والنقدى) ومنافس خطير للصناعات المحلية ، دون وجود أى تكافؤ فى هذه المنافسة .

ومهما يكن من أمر ، فإنه فى ضوء هذه الأشكال الثلاثة التى اتخذها تصدير رأس المال الأجنبى (الاستثمار المباشر فى بعض الأنشطة، فروع البنوك الأجنبية، المناطق الحرة) تمكن كثير من الشركات دولية النشاط ان يعوض ، أو يحد من ، تدهور معدلات أرباحه داخل بلاده الأصلية. وتشير بعض المصادر ، إلى أن معدل الربح الذى تحققه هذه الشركات من فروعها الخارجية الموجودة بالبلاد المتخلفة يزيد مرة ونصف على الاقل عن معدل الربح الذى تحققه هذه الشركات داخل البلاد المتقدمة (انظر الجدول رقم ٢-٤). بل هناك ما يشير إلى أن بعضا من فروع هذه الشركات يحقق ربحا خياليا ، يصل فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٤٠٪ سنويا. ومن هنا يقول بعض الاقتصاديين بحق ، إنه لم تعد هناك علاقة قوية بين مقدار الأرباح التى تنزحها هذه الشركات من هذه الدول ، وبين القيمة الإسمية لحجم رؤوس أموالها فى تلك البلاد ، حيث أصبح حجم الربح الفعلى يستمد إرتفاعه من عوامل جديدة لا علاقة لها بالقيمة الإسمية لاستثمارات هذه الفروع. وأهم هذه العوامل :

* ضخامة الإعفاءات الضريبية والجمركية التى تقررت لتلك الشركات وعدم خضوعها للقوانين المحلية .
* الاستفادة من الأيدى العاملة الرخيصة .
* انخفاض أسعار الأراضى .

شكل رقم (٢-٢): شبكة المناطق الحرة فى دول العالم المتخلف فى عام ١٩٧٩



Source: Autorenkollektiv: *Multis* ... *a.a.O.*, S.146

جدول رقم (٢-٤)

معدل الربح للاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة بالخارج
خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٨١ (٪)

السـنة	معدل الربح فى كافة مناطق العالم	معدل الربح فى الدول المتقدمة	معدل الربح فى البلاد المتخلفة
١٩٥١	١٩ر٠	١٤ر٣	٢٣ر١
١٩٦٠	١١ر٩	٩ر٩	١٥ر٧
١٩٦٥	١٢ر٢	٩ر٥	١٨ر٥
١٩٦٦	١١ر٥	٨ر٧	١٨ر١
١٩٧٩	٢١ر٩	١٩ر٢	٣٢ر٠
١٩٨١	١٨ر٤	١٦ر٦	٢٤ر١

معدل الربح محسوب على أساس نسبة الأرباح إلى الاستثمارات فى السنة السابقة وذلك بعد استبعاد الضرائب المحلية ولكن قبل استبعاد الضرائب فى الولايات المتحدة. ومصدر البيانات للفترة ١٩٥١-١٩٦٦ هو : جونتر هينكل - **المعونة الأجنبية للولايات المتحدة**، دار نشر العلوم ببرلين - ١٩٧٢، باللغة الألمانية ص ٢٢٨ . أما ارقام عامى ٧٩ و ١٩٨١ فمصدرها : **مجلة دراسات اشتراكية**، دار الهلال - القاهرة العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .

* عدم تحمل كلفة تلوث البيئة .
* ما تحصل عليه هذه الشركات من دخول مرتفعة لقاء بيع التكنولوجيا والرسوم والعلامات التجارية .
* أن فروع تلك الشركات قد أقيمت - فى كثير من الحالات - تحت أشكال مختلفة من الاستثمار المشترك مع القطاع العام أو الخاص بالبلاد المتخلفة. وهذه المشاركة قد ضمنت لها إقامة علاقات مالية واقتصادية متينة مع الحكومة ومع بعض القوى الاجتماعية ، مما كان له علاقة وثيقة باستشراء الفساد والإفساد فى هذه البلاد .
* القدرة الفائقة لفروع هذه الشركات على إخفاء الحجم الحقيقى لما تحققه من فائض أو أرباح .

فى ضوء ذلك كله ، ليس من المستغرب أن تكون الهيمنة الفعلية لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية أعلى بكثير من قيمتها الإسمية ، وأن جانبا كبيرا من الارتفاع الذى حققته فى معدلات أرباحها يعود إلى عوامل غير اقتصادية .

وننتقل الآن إلى أحد المعالم الأساسية الأخرى التى اعتمدت عليها المراكز الرأسمالية الصناعية فى تشديد استغلالها لبلاد العالم الثالث ، وهى **تعميق ظاهرة التبادل اللامتكافئ** Unequal Exchange. وهى الظاهرة التى تعبر عن نفسها ، فى التحليل الأخير ، فى ذلك التدهور الذى يسجله مؤشر معدل التبادل التجارى Terms of Trade أى العلاقة بين الرقم القياسى لأسعار الصادرات والرقم القياسى لأسعار الواردت. والنتيجة الحتمية لهذا التدهور ، هو أن تتكبد البلاد المتخلفة خسائر فادحة. فبينما ترتفع أسعار السلع التى تستوردها (السلع الإستهلاكية والوسيطة والإنتاجية) ، نجد أن أسعار صادراتها إما أن تتدهور أو أنها ترتفع بمعدلات أقل من ارتفاع أسعار وارداتها. وقد حسب الاقتصادى الامريكى وليم كلاين حجم الخسائر التى تكبدتها دول أمريكا اللاتينية خلال العام ١٩٨١ - ١٩٨٢ بحوالى ٧٩ مليار دولار[٢٠]. كما أن البنك الدولى ، فى تقريره عن التنمية لعام ١٩٩٠ قد قدر أن دول أفريقيا الصحراوية قد خسرت ما نسبته ١ر١٠٪ من ناتجها المحلى الإجمالى نتيجة لتدهور شروط تبادلها التجارى ، وفى دول شرق آسيا (بدون الصين) كانت الخسارة ٩ر٣٪ ، وفى جنوب آسيا (بدون الهند) ٩ر٧٪ ، وفى الهند ٦ر٤٪ ، وفى دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبى كانت الخسارة ٣ر٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى وذلك خلال عقد الثمانينات.[٢١]

والدلالة الرئيسية لتدهور شروط التبادل التجارى ، للدول المتخلفة ، هو أن ارتفاع الأسعار العالمية على النحو المذهل الذى شهدته مختلف أنواع الواردات التى تستوردها هذه الدول ، غير المنتجة للبترول ، بالمقارنة مع التغير فى أسعار صادراتها من المواد الخام هو أن تلك الدول أصبحت مجبرة على أن تصدر أكثر لكى تحصل على نفس الكمية من الواردات التى كانت تحصل عليها قبل إرتفاع الأسعار العالمية. ومعنى هذا أيضا ، أن القوة الشرائية لوحدة الصادرات للبلاد المتخلفة قد اتجهت للتدهور المستمر ، أو أن سعرها الحقيقى قد اتجه للهبوط. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة بلغ تدهور السعر الحقيقى للسكر نسبة ٦٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ ، والصفيح بنسبة ٥٧٪ والنفط بنسبة ٥٣٪ والقطن بنسبة ٣٢٪ وخام الحديد بنسبة ١٧٪.[٢٢]

حقا ، إن تدهور معدل التبادل الدولى فى غير صالح البلاد النامية شكل أحد

الآليات الهامة التى اعتمدت عليها الدول الرأسمالية الصناعية فى نهب الفائض الاقتصادى المتحقق فى هذه البلاد ، إبان مرحلة الكولونيالية والاستعمار من خلال سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على قطاع التجارة الخارجية وأنشطة التمويل والتسويق والنقل ، ومن خلال العقود الجائرة والاتفاقيات التجارية المجحفة التى فرضها المستعمرون على هذه البلاد. لكن إمكانية نهب هذا الفائض - أو بتعبير أدق : شطر مهم منه - قد استمرت أيضا بعد زوال الاستعمار وحصول هذه البلاد على استقلالها الاقتصادى ، رغم زوال الإطار المؤسسي الذى كان يمنح الدول الاستعمارية آليات النهب المباشر للفائض الاقتصادى عبر تدهور هذا المعدل .

وقد حاول الفكر الاقتصادى تفسير هذه الظاهرة من خلال البحث فى العوامل التى تؤثر على حالة الطلب وحالة العرض للمواد الخام الأولية .(٢٣) فعلى جانب الطلب توصل هذا الفكر الى أن طلب البلاد الرأسمالية الصناعية على هذه المواد ، عبر المدى المتوسط والطويل ، يتجه نحو التدهور تحت تأثير زيادة الإنتاجية فى المراكز الرأسمالية حيث أدت تلك الزيادة الى تقليل نصيب الوحدة المنتجة من السلع المصنعة من هذه المواد . كما أن تعاظم الثورة العلمية والتكنولوجية قد أثر في جانب الطلب بسبب ما تمخض عن تلك الثورة من اختراع أو تخليق بدائل صناعية حلت مكان الكثير من المواد الخام الطبيعية. كما أن عددا من الاقتصاديين قد إستند على " قانون انجل " لتفسير تدهور نمو الطلب العالمى على المواد الأولية. وهو القانون الذى كان ينص على أن مرونة الطلب الدخلية على تلك المواد تتسم بالضعف ، بمعنى أنه كلما أمعن مستوى الدخل فى البلاد الصناعية فى التزايد فإن الطلب على المواد الأولية يزداد بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل. فى حين أن طلب البلاد النامية على السلع الصناعية يتسم بالمرونة الدخلية المرتفعة، بمعنى أنه كلما زاد الدخل زاد الطلب على السلع الصناعية بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل. أما على جانب العرض ، فقد أشار كثير من الاقتصاديين إلى أثر دخول البلاد الرأسمالية الصناعية مجال إنتاج المواد الخام الطبيعية والزراعية التى كانت تتخصص فى إنتاجها البلاد النامية (الأمثلة هنا كثيرة ، منها تزايد إنتاج الغذاء فى البلاد الصناعية ودخول دول بحر الشمال فى أوروبا مجال إنتاج النفط بعد إرتفاع سعره فى السبعينات ...). وهكذا لم تعد البلاد النامية تنفرد بإنتاج وتصدير المواد الخام ، بل شاركها فى ذلك عدد من البلاد الصناعية. ويضيف عدد آخر من الاقتصاديين ، أن البلاد الرأسمالية الصناعية تتمتع بسلطة احتكارية قوية فى تسويق منتجاتها بالسوق العالمى بالمقارنة مع المواد الخام والزراعية ، مما يجعلها تحصل على أسعار أعلى من أسعار المنتجات الأولية. كما أن سعى البلاد

النامية إلى زيادة صادراتها من المواد الأولية ، للحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية لسداد أعباء ديونها الخارجية ، قد أدى إلى زيادة الكميات المعروضة بالسوق العالمي.(٢٤)

وهكذا ، فإنه فى ضوء هذه العوامل استقر فى ذهن عدد كبير من الاقتصاديين ، أن السبب الجوهرى لظاهرة تدهور شروط التبادل التجارى فى غير صالح البلاد النامية إنما يعود ، فى التحليل الأخير ، إلى تخصص هذه البلاد فى إنتاج المواد الخام ، واعتمادها على الخارج فى استيراد ما يلزمها من سلع صناعية .

كان هذا هو التفسير الشائع لهذه الظاهرة حتى نهاية الستينيات ، والذى روجت له أبحاث عدد لامع من الاقتصاديين ، مثل جونار ميردال ، وهانز سنجر ، وراؤل بريبش. لكننا الآن مدينون لتفسير تلك الظاهرة - على نحو أفضل - لأبحاث أريجرى إيمانويل وسمير أمين. فقد لاحظ إيمانويل فى دراسته المنشورة فى بداية السبعينيات (التبادل اللامتكافئ ، دراسة فى تجارة الاستعمار)(٢٥) أن التدهور الذى يحدث فى معدلات التبادل التجارى بين المنتجات الأولية التى تنتجها البلاد المتخلفة وبين المنتجات الصناعية التى تنتجها البلاد الرأسمالية ، لا يعود إلى نمط تقسيم العمل الدولى الذى تتخصص بمقتضاه مجموعة الدول الأولى فى إنتاج المواد الخام وتتخصص مجموعة الدول الثانية فى إنتاج السلع المصنعة. فحتى فى الحالات التى تصدر فيها البلاد المتخلفة منتجات صناعية لم تعد تنتجها البلاد الرأسمالية أو يشاركها فى إنتاجها البلاد المتخلفة ، فإنها أيضا ما تزال تصدر بأسعار منخفضة (المصنوعات النسيجية خير مثال على ذلك) . إن العامل الرئيسى الذى يفسر ظاهرة التبادل اللامتكافئ لغير صالح البلاد المتخلفة يتمثل فى رأى إيمانويل فى تفاوت مستويات الأجور بين هاتين المجموعتين من الدول مع تساوى الانتاجية. والمشكلة ، ببساطة شديدة يمكن صياغتها كالتالى : إنه نظرا لأن الأجور جزء من مكونات القيمة للسلعة ، فإنه بإفتراض تماثل الانتاجية لعنصر العمل ، فإن الأجور المنخفضة التى يتقاضاها عمال البلاد المتخلفة بالمقارنة مع زملائهم فى البلاد الرأسمالية الصناعية ، تجعل العلاقة النسبية بين أسعار سلع البلاد المتخلفة وأسعار سلع البلاد الرأسمالية الصناعية ، فى غير صالح البلاد الأولى. وقد أشار إيمانويل فى دراسة له عام ١٩٧٩ تحت عنوان : "ديناميكية التبادل اللامتكافئ والتنمية اللامتكافئة" الى أن الزيادة المستمرة فى قوة نقابات العمال بالدول الرأسمالية الصناعية لحماية معدلات الأجور الحقيقية من التدهور تجاه الارتفاع الذى يحدث فى أسعار المنتجات الصناعية ، هو شرط أساسى من شروط تدهور معدلات التبادل التجارى فى غير صالح الدول المتخلفة ، حيث لا

تلعب نقابات العمال فى الدول الأخيرة أى دور محسوس فى زيادة الأجور. وبناء عليه ، فإنه طبقا لمنظور إيمانويل فى تفسير ظاهرة التبادل اللامتكافئ ، نجد أن العامل الجوهرى فى هذه الظاهرة هو تفاوت معدل استغلال قوة العمل. فهذا المعدل أعلى فى البلاد المتخلفة عنه بالبلاد الرأسمالية الصناعية .

وقد أشار سمير أمين أثناء مناقشته لأطروحة إيمانويل ، إلى إنه من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار بالمقارنة بين مستويات تطور القوى المنتجة التى تنتج نفس القيم الاستعمالية ، وأن المنتجات المتبادلة يمكن إنتاجها فى إطار أنماط إنتاج لا رأسمالية. وتوصل إلى أن التبادل اللامتكافئ فى إطار النظام الرأسمالى العالمى يتحقق " عندما يكون الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الانتاجيات ".(٢٦)

ومهما يكن من أمر، فإن الجدل العلمى الثرى الذى دار حول مقولة التبادل اللامتكافئ ، قد أعاد فى الحقيقة تأكيد ما سبق أن كان الاقتصادى السويدى جونار ميردال قد طرحه فى الخمسينات من هذا القرن ، حينما أشار إلى أن مسار التطور الرأسمالى فى العالم يتجه دوما إلى عدم التكافؤ الاقتصادى بين دول ومناطق المعمورة ، وإلى عدم تساوى أثمان " عوامل الإنتاج " على عكس ما كانت تنادى به النظرية النيوكلاسيكية فى التجارة الدولية.(٢٧) من هنا ، فالمعضلة الأساسية التى يشير اليها التبادل اللامتكافئ بين البلاد المتخلفة والبلاد الصناعية هى أنه " فى حين أن رأس المال متحرك على الصعيد الدولى ومعدل الربح يتجه الى التكافؤ مع الزمن ، يكون العمل ، بالمقابل ثابتا نسبيا على الصعيد الدولى. فالأجور لا تتجه اذن إلى التساوى بين مختلف بلدان العالم. ولما كانت فوارق الأجر هذه لا تستطيع ، فى العلاقات التجارية الدولية ، أن تنعكس على الأرباح ، لأن الأرباح تميل إلى التساوى بسبب حركية رأس المال ، فإنها تنعكس على الأسعار (٢٨)".

وعلى أية حال ، فإن الخسائر الهائلة التى حققتها البلاد المتخلفة من وراء ظاهرة التبادل اللامتكافئ ، والتى تعكسها مؤشرات التدهور فى شروط تبادلها التجارى مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى (أنظر الشكل رقم ٢-٣ ورقم ٢-٤ ورقم ٢-٥) ، قد تطورت منذ عقد السبعينات وحتى الآن على نحو ذى فاعلية كبيرة ، وعبر هذه الآلية تمكنت المتروبولات الرأسمالية أن تحول اليها قيما ضخمة من الفائض الاقتصادى المتحقق فى البلاد المتخلفة. وهذه الخسائر الضخمة تفسر لنا إلى حد بعيد أسباب الفشل الذى منيت به كثير من تجارب النمو فى هذه البلاد ، وجانب كبير من أزمات موازين مدفوعاتها

شكل رقم (٢ - ٣)

تطور الرقم القياسى للأسعار العالمية لبعض السلع للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧

الغاز

الفحم

النفط

القمح

أسعار منتجات الصناعات التحويلية

١٩٨٥ = ١٠٠

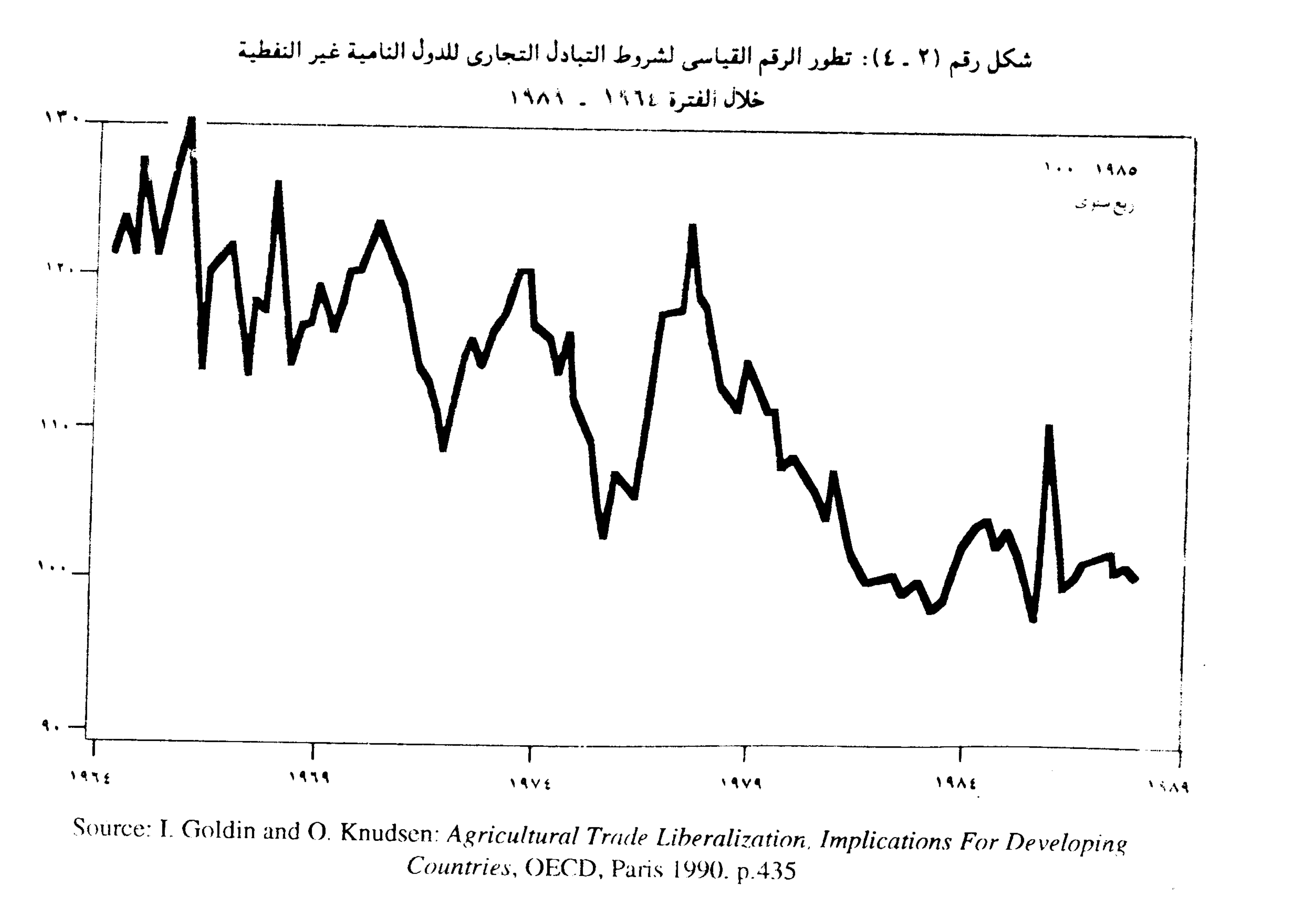
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠

١ ٢ ٣ ٤ ١ ٢ ٣ ٤ ١ ٢ ٣ ٤

١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧

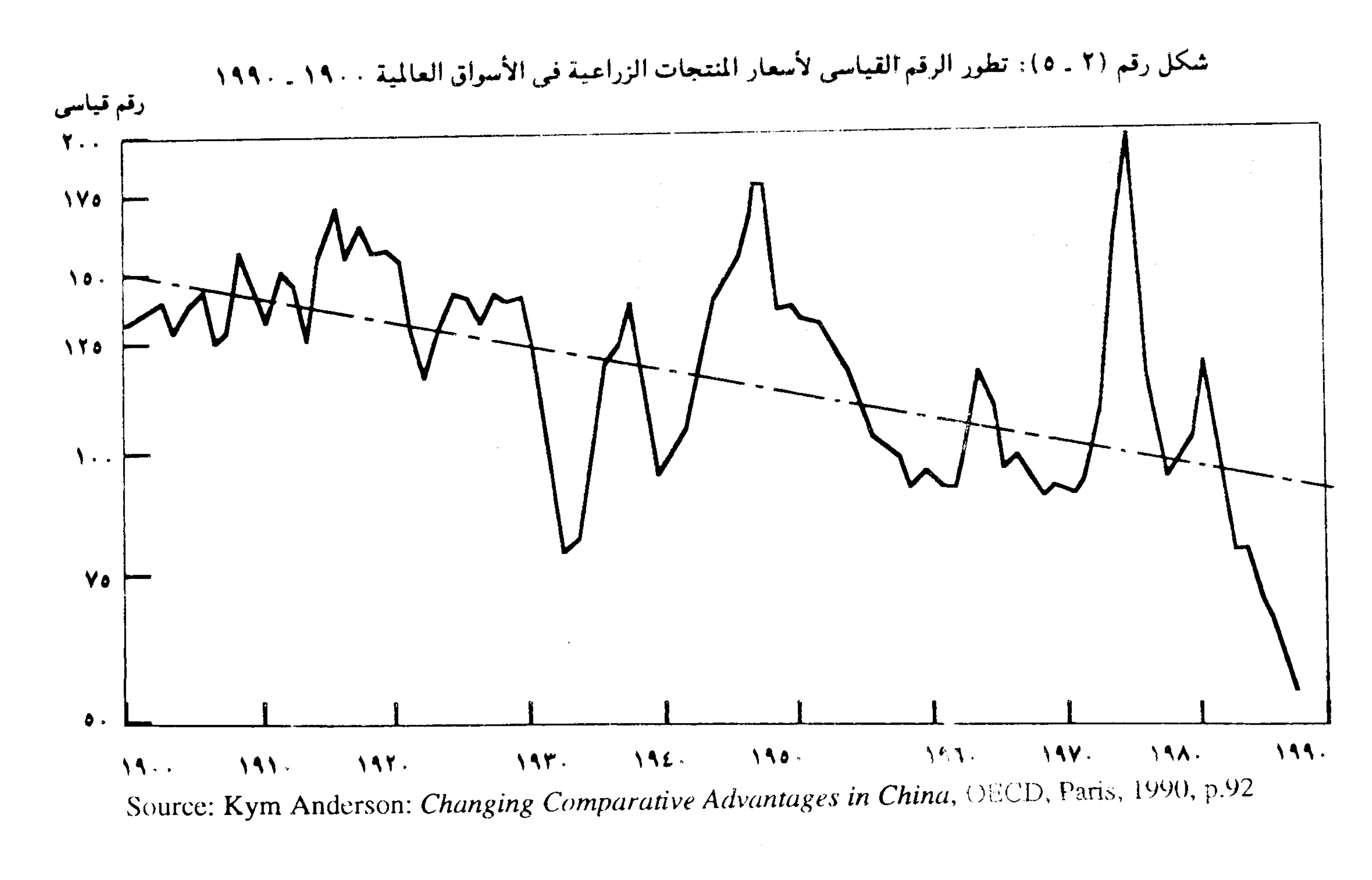
Source: United Nations; *Economic Survey of Europe in 1987-1988*, New York 1988, p. 292.

شكل رقم (٢ ـ ٤): تطور الرقم القياسى لشروط التبادل التجارى للدول النامية غير النفطية
خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٩



Source: I. Goldin and O. Knudsen: *Agricultural Trade Liberalization, Implications For Developing Countries*, OECD, Paris 1990. p.435

شكل رقم (٢ ـ ٥): تطور الرقم القياسي لأسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية ١٩٠٠ ـ ١٩٩٠



Source: Kym Anderson: *Changing Comparative Advantages in China*, OECD, Paris, 1990, p.92

ومديونيتها الخارجية. ولم تكن ، والحال هذه ، مجرد مصادفة أن يربط الاقتصادى المعروف بجواتى J. Bhagavati تعثر عمليات النمو فى كثير من هذه البلاد وتدهور مستوى المعيشة فيها بظاهرة التدهور فى شروط تبادلها التجارى. ففى نظريته المسماه باسم : النمو البائس أو النمو المفقر Immiserising Growth يرى هذا الاقتصادى ، أنه فى الحالة التى يؤدى فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفنى إلى تدهور حاد فى شروط التبادل التجارى ، فإن الخسارة التى تلحق بالدخل الحقيقى فى هذه البلاد هى خسارة تفوق المكسب الأولى الذى تحقق فى الدخل بسبب النمو نفسه، وبحيث ينخفض مستوى المعيشة (أو الرفاه) إلى ما دون المستوى الأصلى السابق على النمو.(٢٩)

على أن أخطر الوسائل التى استغلتها المتروبولات الرأسمالية فى تشديد استغلالها للبلاد المتخلفة ، منذ اندلاع الأزمة الأقتصادية العالمية فى بداية السبعينيات ، هى **الديون الخارجية**. وهى الوسيلة التى ستتمكن بها ، وبالتآزر مع الوسائل الأخرى المشار اليها آنفا ، من الاستنزاف الشديد للفائض الاقتصادى المتحقق بهذه البلاد ، ثم ستتمكن بها ابتداءً من منتصف عقد الثمانينيات ، من إحكام قبضتها على البلاد المدينة لكى تنفذ ما يطلبه الدائنون من إعادة تكييف وتطويع هذه البلاد تمهيدا لاخضاعها ، وبشكل مباشر، لمتطلبات تراكم رأس المال فى المتروبولات الرأسمالية. وقد تم ذلك من خلال التدخل المباشر فى الشئون الداخلية لهذه البلاد وتحت الشعارات البراقة لليبرالية الجديدة .

على أنه تجدر الاشارة فى البداية ، الى أن عقدى السبعينيات والثمانينيات قد إتسما باستفحال علاقات العجز والفائض بين مختلف دول العالم ، الأمر الذى خلق حركة واسعة للاقتراض الدولى. وكان استفحال هذه العلاقات راجعا إلى الارتفاع الحاد الذى حدث فى أسعار النفط عالميا ، وبسبب موجة التضخم العالمى التى أدت إلى زيادة أسعار كثير من السلع والخدمات فى السوق العالمى ، ناهيك عن تأثير الفوضى التى دبت فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية بعد تعويمها وانهيار اتفاقية بريتون ودرز. وقد عمل نظام الائتمان الدولى الذى تطور خلال هذين العقدين على توفير مقادير السيولة الدولية الكافية لمواجهة هذا الاقتراض المتزايد ، وذلك بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالى ، خاصة بعد أن تمكن هذا النظام من تدوير الفوائض النفطية إلى الاسواق والمؤسسات النقدية الدولية ،(٣٠) وبعد أن إتسع نطاق السوق الأوروبية للدولار Eurodollars Market(٣١). كان العالم أجمع، بشرقه وغربه ، بشماله وجنوبه ، منغمسا فى حركة اقتراض واسعة المدى. فالكل يقترض، والسيولة الدولية متوفرة، والجميع يؤجل

المواجهة مع الاختلالات الحقيقية التى أدت إلى هذا الوضع. وكان من جراء ذلك أن نشأت أزمة مديونية عالمية لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل (بإستتثناء أزمة الديون والتعويضات الألمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى[٣٢]). وهى مديونية لا يقل حجمها عن اثنين وربع ترليون دولار امريكى ، منها حوالى ترليون ونصف تخص العالم الثالث[٣٣] ، ونصف ترليون مستحق على الولايات المتحدة الأمريكية ، وربع الترليون المتبقى يتوزع فيما بين الدول الرأسمالية والدول التى كانت إشتراكية. على أن الأمر اللافت للنظر ، هو أن الأدبيات الاقتصادية التى ظهرت حول أزمة المديونية العالمية تركز اهتمامها فقط على ديون العالم الثالث ، ثم فى السنوات الأخيرة على ديون البلاد التى كانت إشتراكية (بدرجة أقل). وثمة إظلام شبه كامل حول مديونية الدول الرأسمالية الصناعية ، باستثناء ما كتب فى الآونة الأخيرة عن ديون الولايات المتحدة الأمريكية ، ابتداء من عام ١٩٨٥ بعد أن تحولت إلى مدين صافى .

ومهما يكن من أمر ، فقد نشأت أزمة المديونية الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث ، وتطورت وتفاقمت فى الثمانينيات ، بفعل الموقع الضعيف وغير المتكافئ الذى تحتله مجموعة هذه الدول فى نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، وما ينجم عن هذا الموقع من علاقات تبعية وتبادل لامتكافئ وخسائر ضخمة. كما كان لهذه الأزمة علاقة واضحة بالتشكيلات الإجتماعية المسيطرة فى هذه الدول، حيث كان لممارساتها الاقتصادية وتوجهاتها الاجتماعية والإئتمانية بالغ الأثر فى ظهور تلك الأزمة والعجز عن مواجتها .

فمع النمو الهائل الذى حدث فى عجز الحساب الجارى بموازين مدفوعات البلاد المتخلفة ، والذى اندلع فى بداية السبعينيات ، بسبب انخفاض الطلب الخارجى على صادراتها من المواد الخام نتيجة لموجة الكساد العالمى ، وبسبب ارتفاع أسعاركثير من السلع التى تستوردها (وفى مقدمتها النفط والمواد الغذائية) ، ومع تدهور شروط تبادلها التجارى ، وفى ضوء فقرها الشديد فيما تملكه من احتياطيات دولية ، ومع الدور الهزيل والذى لا يكاد يذكر لصندوق النقد الدولى فيما يوفره لهذه البلاد من موارد إئتمانية غير مشروطة ... فى ضوء ذلك كله راحت البلاد المتخلفة ، فى ظل طبيعة أنظمتها السياسية والاجتماعية ، تفرط فى الاستدانة الخارجية لكى تتمكن من سد فجوة النقد الأجنبى. والحق ، إن البنوك والمؤسسات المالية والنقدية دولية النشاط سعت وبشكل لافت للنظر ، إلى البلاد المتخلفة لكى تقرضها بسخاء شديد وتمكنها من تمويل عجز موازين مدفوعاتها ، وذلك دون ضوابط أو مراعاة لقواعد الاحتراس المالى والضمانات

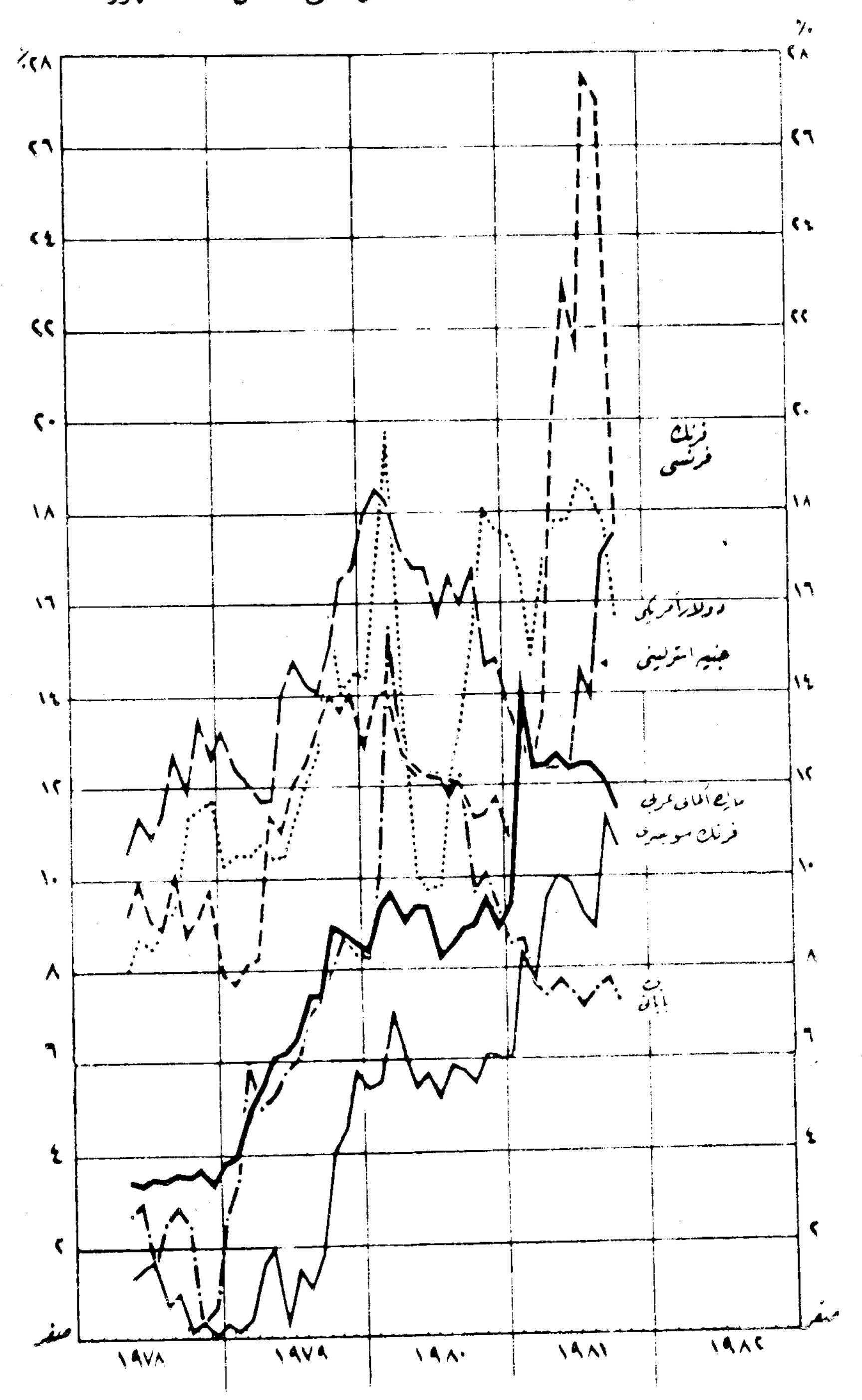
المصرفية التقليدية (وبتشجيع من صندوق النقد الدولى)[٣٤]. كان ما يهم هذه البنوك والمؤسسات هو الاقراض بسعر فائدة مرتفع ، خاصة بعد تعويم هـذا السعـر (انظر الشكل رقم ٢-٦) سعيا وراء أرباح خيالية ، وتمكنت بذلك أن ترفع من متوسط معدل ربحها على الصعيد العالمى ، ودون أن تراعى القدرة الفعلية لهذه البلاد على السداد مستقبلا .

ولهذا ، فقد تصاعد حجم الديون المستحقة على هذه البلاد بشكل دراماتيكى خلال عقد السبعينيات. ففى عام ١٩٧٠ كان حجم هذه الديون ٦٧ مليار دولار [٣٥]، وكان معظمها آنئذ يتكون من مصادر رسمية (من الحكومات والمؤسسات الدولية). وبلغ عبء خدمتها فى ذلك العام ٦ مليار دولار (منها ٢ مليار دولار فوائد). أما فى عام ١٩٨١ فقد ارتفع حجم هذه الديون إلى ٦٧٣ر٢ مليار دولار ، وبلغ عبء خدمتها فى ذلك العام ٨٣ر١ مليار دولار (منها ٣٩ر٦ مليار دولار فوائد).[٣٦] وهنا نلحظ ، أنه خلال هذه الحقبة زاد حجم الدين بأكثر قليلا من عشر مرات ، فى حين أن عبء الدين قد زاد على نحو أسرع (حوالى ١٤ مرة). وتشير هذه المقارنة إلى فداحة الشروط التى اقترضت بها هذه البلاد (من حيث سعر الفائدة وفترة السماح).[٣٧] أما فى عام ١٩٩٠ فإن حجم الديون يرتفع إلى ١٤٥٠ مليار دولار .

ولم تكن المكاسب الضخمة التى حققتها الدول الدائنة قاصرة فقط على جبال الفوائد المرتفعة التى كانت تحصل عليها سنويا من البلاد المدينة ، وانما أيضا فيما لعبه الإقراض من تخفيف للأزمات الاقتصادية فى المتروبولات الرأسمالية الدائنة. فمن ناحية أولى ، كان معظم القروض التى أعطيت لهذه البلاد قروضا مقيدة ، بمعنى أنها لم تعط فى شكل نقدى ، وإنما على صورة توريدات سلعية من البلد المانح للقرض. وهذا يعنى أن اعطاء القروض لهذه البلاد قد أدى ، وبشكل مباشر ، إلى زيادة صادرات الدول الدائنة الى تلك البلاد ، وهو أمر لعب دوراً مهما في التخفيف من حدة الكساد الاقتصادى بالبلاد الدائنة ، بمعنى أن مستويات البطالة والكساد والتضخم وتعطل الطاقات الإنتاجية فى البلاد الأخيرة كان يمكن أن تكون أسوأ مما كانت عليه فى حقبة السبعينات لو أن هذه القروض لم تعط للبلاد المتخلفة. ومن ناحية ثانية ، مكنت هذه القروض الدول المانحة من كسب أسواق جديدة لها فى تصريف فائض إنتاجها السلعى. كما أتاحت لها ، من ناحية ثالثة ، إحكام سيطرتها على البلاد المدينة فى مرحلة تالية ، وبخاصة فى ضوء شروط إعادة جدولة الديون وتدخلات صندوق النقد الدولى (وهو ما سنتعرض له فيما بعد) .

وعلى أية حال ، كان من شأن النمو الانفجارى الذى حدث في الديون الخارجية

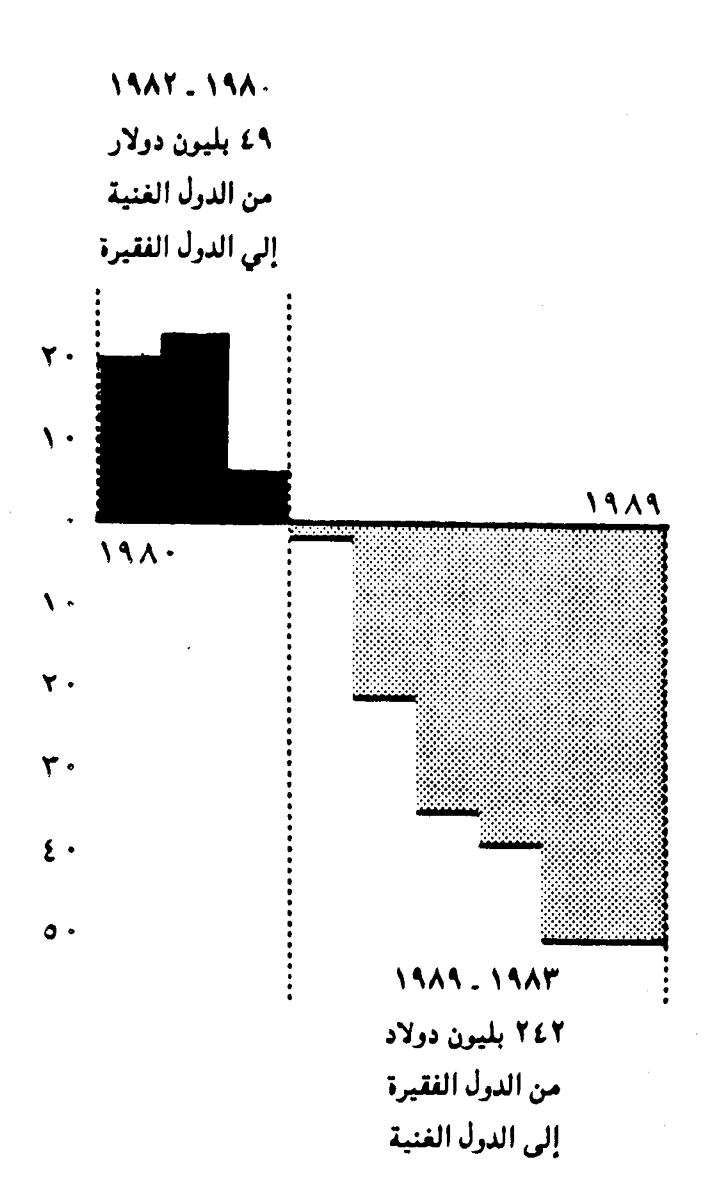
شكل رقم (٢ ـ ٦): الارتفاع الجنونى لسعر الفائدة فى الأسواق الاوروبية لرأس المال خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢: السعر على أساس ثلاثة شهور



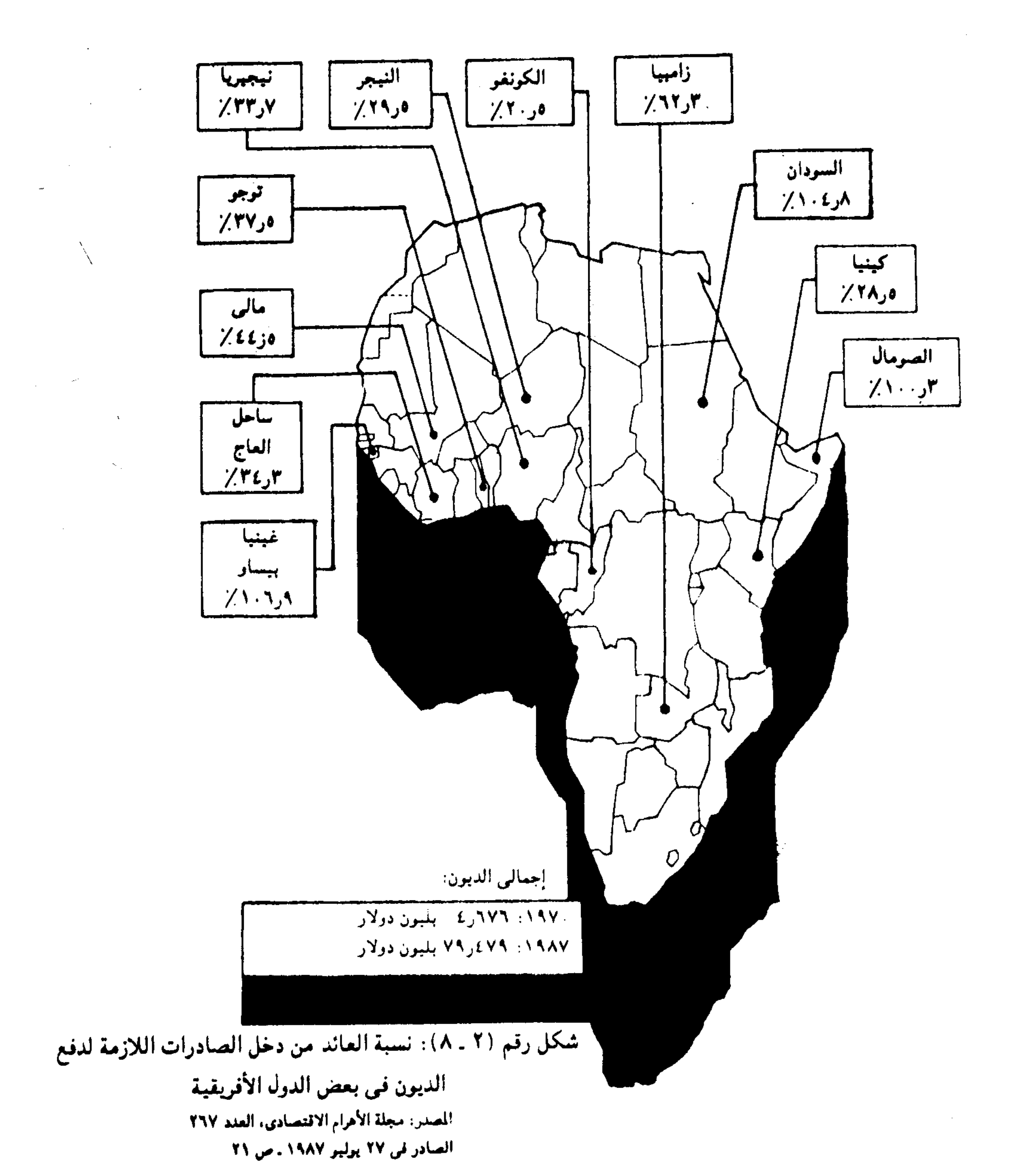
للدول المتخلفة فى السبعينيات أن تجاوزت نسبة حجم هذه الديون إلى الناتج المحلى الإجمالى ، ونسبتها إلى إجمالى حصيلة صادراتها ، تجاوزت الحدود الآمنة لها. وزاد الطين بلة ، أن هيكل هذه الديون قد حدث به تشويه واضح ، وذلك بإرتفاع النصيب النسبى للديون الخارجية قصيرة الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين..) فى إجمالى الديون ، رغم أنه من المعروف أن تكلفة هذا النوع من القروض عالية (إرتفاع سعر الفائدة ، قصر مدة القرض ، عدم وجود فترة سماح). وترتب على نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون ، أن الانتقال الصافى للموارد المقترضة Net Transfer للبلاد المدينة أخذ يتناقض علي نحو سريع. فأعباء الفوائد والأقساط السنوية أصبح يلتهم الشطر الأكبر من القروض الجديدة. وما أن يحل عام ١٩٨٣ إلا ويكون الانتقال الصافى للموارد عكسيا (أو سالبا) - انظر الشكل رقم (٢-٧) ، بمعنى أن حجم مبالغ خدمة الديون التى يحصل عليها الدائنون أصبح يفوق حجم ما يتدفق إلى هذه البلاد من قروض جديدة. وزاد من سوء الموقف ، أنه فى ظل بحبوحة الاقتراض الخارجى فى السبعينات وفى ظل فوضى هذا الاقتراض ، وفى ضوء طبيعة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة على البلاد المدينة وما يسودها من فساد إدارى وبرجوازية بيروقراطية ، أن جانبا هاما من القروض الخارجية قد هرب إلى الخارج وشكل قاعدة للرأسمالية الطفيلية والفئات الكومبرادورية(٣٨).

ونظرا لارتفاع عبء الفوائد المدفوعة، فإن ارتفاع هذا العبء أصبح سببا جوهريا، من أسباب عجز الحساب الجارى بموازين مدفوعات البلاد المدينة. من هنا فقد أصبح الاقتراض يزيد من عجز هذه الموازين ، وعجز الموازين أصبح يتطلب مزيدا من الاقتراض ، وهكذا دواليك. وكان من شأن ارتفاع معدل خدمة الديـن Debt Service Ratio (أى نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من إجمالى حصيلة الصادرات) - أنظر الشكل رقم (٢-٨) عن حالة بعض الدول الافريقية - ووصوله الى مستوى حرج، أن عددا كبيرا ، ومتزايدا عبر الزمن ، لم يعد قادرا على التوفيق بين الاستمرار فى دفع أعباء الديون وضمان تمويل الحد الأدنى الضرورى من الواردات فى ضوء تفاقم أزمة النقد الاجنبى . فإرتفاع هذا المعدل لا يبقى إلا النذر اليسير من حصيلة الصادرات ، ولهذا تتعرض قدرة الدولة الذاتية على الاستيراد للتدهور. واستمرار الدولة ، في هذه الحالة ، فى الوفاء بعبء ديونها الخارجية المتراكمة يعنى مباشرة عدم التمكن من تدبير استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية ، فترتفع أسعارها وتشح بالأسواق ، ويعنى أيضا عدم تدبير استيراد السلع الوسيطة التى تلزم لدوران عجلات الإنتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فتظهر

شكل رقم (٢ ـ ٧): النقل الصافى للأموال المرتبطة بالديون



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢
الطبعة العربية، ص ٤٥



شكل رقم (٢ ـ ٨): نسبة العائد من دخل الصادرات اللازمة لدفع الديون فى بعض الدول الأفريقية

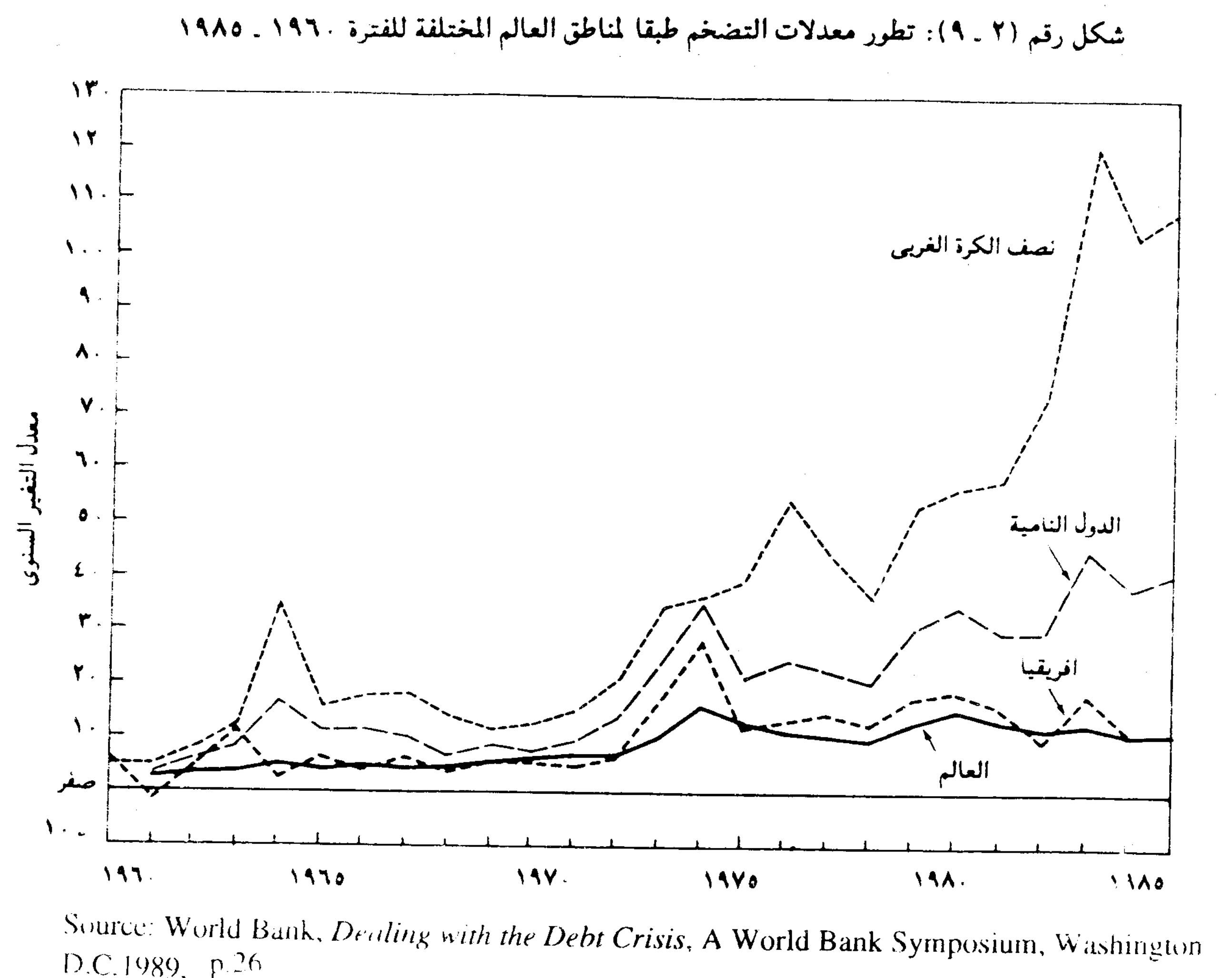
المصدر: مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٦٧
الصادر فى ٢٧ يوليو ١٩٨٧ ـ ص ٢١

عندئذ الطاقات العاطلة وتتآكل بسبب عدم القدرة على تجديدها ، وينخفض حجم الناتج المحلى ، فتقل مستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير. كما أن الدولة المدينة لن تتمكن من استيراد المعدات الإنتاجية التى تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار ، فينخفض معدل النمو الاقتصادى . أضف إلى ذلك ، أنه لما كان العبء المرتفع لخدمة الديون يمثل ، فى التحليل النهائى ، ادخاراً ممكنا يضيع على المجتمع ، فإن ارتفاع هذا العبء قد أدى إلى إضعاف معدلات الادخار المحلى في هذه البلاد ، ومن ثم قدرتها الذاتية على التراكم. وترتب على ذلك ترد واضح فى معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى .

كان هذا هو السيناريو الحتمى لتفاقم الديون الخارجية فى ضوء السياق التاريخى الدولى والمحلى ، الذى تطورت فى ثناياه. والحق ، أن جميع المؤشرات كانت تدل على أن الأزمة قادمة لا محالة ، خاصة وأن عددا متزايدا من البلاد المدينة ، ابتداءً من النصف الثانى من السبعينينات ، قد بدأ يطلب إعادة جدولة ديونة [٣٩]. وضاعف من حرج الموقف ، أن الدائنين وجهات الإقراض المختلفة بدأوا ، شيئا فشيئا ، فى تقليل إقراضهم ، وبخاصة للدول التى بدأت تطالب بإعادة الجدولة. وهنالك لجأت بعض الدول المدينة، فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى السحب من احتياطياتها النقدية الدولية[٤٠] International Reserves لكى تتمكن من الاستمرار فى دفع أعباء ديونها. بيد أنه نظرا لضآلة هذه الاحتياطيات أصلا ، فسرعان ما استنزفت ، وفقدت هذه الوسيلة فاعليتها فى مواجهة الأزمة . ثم لجأ كثير من هذه الدول ، في مرحلة تالية ، إلى الإفراط فى الاقتراض الخارجى قصير الأجل ، ذى التكلفة العالية ، فأدى ذلك إلى تفاقم عبء الديون وتشويه هيكلها. ولجأت دول أخرى إلى الإفراط فى التصدير (تصدير منتجاتها المحلية وحتى ثروتها البشرية) لكى تحصل على العملات الأجنبية اللازمة لدفع أعباء الديون. وترتب على ذلك - فى ضوء عدم نمو القطاعات المنتجة للتصدير - نقص كميات العرض المحلى لكثير من السلع التى يحتاجها الاستهلاك المحلى فارتفعت أسعارها واشتعلت نيران التضخم بالداخل ، بينما أدى إغراق السوق العالمى بهذه المنتجات إلى خفض أسعارها عالميا. كما أن إمكانات " تصدير " العمالة المحلية للخارج سرعان ما شهد أفوله فى عقد الثمانينيات (لأسباب كثيرة لا محل للتعرض لها هنا) .

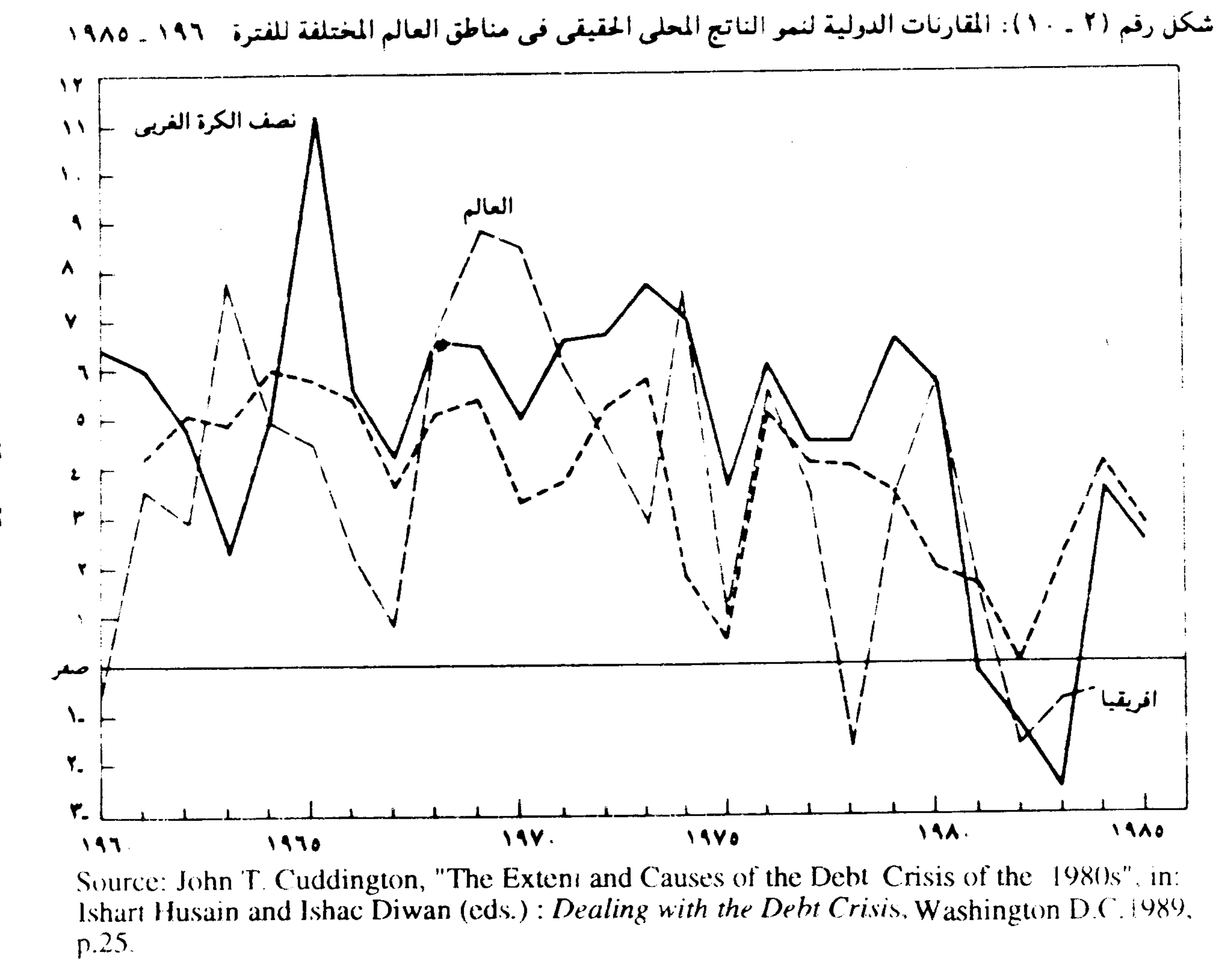
هكذا تفاقمت أوضاع البلاد المدينة ، حيث انخفضت قدرتها على الاستيراد ، وزاد التضخم المحلى فيها (أنظر الشكل رقم ٢-٩) ، وانخفضت معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى وتفاقمت أوضاع البطالة ، وانخفضت مستويات المعيشة للغالبية الساحقة من الناس ، (انظر الشكل رقم ٢-١٠ الذى يبين كيف تدهور النمو الحقيقى

شكل رقم (٢ ـ ٩): تطور معدلات التضخم طبقا لمناطق العالم المختلفة للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥



Source: World Bank, *Dealing with the Debt Crisis*, A World Bank Symposium, Washington D.C.1989, p.26

شكل رقم (٢ ـ ١٠): المقارنات الدولية لنمو الناتج المحلى الحقيقى فى مناطق العالم المختلفة للفترة ١٩٦ ـ ١٩٨٥



Source: John T. Cuddington, "The Extent and Causes of the Debt Crisis of the 1980s", in: Ishart Husain and Ishac Diwan (eds.) : *Dealing with the Debt Crisis*, Washington D.C. 1989, p.25.

للناتج المحلى الاجمالى وبالذات فى أفريقيا) .

وجاء انفجار الأزمة فى خريف عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلى والأرجنتين (كبريات الدول المدينة فى أمريكا اللاتينية) عن دفع أعباء ديونها الخارجية. وفى نفس هذا العام ، أعلنت اثنتان وعشرين دولة مدينة عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بأعباء ديونها ، وطالبت الدائنين الدخول فى مفاوضات لإعادة جدولة ديونها الخارجية. ونظرا لخطورة هذا الانفجار ، وبالذات فى منطقة أمريكا اللاتينية التى تتمثل معظم ديونها الخارجية فى الديون المصرفية المستحقة لكثير من البنوك الأمريكية ، حيث أن توقف هذه الدول عن الدفع كان يهدد بإفلاس هذه البنوك ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سارعت، وبمؤازرة واضحة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبنك التسويات الدولية، بتقديم حزمة من " عمليات الإنقاذ المالى " بشكل سريع وغير مألوف لمواجهة هذا الموقف المأزوم[٤١]. والإنقاذ هنا فى الواقع لم يكن إنقاذا للدول المدينة ، بل للبنوك الدائنة لتحاشى إفلاسها. وقد تمثل ذلك فى تقديم قروض عاجلة لهذه الدول ، والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية مع فرض مجموعة من السياسات المجحفة ، التى يتعين على هذه الدول قبولها " لتصحيح " الأوضاع الاقتصادية بالداخل (شروط صندوق النقد الدولى).

ومنذ ذلك التاريخ ستتغير الأمور تماما .

فمن الآن فصاعدا ستراجع البنوك التجارية دولية النشاط ، وكذلك مصادر الإقراض المختلفة ، نفسها بعد أن تبين لها أن سياسة الإقراض غير المنضبط التى مارستها فى السبعينيات قد ولدت أزمة ديون ضخمة مشكوك فى تحصيلها. فلجأت البنوك الى زيادة رؤوس أموالها لكى تدعم من موقفها المالى ، وإلى زيادة حجم ما تخصصه من أرباحها كإحتياطيات لمواجهة هذه الديون المتعثرة. كما عمدت إلى بيع كثير من ديونها المستحقة على هذه الدول فى السوق الثانوى للقروض بأسعار خصم عالية. لكن الأمر الحاسم لمواجهة الأزمة قد تمثل في قبض يدها عن إعطاء المزيد من القروض للدول النامية المدينة إلا بضمانات مرتفعة. وأدى ذلك إلى تخفيض معدل نمو القروض الدولية تخفيضا شديدا. ولم يعد بإمكان الدول المدينة أن تقترض من جديد ، أو حتى تعيد جدولة ديونها الخارجية ، إلا إذا رضخت لهذه الضمانات. ومنذ ذلك التاريخ أيضا ، سيدخل صندوق النقد الدولى بكل ثقله ، ثم البنك الدولى فى مرحلة تالية ، لكى يلعب دور الشرطى المالى لضبط الاوضاع فى شوارع القروض والمديونية ، ولكى يدافع ، وبكل غلظة وقسوة ، عن مصالح الدائنين، وسيتمكن ، فى ضوء هزال وضعف الأحوال الاقتصادية والسياسية بالبلاد المدينة ، من

فرض شروطه عن التكيف الهيكلى التى ستنتهى فى النهاية إلى وضع نظام أشبه " بالإدارة المركزية " لهذه البلاد. وهى الشروط التى ستتمكن بها الرأسمالية العالمية من إعادة تكيف هذه البلاد طبقا لمنطق إعادة الحيوية لتراكم رأس المال فى المترويولات الرأسمالية وإعادة احتواء تلك البلاد فى ضوء شعارات الليبرالية والتحرر الاقتصادى .

ويقوم التشخيص الرئيسى الذى تستند عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى يفرضها الصندوق والبنك على البلاد النامية المدينة، على رؤية مدرسية جامدة (رؤية المدرسة النيوكلاسيكية)، التى ترى أن جوهر مشكلات البلاد النامية المدينة يكمن فيما مارسته هذه البلاد من سياسات اقتصادية داخلية خاطئة أدت الى وجود فائض طلب Excess Demand ، أى زيادة حجم الطلب الكلى (الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار فى القطاعين العام والخاص) بشكل يفوق المقدرة الفعلية للعرض الحقيقى للموارد المتاحة لهذه البلاد. وهذا الطلب الفائض يرجع إلى وجود " طموحات إنمائية " كبيرة ، وإلى تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى وتشويه هيكل الأسعار وعدم إعطاء الفرصة لآليات السوق لتوجيه وتخصيص الموارد وتحديد الدخول ، وهى أمور أدت إلى عدم الرشد فى استخدام الموارد ، وإلى تقييد مبادرات القطاع الخاص وهروب أمواله للخارج وشح انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه البلاد. وكل هذا أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار المنفذ والادخار المحلى) وما يقابلها من فجوة مناظرة فى الموارد الأجنبية (الفرق بين الواردات والصادرات). ويرى الصندوق والبنك ، تأسيسا على هذه النظرة ، أن تلك البلاد تعانى من عدم توازن اقتصادى ، يعكس نفسه في عدم التوازن الخارجى (عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات). وسبب ذلك كله نمو عرض النقود بالداخل نموا لا يتناسب مع المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلى ، مما يؤدى الى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ، ونمو الديون الخارجية للبلد وتفاقم أعبائها .

وقد رأينا سابقا كيف استكانت الدول النامية إلى سياسة الاستدانة المفرطة فى السبعينات وحتى أوائل الثمانينات لتمويل فائض الطلب المحلى فيها ، حينما كانت أسواق الإقراض الخارجية قادرة وراغبة فى تقديم التمويل اللازم لسد فجوة الموارد بهذه الدول. ولهذا استمرت تلك الدول تستهلك وتستورد وتستثمر بشكل يفوق كثيرا على ما تنتج وتدخر وتصدر ، وارتفعت عليها جبال شاهقه من الديون الخارجيه ، إلى أن واجهت الحقيقة المرة ، بعدم إمكان استمرار الإفراط فى الاستدانة بعد أن جفت منابع الإقراض الخارجى (الخاصة والحكومية) بعد اندلاع أزمة ديون أمريكا اللاتينية فى خريف عام

١٩٨٢. ووجدت الدول المدينة نفسها فى مأزق حقيقى ، أهم معالمه هو عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية المتراكمة ، وفى الوقت نفسه مازالت فى احتياج إلي القروض ، بينما إمتنع الدائنون عن مدها بالمزيد من القروض الجديدة. وهو الأمر الذى زلزل، بعنف شديد، من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بالداخل. وهنا حاصرها الدائنون، ومعهم صندوق النقد الدولى، وطالبوها بضرورة وضع برامج تثبيت وتكيف هيكلى للقضاء على فائض الطلب حتى تتمكن من استعادة قدرتها على التعامل مع أسواق الإقراض الخارجية .

الهدف المعلن إذن لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى هو القضاء على فائض الطلب وإستعادة التوازن الداخلى ، وحصر الاختلال الخارجى فى أضيق نطاق ممكن ، بحيث يمكن التعامل معه من خلال التدفق الطوعى للموارد الأجنبية مع مراعاة قدرة الدولة مستقبلا على خدمة أعباء ديونها الخارجية. ورغم أن طبيعة السياسات التى يفرضها الصندوق والبنك على هذه البلاد - فى ضوء هذه البرامج - واحدة ، إلا أن الصياغة النهائية لحزمة تلك السياسات ومدى عمقها والسرعة فى تنفيذها ، تتفاوت من بلد لآخر، طبقا لتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية بالداخل ، وطبقا لطبيعة وحدة الأزمات الاقتصادية التى تواجهها. ولكن أيا كان الأمر ، فهى حزمة من السياسات ذات أجل قصير ، وتتعامل أساسا مع مشكلات ميزان المدفوعات ، ولا تتعرض ، لا من قريب أو بعيد ، للمشكلات الحقيقية التى تعانى منها هذه البلاد من جراء تخلفها وتشويه بنية إنتاجها وتبعيتها للخارج وضعف موقعها في الاقتصاد الرأسمالى العالمى ذى البيئة المضطربة. **أما الهدف الحقيقى لتلك البرامج ، على المدى المتوسط والطويل ، فهو تدويل اقتصاديات هذه البلدان (أى إعادة دمجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى) وتهميشها من خلال المزيد من إضعافها** والحد من سيادتها وجعلها أداة طيعة لتحقيق أهداف الرأسمالية (جعل هذه البلاد منابع للمواد الخام ، وكأسواق واسعة للتصريف ، ومصادر غنية للأرباح أمام نشاط رؤوس الأموال الأجنبية). وكل ذلك لن يتأتى إلا من خلال تحويل هذه البلدان إلى اقتصادات تعتمد على آليات السوق ، ويكون نشاطها الإنتاجى متوجها للخارج ، ويضطلع فيها رأس المال الخاص (محليا كان أو أجنبيا) بالدور الرئيسى ، مع ما يتطلبه ذلك من تحجيم شبه كامل لملكية الدولة وأدوارها فى النشاط الاقتصادى ، وإعطاء امتيازات كثيرة لرأس المال الخاص. ويوجد الآن ترابط محكم وتنسيق كامل فيما بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للوصول الى هذه الأهداف .

وقد سبق أن إنتقدنا مرارا ، فى أعمال سابقة لنا[٤٢] ، طبيعة هذه الأهداف التى ترمى اليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، كما إنتقدنا أيضا تشخيصها للأزمات الاقتصادية التى تعانى منها البلاد النامية المدينة ، لانه تشخيص يحصر مسئولية وقوع هذه الأزمات فى " طموحات التنمية " وأخطاء السياسات الاقتصادية الكلية ، ويهمل أثر العوامل الخارجية والبيئة المضطربة للاقتصاد الرأسمالى العالمى. فمهما يكن من حجم مسئولية العوامل الداخلية ، إلا أن مسئولية العوامل الخارجية تظل كبيرة وحاسمة. فليس من الممكن ، ولا من المنطقى ، أن نستبعد تأثير حالة الكساد العالمى ، وتدهور شروط التبادل التجارى ، وارتفاع أسعار الفائدة عالميا ، ونمو نزعة الحماية ، وارتفاع أسعار النفط والواردات الغذائية والمواد الوسيطة والسلع الإنتاجية ، وتقلبات أسعار الصرف .. إلخ ، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد النامية. ذلك أن هذه البلاد ، بحكم تخلفها وتبعيتها للخارج ، تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الدولية دون ان تكون لها القدرة فى التأثير على هذه المتغيرات. وهذا هو مضمون التبعية. من هنا ، فإن أى تشخيص لطبيعة الأزمة الاقتصادية التى تمسك بخناق هذه البلاد ، لا يأخذ بعين الاعتبار مسئولية البيئة الدولية ، هو بالتأكيد تشخيص متعسف وغير علمى (أنظر على سبيل المثال مسئولية العوامل الخارجية فيما سببته من خسائر جسيمة للدول الأفريقية شبه الصحراوية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ، الجدول رقم ٢-٥). ومن هنا أيضا تكون سياسات " الإصلاح الاقتصادى " التى ترتكز على هذا التشخيص ، خاطئة وقاصرة ، وفى بعض الأحيان قاتلة. أضف إلى ذلك أن سياسات " الإصلاح " التى يوصى بها الصندوق والبنك تقوم على منطق نظرى فاسد ، وهو صلاحية انطباق التحليل النيوكلاسيكى الذى يفترض وجود اقتصادات متقدمة للسوق على واقع هذه البلدان التى تفتقد تماما توافر هذا الفرض .

ورغم أن غالبية الدول النامية (فضلا عن الدول التى كانت اشتراكية) تطبق الآن سياسات " الاصلاح الاقتصادى " التى تتضمنها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، الأمر الذى نجم عنه ترك شئون هذه البلاد لكى يسيرها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - ، إلا أن المثير للدهشة ، هو أن حجم ما قدمته هاتين المؤسستين من موارد (ميسرة أو غير

جدول رقم (٢-٥)

حجم الخسائر التى حققتها الدول الأفريقية شبه الصحراوية فى ضوء تعاملاتها المالية الخارجية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧

(الخسارة مليار دولار سنويا)

الخسائر الناجمة عن تدهور شروط التبادل التجارى	٢ر٩
زيادة مدفوعات الفوائد للخارج	٢ر١
الانخفاض الذى حدث فى حجم الأئتمان الدولى	٢ر٤
الانخفاض فى حجم الاستثمارات الأجنبية	٠ر٢
إجمالى الخسائر	٧ر٦
الزيادة فى حجم الهبات والمنح الرسمية	١ر١
صافى الخسائر	٦ر٥

Source: Dharam Gahi (ed.): *The IMF and The South, The Social Impact of Crisis and Adjustment*, Zed Books Ltd, London 1991, p. 15.

ميسرة) لتمويل عجز موازين مدفوعات هذه البلاد كان تافها. بل إنه خلال الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٩١ ، وهى الفترة التى زاد فيها عدد الدول التى أبرمت مع الصندوق والبنك اتفاقات لتطبيق هذه البرامج ، حدث فيها انقلاب عكسى فى تحويل الموارد الصافية بين هاتين المؤسستين وتلك الدول ، إذ أصبح حجم ما تسدده هذه الدول من التزامات للصندوق والبنك يفوق كثيرا حجم ما تقدمه تلك المؤسستين من موارد جديدة لهذه البلاد - (أنظر الجدولين رقم ٢-٦ و ٢-٧) .

جدول رقم (٢-٦)

البنك الدولى : ارتفاع الإقراض ، انخفاض التحويلات ١٩٨٥ - ١٩٩١
(البنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التنمية الدولية)

السنة المالية	اجمالى التعهدات (بلايين الدولارات الامريكية)	اجمالى التوزيعات ١٩٩١ (بلايين الدولارات الامريكية)	صافى التحويلات (بلايين الدولارات الامريكية الحالية)
١٩٨٤	١٧٫٧	١٦٫٩	٥٫٢
١٩٨٥	١٨٫٥	١٦٫٤	٤٫٩
١٩٨٦	١٩٫٧	١٥٫٣	٣٫١
١٩٨٧	٢٠٫٣	١٧٫١	٢٫٦
١٩٨٨	٢١٫٢	١٦٫٤	٠٫٧
١٩٨٩	٢٢٫٨	١٥٫٩	٠٫٢
١٩٩٠	٢١٫٥	١٨٫٣	٢٫٤
١٩٩١	٢٢٫٧	١٦٫٠	- ١٫٧
متوسط ٨٤-١٩٨٧	١٩٫١	١٦٫٤	٤٫٠
متوسط ٨٨-١٩٩١	٢٢٫١	١٦٫٧	٠٫٤

ملاحظة : متضمنة لتوزيعات الصندوق الخاص لمنظمة التنمية الدولية ، بيانات الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ هى للمقترضين الحاليين، وبيانات عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ هى لجميع المقترضين .

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ - الطبعة العربية ، ص ٥١ .

جدول رقم (٢-٧)

صافى تحويلات صندوق النقد الدولى إلى الدول النامية

السنة المالية لصندوق النقد الدولى	بلايين الدولارات الأمريكية
١٩٨٣	٧٫٦
١٩٨٤	٥٫٦
١٩٨٥	٠٫٢
متوسط ٨٣ - ١٩٨٥	٤٫٥
١٩٨٦	- ٤٫٣
١٩٨٧	- ٧٫٩
١٩٨٨	- ٧٫٨
١٩٨٩	- ٧٫٥
١٩٩٠	- ٤٫٢
متوسط ٨٦ - ١٩٩٠	- ٦٫٣

المصدر السابق - ص ٥١ .

القسم الثانى

الآثار الاجتماعية والسياسية
لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى بالدول النامية



مقــدمة

فى ضوء الأهداف الحقيقية التى تتوخاها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى والتى تطبق الآن فى أكثرية الدول النامية (وحتى فى الدول التى كانت اشتراكية) فإنه يجب النظر الى تلك البرامج على أنها تمثل أول "مشروع أممى" تقوم به الرأسمالية العالمية فى تاريخها لإعادة دمج هذه البلاد فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى من موقع ضعيف وإخضاعها لمقتضيات عودة الحيوية لتراكم رأس المال فى المتروبولات الصناعية عن طريق ما توفره من آليات وشروط جديدة لنهب موارد هذه البلاد .

وهذا البعد الأممى يتجلى فى السمة الشمولية العامة التى تتسم بها هذه البرامج، حيث أنها لا تميز بين دولة وأخرى ، وفيما تنطوى عليه من توجهات استراتيجية واحدة ، وفى الخضوع شبه الكامل لكافة البلاد النامية لمشروطية تلك البرامج . وهو مشروع أممى متكامل ذو بعد اقتصادى ، وبعد أيديولوجى ، وبعد سياسى . فالبعد الاقتصادى لتلك البرامج يستند على السلفية الاقتصادية (أو المدرسة النيو كلاسـيكية) التى ترى أن الرأسمالية كنظام اقتصادى إجتماعى هى أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ ، وأنه لا يوجد بها عيوب خطيرة ، وإنما العيوب ترجع إلى العوامل التى تحول دون عمل قوانين السوق الحرة ، مثل التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى وتزمت نقابات العمال واصرارها المستمر على زيادات الأجور . وعليه ، فلو توافرت حرية السوق وعملت آليات العرض والطلب بشفافية تامة ، وانحصرت مهمة الدولة فى حماية هذه الحرية ، فإن النظام يمكن أن يسير بسهولة ويسر ودون أزمات خطيرة . أما البعد الأيديولوجى ، والذى ينضح به الخطاب الاعلامى لتلك البرامج فيستند على الفلسفة الفردية النفعية التى تؤكد على الحقوق الفردية فى مجال الملكية والاستثمار والتجارة والعمل . ولهذا فهى تقف ضد كافة أشكال تدخل الدولة . وهى تؤمن بأنه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . فاليد الخفية التى تحدث عنها آدم سميث و التى تحدث التنسيق الكامل والهارمونى بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، مازالت فاعلة (كما يذهب إلى ذلك ميلتون فريدمان) .

أما عن البعد السياسى لتلك البرامج ، فيستند على الديموقراطية الليبرالية (بمعناها الغربى) .

ورغم أن هذه الأبعاد الثلاثة السابقة قد تبلورت فى النهاية كمحلصة لعملية تاريخية طويلة ومعقدة فى البلاد الرأسمالية الصناعية (عبر أربعة قرون) مرت خلالها الرأسمالية بمراحل عديدة من التطور الذى أفرز فى النهاية هذه الأبعاد ، فإن المشروع الأممى لتلك البرامج يقفز على التاريخ ، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للبلاد النامية ، ويقدم لها هذه الأبعاد فى ضوء خطاب أيديولوجى وإعلامى فارغ يفتقد إلى النظرة التاريخية الموضوعية لهذه البلاد .

ومهما يكن من أمر ، لا مجال هنا لمناقشة هذه الأبعاد فى ضوء الأوضاع التى تئن منها شعوب البلاد النامية ، ومدى مصداقيتها أو كفاءتها فيما تعلن من أهداف ، فنحن معنيين أساسا بمسألة أخرى ، وهى الآثار التى تفرزها هذه البرامج فى تلك البلاد ، والتى تبين أن التطبيق العملى لها يسير فى اتجاه عكسى للأهداف البراقة المعلنة عن تلك البرامج ، وبخاصة فى المجال الاجتماعى والسياسى .

فقد أثبتت التجارب فى البلاد النامية التى طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى أنها ذات تأثيرات سياسية واجتماعية خطيرة ، نظرا لأن التطبيق الفعلى لها يهز، وبعنف شديد ، العلاقات الطبقية والاجتماعية داخل هذه البلدان ، ويؤثر بشدة على طبيعة جهاز الدولة وخصائص علاقاته الداخلية والخارجية . وقد انحصرت الدارسات التى تمت بشأن هذه البرامج حتى الآن فى الجوانب التقنية والنظرية البحت (الأسعار ، الإدخار والإستثمار ، التوازن الداخلى والخارجى ... إلخ) وأهملت نتائجها الاجتماعية والسياسية. ولهذا ثمة فراغ فكرى كبير حول هذه النتائج التى من المؤكد أنها ستؤثر فى تفاعلاتها على شكل التطور اللاحق لهذه البلاد .حقا ، هناك بعض الاشارات السريعة التى ذكرها بعض الباحثين عن "إضطرابات ومظاهرات الخبز" التى اندلعت فى العديد من هذه الدول عقب تطبيق هذه البرامج ، لكنها إشارات لا تخرج عن كونها رصد لما يقع من أحداث واضطرابات بعد تنفيذ تلك البرامج (٤٣) .أما عن التغيرات الجذرية التى سببتها، أو ستحدثها هذه البرامج ، فى بنية هذه البلدان وتركيبها الطبقى وطبيعة الصراع فى هذا التركيب ، ودور الدولة وطبيعتها ووظائفها وتحالفاتها الاجتماعية ، فهى أمور لم تلق حتى الآن ما تستحقه من عناية وتمحيص . صحيح لقد حاول بعض الباحثين أن يدرسوا تأثير هذه البرامج على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعى ، مثل تأثيرها

على البطالة وتوزيع الدخل والرفاهة والفقر (٤٤) . بيد أنه من النادر أن نجد مناقشة منهجية شاملة لتأثير تلك البرامج على القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى جهاز الدولة فى البلاد التى طبقت مثل هذه البرامج ، رغم عمق هذا التأثير وبروز ملامحه الآن . وليس يخفى ، أن الفهم السليم للآثار التى أحدثتها ، وستحدثها ، هذه البرامج على تلك القوى لا يعد أمرا ضروريا لإثراء المعرفة فحسب ، بل ولمعرفة مدى قابلية هذه البرامج للحياة والإستمرار والإحاطة بتأثيرها على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الجديدة فى المستقبل لهذه البلدان . ثم إن الإحاطة الشاملة بالآثار السياسية والاجتماعية لتلك البرامج ستكشف لنا فى النهاية حقيقة المضمون الاجتماعى والسياسى الذى تنطوى عليه ليبرالية هذه البرامج .

فى ضوء ما سبق سوف نتناول هنا قضيتين محوريتين .

* الأولى ، هى تأثير تلك البرامج على طبيعة الدولة وتحالفاتها .
* الثانية ، تأثير هذه البرامج على الطبقات والشرائح الاجتماعية .

وسوف نتناول ذلك فى مبحثين مستقلين .

المبحث الثالث

تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى
على طبيعة الدولة وتحالفاتها فى الدول النامية

نظرا للصرامة الشديدة والأعباء الفادحة التى تتسم بها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، وما تنطوى عليه من تغيرات جذرية فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للدولة ، فإن خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يتحدثون كثيرا عن ضرورة توافر "الإرادة السياسية" الكفيلة بإنجاز هذه التغيرات . وكثيرا ما ينحون باللائمة على غياب هذه الإرادة حينما يصيب الفشل هذه البرامج . بل أن هؤلاء الخبراء يعلنون صراحة ، أن تحقيق هذه التغيرات يتطلب اتخاذ "قرارات سياسية صعبة" ، وقد تمتد الى تغيير دساتير هذه البلاد وأطرها المؤسسية والقانونية ، لأنها ، كما سنرى ، تحدث تعديلا جوهريا فى علاقات الملكية والتوزيع ونسب توزيع القوى الاجتماعية التى تتأثر بهذه البرامج .

والسؤال الذى نتعرض له الآن هو : هل تغيرت طبيعة الدولة فى مجتمعات "العالم الثالث" فى ضوء التطبيق الكاسح لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى ؟

للإجابة على هذا السؤال ، ينبغى لنا أن نمسك بالخيوط من بدايتها حتى نتعرف على جوهر وطبيعة الإشكالية النظرية التى نتعرض لها هنا . أعنى : أنه لابد لنا أولا أن نتعرف على طبيعة الدولة التى سادت فى مجتمعات العالم الثالث عشية نوالها استقلالها السياسى ، ثم كيف تطورت ، فى ضوء تحالفاتها الاجتماعية ، عبر ممارسات الحكم فى العقود الأربعة الماضية .

وحتى نمسك بالخيوط الصحيحة من بدايتها ، لابد من الإشارة الى التفرقة التاريخية الحاسمة بين ظهور الدولة فى كل من مراكز النظام الرأسمالى وأطرافه التابعة .

ففى المراكز ، كان ظهور الدولة/الأمة على يد البورجوازيات المحلية الصاعدة التى قادت عملية الصراع ضد النظام الإقطاعى وانتصرت فى هذا الصراع ، اقتصاديا : بازدياد تراكم رأس المال (التجارى أولا ثم الصناعى والمالى لاحقا) واجتماعيا : بتفكيك الأطر والمؤسسات الاقطاعية ، ثم سياسيا : بالاستيلاء على الحكم .هنالك أقامت البورجوازيات المحلية دولها الموحدة فى إطار من القانون والمؤسسات والإدارات الحكومية والنظم البيروقراطية ، التى تكفل تأمين تطور علاقات الانتاج الرأسمالية . ومنذ لحظة ميلاد الدول الرأسمالية القومية إعتمد رأس المال على الدولة ، واعتمدت الدولة على رأس المال فى ضوء الدساتير والقوانين التى وضعت لحماية الملكية الخاصة وتأمين عمليات إعادة الإنتاج الموسع . وكما يقول بول سويرى : "فإن الشركات تعتمد كليا على الدولة فى وجودها ، فى حين أن الدولة بدورها تعيش على فائض ما ينتجه العمال ويراكمه الرأسماليون ، وهكذا فإن الدولة والشركات إنما توجدان فى حالة تكافليه ويعتمد كل منهما على الآخر بقوة"(٤٥) . وقد استمرت هذه العلاقة فى جوهرها كما هى ، لكنها تبدلت حسب المراحل التى مرت بها الرأسمالية فى توسعها(٤٦) .

أما فيما يتعلق بحالة الدول النامية ، فالأمور تبدو مختلفة ، فالدولة وأجهزتها التى نشأت فى مرحلة الاستعمار ، وما صاحب ذلك من إطار قانونى ومؤسسى ، لم تنشأ على يد بورجوازية محلية صاعدة ، كما كان الحال فى تجارب الدول الرأسمالية القومية ، بل كان من خلال القوى الاستعمارية التى هيمنت على هذه البلاد. وعملية إقامة "الدولة" فى تلك المستعمرات لم تكن فى الواقع مجرد نسخ للدولة وأجهزتها ووظائفها فى المتروبولات الاستعمارية ، لكنه كان نسخا يستهدف خلق أطر قانونية ومؤسسية تتمكن من خلالها الدول الاستعمارية من إخضاع عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج - وما يرتبط بها من حلقات وشرائح اجتماعية - لخدمة متطلبات المركز . كان جهاز الدولة إذا مسخرا لغرض الهيمنة على المستعمرات .صحيح أنه كان يوجد ثمة تشابه فى قوانين وأجهزه ومؤسسات الدولة فى المستعمرات - إلى حد لا بأس به - مع جهاز الدولة فى الدول الاستعمارية ، إلا أن الفارق الجوهرى بينهما هو أنه على حين أن جهاز الدولة فى الدول الأخيرة يتسق مع قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالى فيها ، فإن جهاز الدولة فى المستعمرات كان يفتقد هذه القاعدة ، وكان يرتكز على قاعده إنتاج المتروبولات الإستعمارية نفسها(٤٧) .

وحينما استقلت هذه الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ورثت أنظمة الحكم

الجديدة جهاز الدولة القديم وما به مؤسسات وقوانين وأجهزه ، وما ارتبط بها من بيروقراطية ، فى الوقت الذى انفصل فيه هذا الجهاز سياسيا عن مراكزه الاستعمارية . وبعد الاستقلال وما حدث فى هذه الدول من تغيرات ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تعقدت طبيعة الدولة ، خاصة بعد بروز دور العسكر وسيطرتهم على جزء هام من الفائض الاقتصادى واستخدامه فى مجالات مختلفة ، تاره تحت اسم "تحقيق التنمية والتصنيع" وتاره تحت اسم "حماية الأمن القومى وبناء الجيوش" . كما أن هذا التعقيد فى إشكالية طبيعة الدولة ووظائفها قد زاد مع بروزطبقات وشرائح اجتماعية جديدة فى المجتمع لم تكن موجودة إبان مرحلة الاستعمار . كما أنه نظرا لبقاء طبيعة الهيكل الإنتاجى للبلاد حديثة الاستقلال كما هو ، تقريبا - وإعتماده على إنتاج المواد الخام وما أدى إليه ذلك من ضرورة الاعتماد على الاقتصاد الرأسمالى العالمى - قد أضاف بعدا جديدا فى تعقيد إشكالية طبيعة الدولة فى هذه البلاد .

صحيح ، أن إنهيار النظام الاستعمارى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد مكن الدول النامية من أن تحصل على استقلالها السياسى ، وتنفصل سياسيا عن المتروبولات الاستعمارية . بيد أنه نظرا لأن الهيكل الإنتاجى لهذه الدول ظل فى سنوات ما بعد الاستقلال كما هو - تقريبا - وهو الهيكل الذى يعتمد الشطر الأساسى منه على إنتاج المواد الخام من أجل التصدير ، فقد استمر الارتباط وثيقا بمراكز النظام الرأسمالى ، وهو الارتباط الذى اضعف ، من الناحية العملية ، من سيادة الدولة وسلطتها، لأن عمليات الإنتاج ، وإعادة الإنتاج ، فى القطاع المنتج للتصدير (القطاع المهيمن) ظلت تعتمد على المؤثرات والظروف الاقتصادية بتلك المراكز ، فى حين لا تملك الدولة إزاءها أية امكانية فى التأثير عليها .

هذا التخلخل بين قاعدة الإنتاج المحلى وما فوقها من جهاز للدولة ، وهو التخلخل الذى وجد جذوره فى عدم تجانس وترابط هيكل الإنتاج ، من حيث ارتباط شطر كبير منه بالخارج ارتباطا كاملا ، وشطر آخر بالداخل ، مع ما يقابل ذلك من طبقات وقوى إجتماعية، هو الذى يبرر ، نظريا وعمليا، صعوبة الأخذ بالنظرية التى تربط بين طبيعة جهاز الدولة ونمط الانتاج السائد والطبقة المسيطرة فيه . وفى هذا الخصوص كتب المفكر حمزه علوى : "إن القاعدة الطبقية لدولة ما بعد الاستعمار تتسم بالتعقيد . فهى لا تكون خاضعة تماما للبورجوازية المحلية ، نظرا لقوة ونفوذ البورجوازية الاستعمارية الجديدة ، كما أنها ليست ببساطة مجرد أداة للبورجوازية المحلية ، وهو ما كان سيعنى أن الاستقلال

زائف ، ولا تقضى أى من البورجوازيتين على نفوذ الأخرى ، بل تتنافس مصالحهما . والقضية المحورية التى أود التأكيد عليها هى أن الدولة فى مجتمع ما بعد الاستعمار ليست أداة لطبقة واحدة ، بل إنها تتمتع باستقلال نسبى ، وتقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث : بورجوازيات المركز ، والبورجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الأراضى ، على حين تعمل فى نفس الوقت ، نيابة عنهم جميعا ، للحفاظ على النظام الاجتماعى الذى يضم مصالحها ، ألا وهو مؤسسة الملكية الخاصة والنمط الرأسمالى باعتباره نمط الإنتاج السائد" .(٤٨)

فالدولة فى ضوء ما سبق ، يبدو أنها كانت تتمتع بإستقلال نسبى عن السيطرة المباشرة للبورجوازية المحلية أو الأجنبية ، وكانت بمثابة المؤسسة التى توظف من أجل التماسك العضوى للنظام الاجتماعى/ الاقتصادى السائد والعمل على إعادة إنتاجه حتى لو اضطرت ، فى بعض الأحيان ، أن تنفذ سياسات تضر بالبورجوازيات الأجنبية (حالات التأميم التى تمت للمشروعات الأجنبية) أو بمصالح بعض شرائح البورجوازية المحلية . ونظرا للدور البارز الذى لعبته الجيوش فى حركة التحرر الوطنى من أجل الاستقلال ، فقد سيطرت القوى العسكرية البيروقراطية على جهاز الدولة فى حالات كثيرة وإن شاركها فى السلطة بعض رجال الأحزاب السياسية والتكنوقراط ، الذين كان موقعهم فى السلطة يتدعم ، أو يضعف ، بمقدار الدور الذى يؤدوه لدعم الاستقلال النسبى لجهاز الدولة . "ولا تنشب الصراعات إلا عندما تشكل الأحزاب السياسية تحديا خطيرا للاستقلال النسبى ولدور الوساطة الذى تقوم به الأوليجاركيات البيروقراطية العسكرية . وحتى الآن كانت هذه الأوليجاركيات هى التى تنتصر فى مثل هذا الصراع" .(٤٩)

ومهما يكن من أمر ، فإن تركيبة هذه السلطة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ، مع اختلافها بهذا القدر أو ذاك ، فى هذا البلد أو تلك ، هى التى أضفت طابع الاستقلال النسبى للدولة (٥٠)، وهو الاستقلال الذى أعطى للدولة طابعا خاصا للدور الذى لعبته فى الحياة الاقتصادية فى هذه المجتمعات . فبالرغم من التباين الكبير الذى انطوت عليه الدول النامية فى هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عقب نوالها الاستقلال السياسى ، فإن القاسم المشترك الجوهرى الذى ميز توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية فى العقود الأربعة الماضية **هو الدور القوى الذى لعبته الدولة فى عمليات النمو الاقتصادى** . فقد أعطت الدولة للتصنيع وعمليات التحديث أولوية كبيرة . وقد صيغت السياسات الاقتصادية فى عدد كبير من هذه الدول للوصول إلى هذه الأهداف ، مثل حماية صناعة

بدائل الواردات ، ودعم مدخلات هذه الصناعة ، وزيادة الاستثمارات العامة الموجهة لبناء شبكة البنية الاساسية ، ودعم المواد الغذائية لتوفير العمالة الرخيصة ...إلخ. على أن أدوات السياسة الاقتصادية فى هذه الدول كانت انتقائية ، وتتراوح فيما بين الاعتماد شبه المطلق على آليات السوق (كما كان الحال فى دول أمريكا اللاتينية) والتخصيص المباشر للموارد النادرة من خلال تدخل الدولة (كما كان عليه الحال فى بعض الدول الأفريقية والاسيوية) . كما امتد دور الدولة فى كثير من هذه البلدان ليشمل امتلاك الدولة وإدارتها للعديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية. كما زاد الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية ، كالانفاق على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الإسكان الشعبى وشبكات المياه والصرف الصحى بما يتناسب مع معدلات النمو السكانى المرتفعة فى تلك البلدان . وفى حالات أخرى، طبقت دول ما بعد الاستقلال قوانين للإصلاح الزراعى للحد من سلطة رجال الإقطاع بالريف وما يملكونه من فائض ريعى، واستفادت من ذلك كتله كبيرة من الفلاحين وصغار الملاك وفقراء الريف . أضف الى ذلك، أنه فى ضوء قيد ندرة النقد الأجنبى ، أدركت كثير من نظم الحكم الوطنية فى هذه البلدان، أن مواجهة أخطار الصدمات الخارجية التى تتولد عن قطاع المعاملات الاقتصادية الخارجية، تتطلب من الدولة أن تمسك بالخيوط الأساسية التى تحكم سير الحركة فى هذا القطاع (أسعار الصرف والتحويلات النقدية ونظم الاستيراد والتصدير) بإعتباره من أخطر القطاعات التى إذا ما أمكن توجيهها وضبط إيقاع الحركة فيها، كلما أمكن تحجيم هذه الصدمات والآثار الناجمة عنها، وكلما أمكنَ، بالتالى، تأمين احتياجات البلاد من الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية) وكلما أمكن تأمين قدرة الدولة على سداد ديونها وإلتزاماتها الخارجية ، ومن ثم تجنب الضغوط الخارجية وحماية الاستقلال النسبى الذى تتمتع به الدولة .[٥١]

هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى نفذتها الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستقلال كانت تستند ، فى التحليل النهائى ، على تحالف بعض القوى الاجتماعية التى كانت تستفيد منها ، واستبعدت ، فى المقابل ، بعض القوى التى لم تستفد ،أو أضيرت منها. فمثلا فى حالة دول أمريكا اللاتينية ، استندت هذه السياسات ، فى عدد كبير من هذه الدول ، على تحالف إجتماعى مكون من البورجوازية الصناعية والطبقة الوسطى وعمال المدن .[٥٢] حيث استفادت البورجوازية الصناعية من السياسات الحمائية التى وفرتها الدولة لصناعاتهم ، واستفادت الطبقة المتوسطة من ضمان التوظف وتوسيع أجهزة الدولة وفيما وفرته هذه السياسات من مساكن وتعليم ورعاية صحية وخدمات اجتماعية .

كما أن عمال المدن قد استفادوا من قوانين الحد الأدنى للأجور وزيادة فرص التوظف والضمانات الاجتماعية وتوسيع الخدمات الاجتماعية العامة، فى حين لم تعط الدولة أهمية تذكر لمصالح صغار الزراع، أو كبار ملاك الأراضى الزراعية، أو للمشتغلين بالقطاع الهامشى . وقد انعكست تركيبة هذا التحالف الاجتماعى على المستوى السياسى وطبيعة نظام الحكم فى هذه الدول . ففى عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية اتسمت السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية بوجود تحالفات سياسية بين رجال الصناعة والنخب السياسية وموظفى الدولة وعمال المدن. وكانت الحكومات المدنية تنبثق من هذه التحالفات من خلال الانتخابات العامه .

على أن هذا النموذج الذى استند على مثل هذه التحالفات سرعان ما تعرض فى غالبية دول امريكا اللاتيبينة للانهيار ، حينما بدأت التوترات الاجتماعية تنفجر نتيجة لما أفرزه من تفاوت شديد فى توزيع الدخل والثروة ومن بطالة وفقر . وكان فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة نتائج هذا النموذج ، والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة سببا رئيسيا ، ضمن أسباب أخرى ، فى تعرض دول الكاريبى وأمريكا اللاتيبية لرياح الحركات السياسية والاجتماعية ذات الطابع الراديكالى فى حقبة الستينات والسبعينات . وكانت ردود فعل "الدولة" تجاه هذه الحركات هو تطبيق مجموعة من السياسات القمعية والديكتاتورية التى أدت فى النهاية الى إحلال الأوليجاركيات العسكرية محل الحكومات المدنية فى عدد كبير من دول هذه المنطقة . من هنا ، فإن أهم ما يميز السنوات الأولى من عقد السبعينات هو أن الشطر الأكبر من دول هذه المنطقة وجدت نفسها قد وقعت فريسة للنظم العسكرية والديكتاتورية التى إتسمت بالممارسات العنيفة والهمجية ضد حقوق الانسان ، ونجحت فى إخماد كثير من الحركات الراديكالية التى كان قد أشتد عودها ، وبخاصة بعد انتصار الثورة الكوبية وبدء تداعياتها على مختلف دول المنطقة . وعلى الصعيد الاقتصادى فإنه فى ضوء الأزمات الاقصادية الخانقة وصعود بعض الشرائح الاجتماعية التى استفادت من تناقضات نموذج النمو سالف الذكر، وراكمت ثروات هائلة من استغلالها لهذه الأزمات (عمليات التهريب والمضاربة والسوق السوداء ونهب المال العام ومختلف أشكال الإثراء غير المشروع) - وهى الشرائح التى ستستند عليها نظم الحكم الجديدة ، إتجهت الدولة نحو الليبرالية الجديدة التى فرضت عليها بعد اتصالاتها بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وهى ليبرالية تعتمد على الايديولوجية الصارخة للنظام الرأسمالى: الانحياز المطلق لمصلحة رأس المال والعنف الشديد تجاه الطبقة العاملة ونقابات العمال). وكانت الركيزة الأساسية لتلك الليبرالية هى الاعتماد المطلق على آليات

السوق وإبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الآقتصادى ، وفتح الأبواب على الغارب لرؤوس الأموال الأجنبية ، مع سخاء شديد - يصل الى حد السفه - فى المزايا والضمانات التى قدمت لها ، والانفتاح بقوة على الاقتصاد الرأسمالى العالمى (حرية التجارة ، التخلى عن نظم الرقابة على الصرف ، والتراجع عن حماية الصناعات المحلية..). وهنا تبرز حالة شيلى والأرجنتين كنماذج صارخة فى هذا التوجه الجديد فى بداية السبعينات .

أما فى حالة الدول الأفريقية ، التى حصلت أغلبيتها على استقلالها السياسى فى عقد الخمسينات والسنوات الأولى من عقد الستينات ، فقد إتسمت السنوات الأولى لما بعد الاستقلال بوجود نوع من التحالف الوطنى الذى ضم غالبية القوى الاجتماعية التى أسهمت فى النضال إبان فترة معارك التحرر الوطنى . وقد برز من هذا التحالف قيادات وطنية، تألفت من قوى اجتماعية كانت موحدة فى تطلعاتها الخارجية المعادية للكولونيالية بالرغم من تنافر مصالحها على أرضية الواقع . وجانب من هذه القيادات كان يطغى عليه الطابع العسكرى فى بعض البلدان ، وآخر يطغى عليه الطابع المدنى فى بلدان أخرى. وقد أمكن الحفاظ على هذا التحالف وقياداته الوطنية لبضعة سنين بعد الاستقلال. وبشكل عام ، شهد هذا التحالف الوطنى الذى استندت عليه دولة ما بعد الاستقلال أزهى سنواته خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات. وهنا لعبت مواريث القهر السياسى والاجتماعى والاقتصادى إبان الفترة الكولونيالية دورا فى تآلف هذا التحالف وقياداته الوطنية . كما أن الدولة التى انبثقت عن هذا التحالف راحت تعالج مشكلة إعادة بناء أجهزتها من خلال منظومة من الاجراءات التشريعية والإدارية التى استهدفت توحيد الدولة ودعم قوتها وبناء جيوشها الوطنية وأجهزتها الأمنية الداخلية وإداراتها المختلفة . وخلال هذه الفترة حدثت ممارسات متباينة فى مجال التنمية والتصنيع والتحديث وزيادة مستوى المعيشة، من خلال الدور المتعاظم الذى لعبته الدولة فى السيطرة على ثروات البلاد الطبيعية وتعبئة الموارد المحلية وزيادة الاستثمار العام فى مجالات التصنيع وبناء شبكة الانفراستراكشر ، فضلا عن زيادة الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية .

على أن هذه النموذج سرعان ما تعرض للتوتر والتفكك حينما عجزت أنظمة الحكم السائدة عن حل مشكلات الفساد وسوء الإدارة والإثراء غير المشروع وتراكم الثروات دون مبرر لدى شرائح مختلفة من النخب السياسية وبعض الفئات الاجتماعية ، وحينما برزت للسطح نتائج التمييز بين بعض المناطق داخل الدولة وضد بعض القوى الاجتماعية والاثنية . ولهذا فقد شهدت دول القارة الافريقية فترة واضحة من الاضطرابات السياسية

والاقتصادية الصعبة خلال عقدى السبعينات والثمانينات ، وهى الفترة التى افرزت فى النهاية نظم الحزب الواحد والانقلابات العسكرية التى أطاحت بالحكومات المدنية .

ما قلناه آنفا ، ينطبق بالطبع بدرجات متباينة على الدول النامية . ولكن مهما يكن من أمر ، فإن الاستقلال النسبى الذى تمتعت به الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار، والذى استمر - تقريبا - حتى نهاية السبعينات، كان يستند فى جوهرة على عاملين أساسيين. الأول، هو قوة جهاز الدولة، والثانى، هو حجم الفائض الاقتصادى الذى كانت تملكه الدوله .

وفيما يتعلق بالعامل الأول ، فمن الواضح ، أنه بالقدر الذى نجحت فيه الحكومات الوطنية فى بناء ودعم أجهزة الدولة وتوحيد اداراتها وبناء قواعدها الأمنية ، بالقدر الذى نجحت فيه فى ممارسة سيادتها الوطنية فى مواجهة الضغوط الخارجية والتصدى لمواريث الفترة الكلونيالية وللقوى الاجتماعية التى ارتبطت مصالحها بالمستعمر الأجنبى . كما أن استعادة الدولة سيادتها على مقدرات البلاد من ثروات طبيعية واقتصادية وتنفيذها لبعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (مثل قوانين الاصلاح الزراعى ، التأميم ، استصدار القوانين المنظمة لقطاعات المال والبنوك والتجارة ...إلخ ، كلها كانت تستند على هذا البناء الجديد للدولة وقوته النسبية .

أما عن الفائض الاقتصادى الذى كانت تملكه الدولة ، فقد كان بمثابة الأساس المادى الذى إستندت عليه قوة الاستقلال النسبى للدولة . وهذا الفائض الذى كان تحت تصرف الدولة ، قد تمثل فى الأرصدة الخارجية التى تراكمت للدولة إبان فترة المناطق النقدية[٥٣] ، أو فى الفائض الذى نشأ بحكم عمليات التأميم لرؤوس الأموال الأجنبية والسيطرة الوطنية على ثروات البلاد (النفط ، المناجم ، ومرافق البلاد الأساسية) أو فى ذلك الفائض الذى نشأ بفعل تعبئة الموارد المحلية ، أو فى الفائض المقترض من الخارج فى شكل قروض خارجية . ففى ضوء الموارد التى وفرها هذا الفائض ، استطاعت الدولة أن تدعم قوتها من الناحية الأمنية (الانفاق على تكوين الجيوش الوطنية وأجهزة الأمن الداخلى) وقوتها الاقتصادية (الانفاق على شبكة الانفراستراكشر وتنفيذ بعض مشروعات التنمية الصناعية والزراعية ، وتأمين ورداتها الضرورية والوفاء بإلتزاماتها الخارجية) . وتمكنت أيضا من تنفيذ بعض الأهداف الاجتماعية (زيادة الانفاق على التعليم والصحة والإسكان ودعم مواد الطعام ..إلخ). وقد إستفادت عناصر التحالف الاجتماعى بدرجات متفاوته ، الذى استندت عليه الدولة فى تلك الفترة ، من تخصيص واستخدامات هذا الفائض ومن

السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى إرتكزت على وجود هذا الفائض . وسوف نرى أنه بالقدر الذى ضعف فيه حجم هذا الفائض ، سواء بفعل الاستنزاف الخارجى (عبر آليات الديون وتدهور شروط التبادل التجارى) أو بفعل الاستنزاف الداخلى له (عبر أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام والإثراء غير المشروع) بالقدر الذى ضعفت فيه الدولة تدريجيا وفقدت فيه استقلالها النسبى الذى كانت تتمتع به فى السنوات الأولى لما بعد نوال الاستقلال الوطنى

انطلاقا مما تقدم ، سنجد أن إضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادى هما الدعامتان الرئيسيتان اللتان ستعتمد عليهما الليبرالية الجديدة ، وهى تغزو مجموعة بلدان العالم الثالث فى ظل تداعيات النظام الاقتصادى العالمى الجديد. وهو النظام الذى انبثق عن تفاقم الأزمة الهيكلية للاقتصاد والرأسمالى العالمى وعن الخطط الجديدة لمواجهة هذه الأزمة . ذلك أن أحد المحاور الهامة والأساسية لخروج الرأسمالية العالمية من أزمتها هى محاولة إعادة احتواء مجموعة هذه البلدان ضمن الشروط الجديدة لإعادة الحيوية لتراكم رأس المال فى مراكز هذا النظام .(٥٤) وسيلة الاحتواء هذه المرة هو القضاء على الاستقلال النسبى الذى كانت تتمتع به دول الأطراف من خلال القضاء على الدعامتين الرئيستين اللتين سلفت الإشارة اليهما .

وكانت البداية الناجحة لهذه الاستراتيجية هى بداية عقد الثمانينات . فمنذ ذلك التاريخ تتعرض اقتصاديات البلدان النامية لمآزق اقتصادية واجتماعية طاحنة ، سينجم عنها فى مرحلة لاحقة تجريد "الدولة" من استقلالها النسبى الذى تمتعت به فى أعقاب الاستقلال الوطنى . وهذه المآزق كانت قد بدأت تطفو بقوة على السطح بسبب تداعى التاثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على أوضاع هذه البلدان ، وبسبب تزايد التناقضات الاجتماعية التى أفرزها نموذج النمو الذى طبقته .صحيح أن تلك المآزق كانت قد كبحت من خلال حركة الاقتراض الواسعة التى إنغمست فيها هذه الدول فى حقبة السبعينات والتى كان من شأنها تمكن هذه الدول من الحصول على مقادير هائلة من الموارد الخارجية المقترضة لتمويل الثغرة فى الموارد المحلية وما يقابلها من ثغرة مناظرة فى موارد النقد الأجنبى . بيد أن تلك الموارد ستتوقف - تقريبا - عند مطلع الثمانينات حينما نشبت أزمة الديون العالمية بتوقف المكسيك والأرجنتين وشيلى عن دفع أعباء ديونها الخارجية فى خريف عام ١٩٨٢ ، كما أشرنا لذلك آنفا . فمنذ ذلك التاريخ لم يعد بإمكان الدول النامية أن تستند الى اليسر النسبى لتدفقات الموارد الخارجية المقترضة ، وهى الموارد التى كانت تعطى للقوى المهيمنة على الدولة درجة لا بأس بها من الاستقلال النسبى فى

إدارة الصراعات المحلية وقدرة مرتفعة على مواصلة التدخل فى النشاط الاقتصادى . ومع استفحال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (أزمة الديون الخارجية ، تفاقم البطالة والتضخم ، تدهور مستوى المعيشة ، احتدم التمايز الاجتماعى ..) والتى عجزت هذه القوى عن مواجهتها ، تعرض الاستقلال النسبى الذى اتسمت به "دولة ما بعد الاستعمار" فى هذه البلدان لحصار خارجى شديد ، عبر مطالب إعادة جدولة الديون وشروط الحصول على موارد خارجية جديدة . فقد أعلن الدائنون وجهات الفائض أن السبيل الأساسى أمام هذه البلاد لسد فجوة مواردها المحلية ، ليس هو القروض الخارجية، وإنما هو الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وإنه لكى تتدفق هذه الاستثمارات يتعين على هذه البلدان أن تخلق مناخا استثماريا مواتيا ، وأن تعتمد على آليات السوق والتجارة الحرة ، بما يعنيه ذلك من إبعاد الدولة تماما عن التدخل فى النشاط الاقتصادى ، وهو المناخ الذى يتولى الآن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هندسته ووضع معالمه الأساسية عبر ما يسمى ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى . وفضلا عن ذلك يتعين على هذه الدول أن تقرر حجما مناسبا من الحوافز والضمانات والامتيازات لتلك الاستثمارات ، سواء فى شكل حوافز ضريبية وجمركية ، أو فى شكل معاهدات لضمان تلك الاستثمارات وحمايتها ضد كافة الأخطار المحتملة (٥٥) .

ولا يتسع المجال هنا لكى نبين تفصيلات هذه البرامج ، ولكن حسبنا الإشارة هنا إلى أنها تمتد الآن لتشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية (برامج الاستثمار ، التجارة الخارجية ، سياسة العمالة والأجور ، سعر الصرف ، وسعر الفائدة ، الموازنة العامة للدولة ، الشكل المؤسسى والأطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادى .. إلخ. وعند القبول بهذه البرامج تجد الدولة نفسها قد تخلت عن كثير من أدوات السياسة الاقتصادية التى كانت تؤثر من خلالها على إدارة النشاط الاقتصادى ، كما أنها تجبر على التخلى عن كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية. وعبر آليات هذه البرامج تتم الآن عمليات جذرية فى إعادة توزيع الثروة والدخل القوميين لصالح القطاع الخاص، المحلى والأجنبى. وخلال إعادة التوزيع هذه يسلب تدريجيا من الدولة ذلك الجزء من الفائض الاقتصادى الذى كانت تستند عليه فى دعم استقلالها النسبى وإجراء التوازنات الاجتماعية . ويبدو ذلك جليا فى سياسات خفض الضرائب على رؤوس الأموال والدخول المرتفعة، وفى الامتيازات الضريبية السخية التى تقررت لصالح القطاع الخاص (المحلى والأجنبى) .

كما تتخذ عملية إعادة توزيع الثروة شكلا سافرا فى الضغط على هذه الدول ، لبيع

مؤسسات القطاع العام ونقل ملكيتها للقطاع الخاص (٥٦) Privatization. وهو النقل الذى يتم الآن لصالح الشركات متعدد الجنسيات ، وبخاصة فى ضوء تزايد القبول بمبدأ مبادلة الديون بإصول إنتاجية (٥٧) Debt - For Equity Swaps . ولم تعد الدعوة "للخصخصة" قاصرة على التخلص من ، أو بيع ، وحدات القطاع العام الخاسرة أو المتعثرة، بل أصبحت تشمل الوحدات الناجحة التى كانت تدر دخلا مستمرا للدولة . فالمطلوب فى برامج التثبيت والتكيف الهيكلى هو التقليل المستمر للفائض الاقتصادى الذى تملكه الدولة ونقله للقطاع الخاص المحلى والأجنبى .

ومهما يكن من أمر، فإن ما نود التأكيد عليه هنا، هو أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، التى من النادر أن يفلت بلد نام من الخضوع لها فى الآونة الراهنة ، قد أحدثت تأثيرا جذريا فى طبيعة دولة بعد الاستقلال فى مجتمعات العالم الثالث. وقد استند هذا التأثير على تغيير طبيعة التحالف الذى كانت تمثله الدولة فى هذه المجتمعات. فبينما كان هذا التحالف يتمثل فى القوى البيروقراطية والعسكرية والرأسمالية المحلية وملاك الأراضى (كما كان عليه الحال فى دول أمريكا اللاتينية) أو فى البيروقراطية العسكرية والطبقة الوسطى والتكنوقراط وعمال القطاع العام وصغار الفلاحين (كما كان عليه الحال فى دول آسيا وأفريقيا التى أطلق عليها فى السيتنات - خطأ - دول النمو اللارأسمالى، فإن تركيبة التحالف الجديد قد تغيرت تماما لتصبح مزيجا من تحالف القوى العسكرية والبيروقراطية وكبار الأغنياء والتجار وممثلى الشركات والوكالات الأجنبية (٥٨) . وقد انعكست طبيعة هذا التحالف الجديد فى كثرة التعديلات والتغيرات القانونية والمؤسسية التى استهدفت أن يتحول الاقتصاد المحلى الى اقتصاد مفتوح بقوة على العالم الخارجى، يقوده القطاع الخاص، فى ضوء ليبرالية السوق، بعد أن نجح مروجوا الليبرالية الجديدة فى تصوير الدولة على أنها " العدو رقم واحد" للتنمية والتقدم ،

فى ظل هذا التغيير الذى حدث فى طبيعة الدولة وجدت الشركات متعدده الجنسيات هذا المناخ الاستثمارى الملائم (من وجهة نظرها) لاستعادة نشاطها بقوة فى البلدان النامية . على أن تزايد نشاطها فى المراحل القادمة فى هذه البلدان سيتوقف على عدة أمور، يحددها ستيفان هايمر (٥٩) كما يلى :

١- التغلب على مشكلة العملة الأجنبية وحل مشكلة التحويل للخارج .

٢- أن يتوافر لدى البلد النامى برنامج جاد لتوفير شبكة الانفراستراكشر اللازمة لنشاط هذه الشركات .

٣- حل مشكلة الغذاء .

٤- الإبقاء على ثلثى السكان تحت السيطرة لتوفير العمالة الرخيصة.

كما أن النشاط المتزايد للشركات متعددة الجنسيات فى البلاد النامية كان ذا تأثير واضح فى اختراق أجهزة الدولة . ذلك أن هذه الشركات لا تعتمد فقط على المناخ الاستثمارى الذى وفرته القوانين والتعديلات الجديدة ، بل عادة ما تلجأ إلى عدة أساليب ملتوية ، منها - كما يشير الاقتصاد الألمانى كارل فولموث - استخدام الرشوة والإفساد الادارى وعمل علاقات وثيقة مع المسئولين فى أجهزة الدولة (٦٠) .

ونظرا لطابع الانكماش القسرى الذى تنطوى عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلى وفداحة تكاليفها الاجتماعية ، وما تنطوى عليه من عدم عدالة (خفض الاستهلاك الخاص، تسريح العاملة الحكومية وزيادة معدلات البطالة ، خفض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية ، ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمواصلات ، زيادة الضرائب غير المباشرة ، تغيير قوانين الإصلاح الزراعى والعودة لقوانين السوق فى تحديد علاقة المالك والمستأجر ، وزيادة أسعار الفائدة وخفض قيمة العملة ...إلخ) فإن الاصرار على تنفيذ مشتملات هذه البرامج ،لابد وأن يصطدم فى النهاية برفض شعبى واسع النطاق لها من قبل العمال وصغار الملاك وفقراء الفلاحين والطبقة المتوسطة . وقد اتخذ هذا الرفض بعض مظاهر العنف (كمظاهرات الخبز الشهيرة) والاحتجاج المتزايد من خلال إضرابات واعتصام العمال واحتجاجات الفلاحين وتذمر الطبقة الوسطى . ولهذا فقد سارعت "الدولة" فى ضوء تحالفها الاجتماعى الجديد ، باستصدار الكثير من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وذات الطابع اللاديمقراطى .وهناك الآن ترسانات من هذه القوانين فى الدول التى طبقت هذه البرامج ، وتستخدم عند أى تحرك يناهض توجهات هذه البرامج . من هنا فإن آليات السوق التى تفرض على هذه الدول الآن ، بما يشبه القسر ، تتناقض مع الديموقراطيه وتنطوى على عناصر إستبداد واضحة . وهذا يدحض ما يذهب اليه أنصار الليبرالية والانفتاح من إدعاء ، بأن اقتصاديات السوق والديمقراطية صنوان لا ينفصلان .

على أن أخطر النتائج التى مست بشكل مباشر من الاستقلال النسبى للدولة فى ضوء آليات ونتائج برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، **هو أن عملية صنع القرار الاقتصادى /الاجتماعى قد انتقلت من مستواها الوطنى الى المستوى الدولى (مستوى صندوق النقد الدولى والنبك الدولى ومانحى القروض والمساعدات)**. ففى ضوء ما تميزت به هذه البرامج من صرامة ، أجبرت الدول التى أذعنت لتلك البرامج على أن تنفذ حزمة معينة من السياسات ، التى لم تعد تصاغ فى ضوء توجهات ، أو أسس عامة فحسب ،

بل فى ضوء تفصيلات دقيقة رقمية، وضمن أفق زمنى محدد، يتعهد البلد المعنى بدقة بتنفيذها، وفى مواعيدها المقررة ، وإلا فلا يمكن إعادة جدولة ديونه ، أو إلغاء شطر منها، أو منحه أية قروض جديدة . ولهذا لم يعد فى مقدور حكومات تلك الدول أن تصيغ، بشكل مستقل ، أية سياسة تتعارض ، ولو قليلا ، عما يرد فى هذه البرامج . وبذلك خلقت هذه البرامج ما أسميناه "بالإدارة المركزية الخارجية" لاقتصاديات هذه البلدان . وتلك، فى الحقيقة ، قمة نزع السيادة .

ورغم الشعارات الديموقراطية والليبرالية البراقة التى روج لها الخطاب الإعلامى لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى، وأن حرية السوق والديموقراطية وجهان لعملة واحدة، فإن تلك البرامج حينما طبقت فى البلاد النامية تمت فى الأساس من خلال الحوارات السياسية ، التى تمت بين خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبين النخب السياسية والتكنوقراط فى هذه البلاد ، دون الرجوع الى الجماهير أو إلى المؤسسات التشريعية والديموقراطية أو منظمات المجتمع المدنى لمعرفة آرائها . ووقعت "خطابات النوايا" التى ترسم ما سوف تلتزم به هذه البلاد من خطوات وسياسات محددة ، وتم تبادلها بين هاتين الموسستين والحكومات المعنية، دون الإعلان عنها، أو حتى مناقشتها فى البرلمانات (نظرا للإحراج السياسى الذى تتعرض له حكومات هذه البلاد لو تم الكشف عن تلك الخطابات)، وهو أمر يوضح مدى الضعف الذى تبديه هذه الحكومات فى تعاملها مع هاتين المؤسستين، فى مقابل القوة التى تعامل بها جماهيرها حينما تعبر عن رفضها أو تضررها من تلك البرامج .

وخلاصة لما سبق نقول ، انه فى ضوء تردى أوضاع البلاد النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتفاقم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية ، وفى ضوء عجز أنظمة هذه الدول عن مواجهة هذه الأوضاع ، فإن التطبيق الكاسح لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد غيرت كثيرا من طبيعة الدولة فى هذه البلدان والتحالف الاجتماعى الذى تستند اليه . وأصبحت الدولة أقرب لأن توصف "بدولة الرأسمالية التابعة" التى ترتكز على تحالف الشرائح الغنية من التجار والكومبرادور . وهى دولة يغلب عليها طابع السلطوية وغياب الديموقراطية . وهذه الدولة التابعة ، التى تستجيب لمطالب بورجوازيات المركز ، تبدو قوية محليا ، لكنها ضعيفة جدا فى علاقاتها مع دول المركز (٦١).

■ ■ ■

تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى
على الطبقات والشرائح الإجتماعية بالدول النامية

مقـــدمة :

على أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لم يقتصر أثرها على إضعاف الاستقلال النسبى ، الذى تمتعت به دول ما بعد الاستقلال من خلال إضعاف قوة الدولة وإبعادها عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وسلبها الفائض الاقتصادى الذى كانت تتمتع بالتصرف فيه فى ضوء أهدافها التى سعت اليها، وإنما إمتد التأثير، بالتبعية، على مجمل الأوضاع الاجتماعية . فالتغيرات العنيفة، السريعة والقسرية، التى تمت فى السياسات الاقتصادية والأطر القانونية والمؤسسية قد أثرت ، بشكل جلى، على عمليات توزيع الثروة والدخل، ومن ثم على مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، مما أثر، بالتالى، على علاقات القوى فيما بينها .

فقد تغير هيكل توزيع الثروة الوطنية من خلال "عمليات الخصخصه" Privatization التى لايتهاون فيها الصندوق والبنك ، ويصران على الإسراع بتطبيقها، وفى أقصر وقت ممكن ، وذلك بانتقال ملكية القطاع العام والمشروعات الحكومية إلى المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص المحلى . ونظرا للعلاقة الوثيقة بين ملكية الثروة والدخل ، فقد ترتب على ذلك تغيير مواز فى توزيع الدخل المحلى فيما بين الخارج (الأجانب) والداخل (المواطنين) من ناحية ، وداخل الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية، من ناحية أخرى .

فالسماح للأجانب بشراء أسهم وأصول القطاع العام (وهو ما تم بالفعل من خلال تحويل الديون إلى أصول) قد أدى إلى تزايد نصيب هؤلاء الأجانب فى الثروة القومية ، ومن ثم نصيبهم فى الدخل المحلى الإجمالى . وهو الأمر الذى يرصده الباحث الآن فى تزايد تحويلات دخول وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية للخارج (وغالبا ما تكون هذه التحويلات

والدخول معفاه من الضرائب) . والمفارقة البائسة فى هذا الخصوص ، هو أنه بعد أن كان ميزان المدفوعات يعانى من ثقل خدمة أعباء الديون الخارجية ويسبب عجزا مستمرا فيها ، تتحول هذه المعاناه الآن إلى خدمة أعباء هذه التحويلات ، وهو أمر ستكون له علاقة وثيقة بالصعوبات التى ستواجهها موازين مدفوعات هذه الدول فى المستقبل حين تتعمق ملكية الأجانب للقطاع العام ، وحين يتزايد تحويل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مراكزها الأصلية بالخارج . وإذا أضفنا إلى ذلك مدفوعات خدمة الديون الخارجية الحالية (التى لم يعد جدولتها) أو المتوقعة (بعد انتهاء فترة تجميد الدين) فإن نصيب الأجانب فى الدخل المحلى (فى صورة تحويلات للأرباح والفوائد والأقساط ..) سوف يرتفع تدريجيا عبر توالى سنوات البرنامج ، إذا لم يعوض ذلك نموا مناسبا فى حجم هذا الدخل ، وسيميل توزيع الدخل للإلتواء لصالح رأس المال الأجنبى وعلى حساب مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية .

كما تجدر الأشارة هنا ، إلى أنه نظرا للطابع الانكماشى الذى تنطوى عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلى (حيث أنها تصاغ بدقة من أجل القضاء على فائض الطلب المحلى) فإنه ترتب على الإجراءات والسياسات النقدية والمالية التى انطوت عليها (خفض الانفاق العام الجارى والاستثمارى ، كبح الاستثمار الخاص المحلى من خلال زيادة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام ..)، ترتب على ذلك حدوث تدهور ملحوظ فى معدلات نمو الناتج الإجمالى ، ومعدلات النمو القطاعية ، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك أثر ، بالضرورة ، بشكل عام ، على مستويات الاستهلاك والتوظف والدخل لمختلف طبقات وشرائح المجتمع (وإن كانت هناك فئات قليلة استفادت من تلك الإجراءات وسوف نعرض لها فيما بعد) . وتقدم لنا خبرة الدول الأفريقية شبه الصحراوية ، وكذلك دول الكاريبى وأمريكا اللاتينية ، ما يؤكد ذلك. فقد تعرضت هذه الدول الى إزمات اقتصادية طاحنة ، خلال حقبة الثمانينيات من جراء وضعها الضعيف وغير المتكافئ فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، فضلا عن آثار تناقضات نموذج النمو الذى اعتمدت عليه والطريق المسدود الذى آل إليه (أشرنا لأهم ملامح هذا النموذج سابقا). ثم زاد الطين بلة ، الديون الخارجية التى اقترضتها فى السبعينات دون ضوابط والتى حان سداد الكثير منها فى بداية حقبة الثمانينات ، فوقعت جميعها فى فخ المديونية، والذى أسلمها فى النهاية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ولتذعن لما تمليه هاتان المؤسستان من سياسات ليبرالية . فمثلا: فى حالة الدول الأفريقية شبه الصحراوية ، سنجد أنه خلال الفترة ١٩٦٥ -١٩٨٠ كانت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك الدول (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، والنواتج القطاعية ، والاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات والواردات) موجبة . بيد أنه مع تراكم الأزمات الاقتصادية

التى واجهتها فى الثمانينات ونتيجة للتأثير الركودى الذى نجم عن تلك السياسات والبرامج أن أصبحت معدلات النمو فى كافة المتغيرات سالفة الذكر سالبة (انظر الجدول رقم ٤-١) ، ونفس الشى يمكن أن نلحظه أيضا فى حالة دول الكاريبى وأمريكا اللاتينية (أنظر الجدول رقم ٤-٢)

جدول رقم (٤-١)

التكيف تجاه الأزمات: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة فى الدول الأفريقية شبه الصحراوية خلال الفترة ٨٠-١٩٨٦

(معدل التغير السنوى)

المؤشر	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٦
الناتج المحلى الإجمالى	٥ر٦	صفر
الزراعة	١ر٦	-٢ر١
الصناعة	٩ر٤	-٥ر١
(الصناعة التحويلية)	(٨ر٥)	(٣ر٠)
الخدمات	٧ر٥	١ر٠
الأستهلاك الحكومى	٨ر١	-ر١٠
الأستهلاك الخاص	٤ر٩	٧ر٠
الأستثمار المحلى الإجمالى	٨ر٨	-٣ر٩
الصادرات	٦ر٦	-١ر٢
الواردات	١٩ر٥	-٧ر٧
الأنصبة النسبية للناتج المحلي الإجمالى لعام ١٩٨٦		
الاستهلاك العام الحكومى		١٣٪
الاستهلاك الخاص		٧٤٪
الاستثمار المحلى الإجمالى		١٤٪
الصادرات		١٩٪
الواردات		

Source :Dahram Ghai, *op.cit.*, p.17

جدول رقم (٤-٢)

التكيف تجاه الأزمات: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ محسوبة على أساس متوسط نصيب الفرد

(التغير النسبي للفترة كلها)

الدخل القومي الإجمالي	-ر٤ر٩
الناتج المحلي الإجمالي	-٨ر١٤
الاستهلاك الإجمالي	-٦ر٦
- العام	-٥ر٥
- الخاص	-٨ر٦
- استهلاك العمال	-٧ر٢٥
- استهلاك رجال الأعمال	+٨ر١٥
الاستثمار المحلي الإجمالي	-٠ر٤١
الاستثمار الصافي الثابت	-٠ر٥١

Source :Dahram Ghai, *op.cit.*, P.22

وبالإضافة إلى الركود الاقتصادى الذى أدت اليه هذه البرامج، مما أثر تأثيرا واضحا على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فإن السياسات الليبرالية الجديدة، مثل تخفيض قيمة العملة وتعويم سعر الصرف، وإلغاء الدعم، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وإطلاق آليات السوق ، وزيادة رسوم وأسعار الخدمات العامة ، وخفض الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية ، وزيادة أسعار الطاقة وأسعار الفائدة ، وتغيير العلاقة بين المالك والمستأجر فى الريف والمدن ...إلخ ، كل ذلك أثر بقوة على توزيع الدخل المحلى. وتشير المحصلة المرئية حاليا لتراكمات آثار هذه السياسات إلى أن نمطا جديدا لتوزيع الدخل يجرى الآن لصالح رأس المال وضد صالح العمل . وقد نجم عن ذلك ، بالتبعية، أن هناك تباينات شديدة تحدث الآن فى مستوى معيشة الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقا للتغير الذى حدث فى دخولها. فهذه السياسات قد أثرت سلبيا على دخول ومستوى معيشة الطبقة المتوسطة وعمال المدن والريف ومن يعلمون فى القطاع الهامشى، فى حين أدت – فى المقابل – إلى تحسين واضح فى دخول واستهلاك "رجال

الأعمال" وبالذات ممن يعملون فى أنشطة ذات علاقة بقطاع التجارة الخارجية . على أن عمق تأثير هذه السياسات لم يكن أفقيا فحسب ، أى على مختلف الطبقات الاجتماعية فقط ، وإنما امتد للتأثير عليها بشكل رأسى ، أى داخل شرائح الطبقة الواحدة . فهناك ، داخل الطبقة الواحدة ، شرائح معينة أضيرت أيما ضرر من تلك السياسات ، على حين استفادت شرائح محددة ، داخل نفس الطبقة . فالتمايز الاجتماعى الذى نجم عن هذه السياسات ، لم يكن اذن قاصرا على التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وإنما أيضا داخل صفوف تلك الطبقات .

هناك إذن خريطة جديدة من علاقات القوى الاجتماعية التى يجرى الآن تشكيلها فى البلاد التى طبقت برامج التثبيت الهيكلى . وتشير نتائج الحصاد لهذه البرامج إلى أنه من الممكن الآن ، رصد ملامح هذه الخريطة ونقاط الصراع فيها . وهذا ما سنحاول القيام به فيما يلى ، مع محاولة تتبع ردود الفعل التى لجأت اليها الطبقات والشرائح الاجتماعية فى غمار التحولات الجذرية التى طرأت على أوضاعها .

وها نحن نتناول معالم تلك الخريطة من خلال بحث تأثير تلك البرامج على :

١- الطبقة البورجوازية وشرائحها المختلفة .
٢- العمال
٣- الطبقة المتوسطة
٤- الفلاحون وملاك الأراضى
٥- المهمشون .

١- التأثير على الطبقة البورجوازية وشرائحها المختلفة :

تتسم الطبقة البوراجوازية ، عموما ، فى البلاد النامية بالضعف الشديد . ويرجع ذلك تاريخيا إلى آثار النهب الاستعمارى الذى استنزف الفائض الاقتصادى منها ، ومن ثم حرم هذه البلاد من ممكنات التراكم الذاتى ، وهو الأمر الذى انعكس فى الضعف الاقتصادى للشرائح المختلفة للبورجوازية التى ظهرت إبان الفترة الكولونيالية . كما أن الاستعمار قد قضى تماما على الصناعات المحلية التى كانت موجودة قبل أن تستعمر هذه البلاد، من خلال ليبرالية التجارة التى فرضت عليها بالقوة (حالة الهند خير مثال) وبالتالى لم تتح الفرصة التاريخية لتبلور بورجوازية صناعية قوية فيها، على غرار ما حدث فى غرب أوروبا وأمريكا واليابان. أضف إلى ذلك أن سيطرة المتروبولات الاستعمارية على المراكز الاقتصادية الهامة ومحاربتها لأى جهد تصنيعى - حتى تبقى

هذه البلدان سوقا لتصريف منتجات المستعمر - قد حرم البورجوازية المحلية من سوقها المحلى ، ومن ثم اقتصر نشاطها فى تلك الآونة على المجالات التجارية والعقارية والخدمية وتمثيل الوكالات والشركات الأجنبية ، وإن كان ذلك لم يمنع من تبلور شرائح بسيطة للبورجوازية الصناعية إبان فترة ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية فى كثير من هذه البلاد ، حينما ظهرت مشكلة ندرة الواردات خلال سنى الحرب (وهو ما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، وفى تجربة التصنيع من خلال بنك مصر)

وعندما استقلت هذه البلدان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تأثرت البورجوازية المحلية بشرائحها المختلفة وإمكانات تطورها بطبيعة مواريث المرحلة الكولونيالية من ناحية ، وبنظم الحكم التى سادت هذه الدول ، من ناحية ثانية . ففى حالة دول أمريكا اللاتنية التى تبنت نموذجا ليبراليا للتطور الرأسمالى المستند على المشروعات الخاصة وآليات السوق ، كانت هناك فرصة ، ولكن غير متواصلة ،لنمو البورجوازية الصناعية فى ضوء ما لعبته الدولة من دور هام لتشجيع وحماية صناعات بدائل الواردات ، وحفز رأس المال المحلى على الاستثمار فى هذه الصناعات ، بينما كانت هذه الفرصة ضئيلة نسبيا (لأسباب كثيرة) فى حالة النظم الوطنية فى أفريقيا وآسيا والتى لعبت فيها الدولة الدور الأساسى فى عمليات التصنيع والتحديث. وأيا كان الأمر فإنه من المؤكد أن الشرائح المختلفة للبورجوازية ،وبخاصة التجار وموظفى الدولة والمهنيين ، قد نمت على نحو واضح فى جميع تجارب هذه البلدان فى سنوات ما بعد الاستقلال . فمن خلال تزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتضخم جهازها الإدارى والبيرواقراطى ، ومن خلال الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الإنفاق الحكومى الموجه للتعليم ، وتوسيع فرص التوظف ، حدثت زيادة واضحة فى أعداد هذه الطبقة وبروز وضعها الاجتماعى والاقتصادى . كما أن القطاع الخاص الصناعى ظل ، بهذا القدر أو ذاك ، قائما فى جميع تجارب هذه البلدان، وإن تفاوت حجمه ودوره والمجالات التى يعمل فيها من تجربة إلى أخرى .

ومهما يكن من أمر ، فإن القضية الأساسية التى نبحث فيها الآن تتعلق بأثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على البورجوازية وشرائحها المختلفة (الصناعية و العقارية و التجارية) فى البلاد التى طبقت هذه البرامج . صحيح أن نتائج التطبيق تتفاوت من بلد لآخر، طبقا لسرعة وعمق السياسات المختلفة لتلك البرامج، وطبقا لدرجة تطور البورجوازية وقوتها الاقتصادية ووزنها الاجتماعى، وطبقا لطبيعة المشكلات التى يواجهها هذا البلد أو ذاك . ومع ذلك ، فان ثمة عناصر محددة عامة من حزمة السياسات التى

إنطوت عليها هذه البرامج أثرت ، وستؤثر ،بقوة على هذه الطبقة وشرائحها المختلفة، وهو تأثير لم يكن فى إتجاه واحد ، بل انطوى على تناقضات مختلفة ، حيث استفادت بعض شرائح هذه الطبقة من تلك السياسات، على حين أضيرت شرائح أخرى داخل نفس الطبقة. ومع إيماننا بمخاطر التعميم النظرى، سنحاول بقدر كبير من التحفظ، أن نرصد هذه الآثار ووقعها على مختلف شرائح البوارجوازية فى هذه البلدان وردود فعلها تجاه هذه الآثار ، كما أننا ندرى مسبقا أن الإحصاءات لن تسعفنا فى هذا المجال نظرا لعدم وجودها أصلا ، أو لندرتها أو لصعوبة الوصول اليها . من هنا فإن منهجنا فى هذا السياق سيعتمد على الاستدلال المنطقى .

أ- الأثر على البورجوازية الصناعية :

ينطلق التوجه العام لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى من الرهان على الدور القائد الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص عموما ، فى الاسراع بعملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث كبديل أكفا من القطاع العام . وهو دور يعتمد ، فى إطاره النظرى ، على منطق المنافسة والسوق واعتبارات الربح الضيقة ، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة فى آليات العرض والطلب . وقد تمخض القبول بهذه البرامج عن صدور عدة قوانين وإجراءات تتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص ، مثل الاعفاءات الضريبية لأرباح مشروعات الاستثمار الجديدة (لمدة معنية) وتقرير مزايا جمركية ، وتسهيل اجراءات تكوين المشروعات ، وتطبيق مجموعة من التيسيرات النقدية التى أباحت لرجال الصناعة إستيراد ما يلزمهم من مواد خام ووسيطة وإنتاجية لمشروعاتهم ، وإلغاء الرقابة على الأسعار وترك آليات العرض والطلب لتلعب دورها بشكل طليق ، وهو الأمر الذى يفترض أنه يؤدى إلى ارتفاع معدلات الربح فى اقتصاديات يغلب عليها طابع الندرة . صحيح أن هذه المزايا التى تقررت للاستثمار ، كانت فى الأصل قد صدرت لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، لكن سرعان ما طالب القطاع الخاص المحلى بأحقيته فى التمتع بهذه المزايا ، إذ لا يعقل ألا يتمتع المستثمر المحلى بما تقرر للمستثمر الأجنبى . من هنا فسرعان ما امتدت هذه المزايا للمستثمرين فى القطاع الخاص . كما أن إلغاء قوانين التأميم ورد بعض المشروعات الصناعية التى أممت لأصحابها السابقين ، قد أدى إلى بروز شريحة إضافية من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية . أضف الى ذلك السماح من جديد للقطاع الخاص الصناعى ، بأن يستثمر فى بعض المجالات التى كانت قصرا على القطاع العام .

فكل هذه الإجراءات يفترض - نظريا - أنها تؤدى الى إعطاء البورجوازية المحلية

دفعة قوية لاستثمار مداخرتها فى القطاع الصناعى . وقد أدى ذلك بالفعل إلى إقبال بعض شرائح البورجوازية على استثمار مدخراتها فى بعض الصناعات التحويلية البديلة للواردات ، وبخاصة فى المراحل الأولى للتمهيد لتطبيق هذه البرامج . بيد أنه بنفس القدر الذى تقررت فيه هذه المزايا ، سنجد أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، قد تمخض عنها مجموعة من السياسات النقدية والمالية التى تهدم، وبكل قوة، فاعلية "عوامل التشجيع" التى تقررت لرجال الصناعة المحليين .

ويمكن تقسيم العوامل المعيقة لنمو الصناعة المحلية الناجمة عن هذه البرامج إلى نوعين . النوع الأول ، يشمل تلك العوامل التى أدت إلى حدوث قفزه هائلة فى تكاليف الإنتاج وبنسب هائلة ، لا قبل للمنتجين المحليين على تحملها ، ولا يمكن ، مهما بذلوا من جهد جهيد ، أن يعوضوا تلك الزيادة عن طريق تحقيق زيادة مناظرة فى نمو الإنتاجية ، وبخاصة فى الأجل القصير أو المتوسط . أما النوع الثانى من العوامل ، فيتعلق بتعريض الصناعة المحلية لمنافسة غير متكافئة عن طريق تحرير التجارة الخارجية .

وفيما يتعلق بالنوع الأول من العوامل التى سببت زلزالا هائلا فى تكاليف الانتاج المحلية نكتفى هنا بالإشارة الى ما يلى :

١- زيادة أسعار الفائدة وما أدى اليه ذلك من زيادة واضحة فى كلفة رأس المال الجارى ورأس المال الثابت .

٢- زيادة أسعار الطاقة ، ووصولها الى مستويات عالية جدا تحت حجة الاقتراب من الأسعار العالمية .

٣- زيادة أسعار المواد الخام المحلية ، بعد أن تخلت الدولة عن دعمها وتركها الآليات العرض والطلب .

٤- إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) وتعويمها ، أدى الى ارتفاع فاحش فى كلفة الواردات الوسيطة للصناعات المحلية (المواد الخام ونصف المصنعة وقطع الغيار) ناهيك عن إرتفاع أسعار الماكينات والآلات المستوردة .

٥- زيادة رسوم وأسعار الخدمات الحكومية (المرافق العامة والنقل والإتصالات..إلخ)

٦- الضرائب غير المباشرة التى فرضت على المنتجات الصناعية المحلية .

وعند حساب الآثار التركمية لهذه السياسات على إجمالى التكاليف المحلية فسوف نجد أنها قد أدت الى زيادة هذه التكاليف بنسب هائلة (تتراوح فيما بين ١٠٠٪ وأكثر من ٢٠٠٪) . ونظرا للطابع الانكماشى الذى انطوت عليه برامج التثبيت والتكيف

الهيكلى (لأنها تهدف أساسا إلى كبح نمو الطلب المحلى)، فإن المنتجين يفشلون فى نقل عبء هذه الزيادة فى التكاليف على عاتق المستهلك المحلى. من هنا تواجه مبيعاتهم بأسواق كاسدة، الأمر الذى يضطرهم الى تعطيل جانب من طاقاتهم الإنتاجية، مع ما يتبع ذلك من طرد للعمالة .

وفى الحالات التى تنتج فيها الصناعات المحلية من أجل التصدير ، فإنه من الجلى تماما أن القفزه التى حدثت فى التكاليف من جراء هذه السياسات قد أضعفت كثيرا من القدرة التنافسية لهذه الصناعات فى الاسواق الخارجية وبذلك تتدهور حصيلة صادرات البلد الصناعية .

أما فيما يتعلق "بتحرير التجارة" أى إطلاق حرية الإستيراد ومنع الحظر والتخلى عن نزعة حماية الصناعات المحلية ، وهى من الأمور الجوهرية التى لا يتهاون فيها الصندوق والبنك ، فإن آثارها جد خطيرة على الصناعات المحلية . وهذا "التحرير" يقدم الآن تحت حجج براقه ، مفادها ، أن حماية الصناعات المحلية قد أدى الى استئثار رجال الصناعة (من القطاع الخاص أو العام) بالسوق المحلى وعزله عن السوق الدولية والانفراد بالمستهلك المحلى ، مما ترتب على ذلك إغفال قواعد الكفاءة الانتاجية ، وأن تعريض الصناعة المحلية للمنافسة الأجنبية من شأنه أن يقوى من هذه الصناعة ويجبرها على التطوير ومواكبة التقدم التكنولوجى . ولا يتردد أنصار حرية التجارة فى القول ، بأنه إذا كان البلد قد أقام صناعة ما ، وحماها لمدة ما ، دون أن تكون له ميزة نسبية فيها ، فلا بأس من التخلى عن هذه الصناعه وغلق أبوابها واستيراد المنتجات البديلة لها والبحث عن صناعات أخرى يتمتع فيها البلد بمزايا نسبية بهدف تحقيق التخصيص الأمثل للموارد (فى ظل قواعد السوق)

ولن يتسع المقام هنا لمناقشة هذه الحجج، لخروجها عن نطاق بحثنا الآن. ولهذا سنكتفى بالإشارة إلى بعض الأمور الجوهرية .

ونبدأ أولا بحجة الإستئثار بالسوق المحلى "والاستفراد" بالمستهلك وفرض المنتجات المحلية عليه . وهنا نكتفى بالتساؤل التالى : وهل استطاعت أية دولة صناعية فى دول الغرب الصناعى أن تتقدم على طريق التصنيع دون أن تستأثر بورجوازيتها الصناعية أولا بسوقها المحلى، قبل أن تتنافس (أو تستأثر) بالسوق العالمية؟ الجواب، بالقطع : لا. فالإستئثار بالسوق المحلية ، وتوسيعة ، وحمايته من التنافس الأجنبى فى المراحل الأولى كان شرطا ضروريا للوصول إلى الكفاءة الانتاجية

أما عن المنافسة الدولية فلا يخفى أن السوق الدولية لا تسودها حالة المنافسة الكاملة التى تسمح - نظريا - بأن تتخصص البلدان النامية فيما يمكن أن تتمتع فيه بقدرات تنافسية عالية ، بل هى سوق احتكارية خاضعة لعدد محدود من الشركات الاحتكارية عابرة القارات ، وهى شركات لا تقوى البلاد النامية على منافستها ، ومن ثم لا يبقى أمامها من خيار - فى حالة قبول مبدأ حرية التجارة - إلا التبعية المطلقة لما ترسمه هذه الشركات من خطط فى تقسيم العمل الدولى فى ضوء التدويل المتزايد للاقتصاد العالمى (٦٢) . أضف الى ذلك أنه فى الوقت الذى يطالب فيه الصندوق والبنك الدوليين الدول النامية بتحرير تجارتها ، فإن البلاد الرأسمالية الصناعية تقوم الآن ، ومنذ فترة، بالمغالاه فى تطبيق نزعة الحماية لدعم صناعاتها المحلية. أنهم - أى أنصار الصندوق والبنك - يطالبون الدول النامية المدينة بفتح الباب على الغارب لممارسة حرية التجارة، فى الوقت الذى تقفل فيه الأسواق الخارجية أمام المنتجات المصنعة ونصف المصنعة للبلاد النامية . وهو منطق غريب وغير مقبول .

أما عن حجة المنافسة الخارجية وضرورتها لتطوير المنتجات المحلية ، فلا ينازع أحد فى أهميتها. بيد أن المشكلة الرئيسية التى تثور فى هذا الخصوص هى فقدان التكافؤ بين طرفى المنافسة . فليس من المتصور أن يستطيع "الفأر" - أو الصناعات المحلية الوليدة - أن ينافس "الفيل أو الأسد" - أى الصناعات الغربية ذات الخبرة التاريخية التى تمتد لمئات السنين . وخبرات التاريخ فى تجارب النمو الرأسمالى نفسها ، تشير الى ضرورة حماية الصناعة الوليدة ، حتى تقوى وتقدر على المنافسة . ولا يجوز أن ننسى أن هذا "الفأر" الذى نفترض أنه سينافس الفيل أو الأسد الآن ، قد حبسه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى فخ محكم ، كبله بالعديد من الزيادات فى تكاليف الإنتاج التى لا يستطيع الفكاك منها ، فكيف اذن يمكن له أن يصمد أمام ضربات الفيل أو الأسد ، أو حتى المراوغه والمناوره أمامه .

أما عن غلق المصانع المتعثرة والتضحية بما تمثله من طاقات وإنتاج وعماله ودخل، قبل العمل الجاد ، بكل السبل على انتهاج كافة السياسات والإجراءات التى من شأنها علاج مشكلاتها وإقالتها من عثراتها وتقويتها - وبخاصة إذا كانت هذه المصانع تنتج بدائل للواردات - فهو تبديد شديد للموارد فى بلاد تفتقر إلى الموارد أصلا . إنه إجراء يتسم بعدم المعقولية الصارخة . فجزء كبير من مشكلات هذه المصانع - وبالذات فى القطاع العام ، يمكن علاجه ، خاصة وأن جزءا كبيرا من هذه المشاكل يعود ، فى التحليل

النهائى إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية التى فرضت عليها ، ولم يكن للقائمين على إدارتها أو لعمالها أية إمكانية فى التغلب عليها (مشكلة العمالة المفروضة ، التحديد الجبرى لأسعار منتجاتها، نقص قطع الغيار بسبب ندرة النقد الأجنبى، تحويل الفوائض المالية التى تحققها هذه المصانع لموازنة الدولة وعدم قدرتها بالتالى على الإحلال والتجديد ، تعريضها لمنافسة غير متكافئة مع القطاع الخاص المحلى والأجنبى ... إلخ). وجانب من هذه المشكلات عانى منها أيضا القطاع الخاص الصناعى بدرجات متفاوتة .

أما حجة المزايا النسبية ، التى قامت عليها النظرية التقليدية فى التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولى ، فيكفى أن نعلم أنها قد تعرضت لزلزال شديد فى ضوء التطورات العميقة التى حدثت فى الاقتصاد الدولى . فلم تعد الميزة النسبية للبلد تعتمد على مدى ما يتوافر له من وفرة نسبية فى عوامل الإنتاج (فقد غيرت الثورة العلمية والتكنولوجيه من هذا المفهوم تماما) وأصبحت هذه المزايا تخلق خلقا [٦٣] .وعند خلق هذه المزيا التى يمكن أن تعطى للبلد قدرة تنافسية عالية فى صناعة ما ، لا يمكن الاعتماد على آليات السوق ، إذ لابد من وجود "حاضنة" لتقوية هذه المزايا . وهى "حاضنة" لن تؤتى ثمارها إلا من خلال جرعات مقوية ومنشطة من جانب الدولة ، (كما حدث فى تجربة النمور الأربعة الآسيوية ، حيث لعبت الدولة دورا لا يستهان به فى خلق المزايا التى تمتعت بها الصناعات التصديرية ، حتى فى ظل النمط الليبرالى الذى انتهجته هذه النمور. [٦٤] ويشير أنصار حرية التجارة ، إلى أن المهم فى التحرير ، هو منع الحظر والرقابة الكمية على الواردات واللجوء إلى سلاح التعريفة الجمركية (برفع الحد الأدنى لها الى ٢٠٪ وخفض الحد الأعلى لها إلى ٨٠٪ - كما هو الحال فى الإجراءات المتبعه بمصر) وبذلك يتبدد الخوف من احتمالات تدمير الصناعات المحلية وانفجار الواردات وزيادة العجز فى الميزان التجارى وتدهور سعر الصرف . وقد ثبت أن هذا غير صحيح . فالحدود المقرره للرسوم الجمركية فى هذه البرامج غير فاعلة بالمرة فى ضمان حماية الصناعات المحلية ، لغياب التكافؤ بينها وبين المنتجات البديلة المستوردة (حتى بعد ارتفاع الرسوم الجمركية لحدها الأقصى المقرر فى هذه البرامج) . ولهذا فإن منع الحظر وتحرير قوائم الاستيراد من القيود الكمية ، سيودى الى انفجار واضح فى الواردات المماثلة للمنتجات المحلية ، بل وإلى إغراق البلد بألوان عديدة من السلع الكمالية والترفيهية التى تلبى طلب الأغنياء ، وهو طلب يتسم بعدم المرونه ، ومن ثم لن يستجيب لأهداف السياسة الجمركية المعلنة . وكل ذلك يسيئ إلى استخدامات النقد الأجنبى النادر ويفاقم من عجز الميزان التجارى ، ومن ثم المديونية الخارجية ، وتدهور سعر الصرف للعملة المحلية ، ناهيك عن مخاطر الاغراق Dumping الذى سيرافق تحرير التجارة [٦٥] .

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى أن حرية التجارة التى ينادى بها أنصار الصندوق والنبك، تستند على مفهوم ناقص للحرية . فهى حرية تتعلق فقط بإنتقال رؤوس الأموال والبضائع دون أن تمتد لحرية عنصر العمل للانتقال إلى البلاد الصناعية ، حيث الأجور المرتفعة، وبذلك ينبغى على عمال البلاد النامية، أن يظلوا "محصورين" فى بلادهم باعتبارهم جيشا إحتياطيا للعمل، تستخدمه الرأسمالية العالمية متى شاءت وطبقا لشروطها .

فى ضوء ذلك كله نستيطع الآن أن نستنتج ،أن تحرير التجارة الخارجية ، فى الوقت الذى يتحمل فيه رجال الصناعه المحليين أعباء إضافية ضخمة من التكاليف ، لن يؤدى إلا إلى تدمير الصناعات المحلية ، وكل ذلك يهدد مصالح البورجوازية الصناعية المحلية ، التى تضطر ، إزاء هذه الظروف ، الى غلق مصانعها والتحول برؤوس أموالها إلى مجالات أخرى اكثر إغراء ، وهى تجارة الاستيراد التى يرتفع فيها معدل الربح (بالمقارنة مع معدل الربح فى القطاع الصناعى) وتتميز بالدوران السريع لرأس المال. وهنا تتحول أقسام واسعة من البورجوازية الصناعية إلى البرجوازية التجارية ، التى تقنع ،فى مثل هذه الظروف ، بتمثيل الوكالات والشركات الكبرى عابرة القارات . والحق ، أن من يتتبع حالات الإفلاس وغلق المصانع ، وزيادة عدد التوكيلات الأجنبية للإستيراد فى البلاد التى طبقت هذه البرامج ، يستطيع أن يستوثق من مخاطر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات المحلية الوليدة .ومع عملية تحول البورجوازية الصناعية الى برجوازية تجارية ، تتبلور قوى اجتماعية جديدة ذات علاقة وثيقة بالشركات عابرة القارات ، وتؤثر ،حسبما تتصاعد قوتها ، على مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلد .

وبناء على ما سبق ، سنلاحظ أن الحماس الشديد الذى قابلت به البورجوازية الصناعية المحلية برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، حينما كانت مجرد مشروع أو أفكار عامة يجرى الترويج لها وقبل أن تأخذ مجالها فى التطبيق ، سرعان ما خفت حدته ، بل وتحول هذا الحماس إلى إنتقادات شديدة وشكاوى مرة ، نظرا لما جاء فى ركاب التطبيق الفعلى لها من أعباء ومشكلات وأخطار تهدد مصالحها .

ب - الأثر على البورجوازية التجارية :

يمثل التجار أكبر شريحة فى الطبقة البورجوازية بالبلاد النامية ، فقد كانت التجارة، تقليديا ، هى المجال الأكثر جذبا لاستثمار مدخرات أغنياء الريف والمدن . ولهذا تحتل هذه الشريحة وضعا متميزا فى خريطة العلاقات الطبقية والاجتماعية فى هذه البلاد.

وعند البحث فى تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على مصالح هذه الشريحة ووضعها الاقتصادى والاجتماعى ، يتعين علينا هنا أن نميز داخل صفوفها بين ثلاثة فئات محددة . الفئة الأولى ، هم التجار المشتغلون فى تجارة المنتجات المحلية فى السوق الداخلية ، والفئة الثانية ، هم التجار العاملون فى تجارة الاستيراد ، والفئة الثالثة ، تضم المشتغلين بتجارة التصدير . صحيح أن الفصل الحاسم بين هؤلاء التجار قد لا يكون دقيقا، نظرا لتداخل هذه الفئات ، أى الجمع بين أكثر من نشاط تجارى واحد . ولكن لأن السياسات المالية والنقدية لتلك البرامج قد أثرت بشكل متفاوت على هذه الأنواع الثلاثة من التجارة ، فإن منطق التحليل يتطلب منا الفصل بينهم .

وفيما يتعلق **بفئة التجار المشعغلين بعجارة المنتجات المحلية** ، وهم عادة الأكثر عددا فى شريحة البورجوازية التجارية ، نظرا لانتشارهم فى مختلف مدن وقرى البلد وتسويقهم للعديد من السلع ذات الاستهلاك اليومى (كالأغذية والمشروبات) أو للمواد الوسيطة والخام ، فإنه يمكن القول ، بصفة عامة ، أنها قد إستفادت من إلغاء الرقابة على الأسعار ، حيث لجأ تجار هذه الفئة إلى زيادة أسعار المنتجات التى يتعاملون فيها (وبالذات مواد الطعام) وحققوا بذلك أرباحا قدرية ، ودون أية مساءلة (أليس المطلوب تحرير الأسعار وإعمال آليات العرض والطلب؟) .

وقد ساعدهم على ذلك عدم وجود قوانين لحماية المستهلك وابتعاد الدولة عن الرقابة عن الأسعار والاسواق . كما استغل عدد من هذه الفئة مناخ الليبرالية الفوضية ، وراحوا يضاربون على كثير من السلع وتخزينها ، وافتعال الأزمات فيها ، وبيعها فى السوق السوداء (خاصة فى المواد الوسيطة والخام) . وسهل لهم ذلك جو الفساد العام المصاحب لتلك الليبرالية وعدم وجود قوانين لمكافحة الاحتكار. كما أن إلغاء التسويق الحكومى لكثير من المحاصيل والمنتجات قد أدى الى دخول هذه الفئة إلى تجارة هذه السلع والمغالاة فى زيادة أسعارها ، والحصول على الفائض الذى كانت تحققه الحكومة من هذا المجال .

ومع ذلك ، تنبغى الإشارة إلى أن بعضا من إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى قد خلقت أعباء إضافية للمشتغلين بالتجارة ، مثل زيادة أسعار الطاقة والنقل والاتصالات وزيادة أسعار الفائدة التى يقترضون بها ، فضلا عن زيادة الضرائب غير المباشرة على استهلاك كثير من السلع والمواد التى يتاجرون فيها . ولكن نظرا لقدرة هذه الفئة على نقل عبء هذه التكاليف الإضافية إلى عاتق المستهلك أو المشترى النهائى - خاصة وأن الطلب

على كثير من المنتجات التى يبيعونها (وبالذات المواد الغذائية) غير مرن - فإن تأثير تلك الإجراءات على دخولهم الصافية كان محدودا للغاية ، وغالبا ما كان تأثيرها إيجابيا ، لأن الأسعار التى يبيعون بها قد زادت بمعدلات أكبر من زيادة هذه الأعباء .

لكن ، من ناحية أخرى ، ينبغى أن نلاحظ ، أنه فى ضوء الإنخفاض الحاد الذى حدث فى الدخول الحقيقية ، بسبب تجميد الأجور وإلغاء الدعم وزيادة الأسعار ،فإن الطلب المحلى - عموما - قد إنخفض على كثير من المنتجات المحلية ، وبالذات على منتجات الصناعات التحويلية والسلع المعمرة ، خاصة بعد أن قفزت أسعار هذه المنتجات قفزات هائلة ، بسبب تضخم تكاليف الإنتاج والضرائب غير المباشرة المفروضة عليها . ولمواجهة أحوال الكساد التى خيمت على تسويق هذا النوع من المنتجات لجأ التجار ، إما إلى تصفيه أعمالهم والتحول إلى أنشطة أخرى ، أو إلى توفير العمالة الموظفة لديهم وتخفيض أجورها ، أو التوسع فى نظام البيع بالتقسيط .

وفيما عدا الحالات التى أدت فيها إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى إلى كساد السوق المحلية (سوق الصناعات التحويلية والسلع المعمرة) ، يمكن القول ، بصفة عامة ، أن هذه الفئة من التجار قد استفادت من إجراءات تحرير الأسعار وإلغاء رقابة الدولة على الأسواق . ولهذا فقد زاد حجم الفائض الاقتصادى لديها . وقد استخدم التجار هذه الزيادة إما فى زيادة مستوى استهلاكهم الترفى ، أو فى إستثمارها ماليا (بإيداعها فى البنوك وأوعية تعبئة المدخرات المختلفة) للإستفادة من الزيادة التى حدثت فى أسعار الفائدة ، إما توظيفها فى شراء الأراضى والعقارات ، أو فى عمليات استبدال النقد الأجنبى فى السوق السوداء ، وغير ذلك من أنشطة .

أما الفئة الثانية من التجار ، وهم **المشتغلون بالاستيراد** ، فقد استفادت أيما إفادة من برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، وبخاصة فى ضوء السياسات والإجراءات التى اتخذت بشأن تحرير التجارة الخارجية (إلغاء الحظر على الواردات ، التخلى عن نظام الرقابة على الصرف ، وتخفيض القيود المفروضة على التحويلات الخارجية ، والسماح بتمثيل الوكالات والشركات الأجنبية ..الخ) . كما أن تخلى الحكومة عن استيراد كثير من السلع التى كانت تحتكر استيرادها وتحويلها الى القطاع الخاص (وبعض هذه السلع مما يدخل فى الاستهلاك اليومى للفرد) ، قد أدى الى بروز فئة من المستوردين الذين تخصصوا فى هذا المجال ، وحققوا ثروات طائلة ، وحصلوا ، من ثم ، على الفائض الاقتصادى الذى كانت تحققه الحكومة فى هذا النشاط. وفى ضوء التسهيلات الكثيرة

التى وفرتها إجراءات "تحرير" التجارة الخارجية اتجه المستوردون إلى استيراد ألوان عديدة من السلع التى تنافس الإنتاج المحلى ، فضلا عن استيراد صنوف مختلفة من السلع الكمالية وشبه الكمالية ، وبخاصة تلك السلع التى كانت تعانى السوق المحلية من ندرة شديدة فيها وتلبى حاجة الأغنياء وساكنى المدن من ذوى الدخول العالية . وكان لذلك دورا ضليعا فى زيادة عجز الموازين التجارية ، والترويج لأنماط جديدة من الإستهلاك الترفى السفية .

ومهما يكن من أمر ، فقد جذبت تجارة الاستيراد بأربحاها المرتفعة عددا كبيرا من الأغنياء ، خاصة تلك العناصر التقليدية من كبار التجار وبعض شرائح من بيرواقراطية الدولة وكبار المسئولين السابقين فى نظام الحكم ، وجانب من شرائح البورجوازية الصناعية، التى أضيرت من إجراءات تحرير التجارة الخارجية (فى ضوء ما ذكرناه آنفا). من هنا فقد زاد عدد التوكيلات التجارية الممثلة للشركات الأجنبية دولية النشاط ومكاتب الاستيراد بعد تطبيق هذه البرامج زيادة ملحوظة . وأغلب الأشكال التنظيمية والقانونية لهذه التوكيلات والمكاتب ، يغلب عليها الطابع العائلى ، والجمع بين الملكية والإدارة العائلية . وقد حقق التجار من هذا المجال ثروات طائلة فى فترات قصيرة ، وكونوا بذلك ما يشبه التراكم الأولى لرأس المال . وقد ساعدهم فى ذلك المناخ السهل الذى وفرته السياسات الاستيرادية الجديدة ، وعدم وجود أية رقابة سعرية عليهم ، فضلا عن عمليات التهريب عبر الحدود من المناطق الحرة ، واشتغال عدد كبير من هؤلاء التجار فى عمليات السوق السوداء للنقد الأجنبى وتهريب الثروة للخارج ، والدخول فى عالم السمسرة والوساطة والمضاربات .

صحيح ، أن تخفيض قيمة العملة التى إنطوت عليها برامج التبيث والتكيف الهيكلى قد أدى إلى زيادة تكلفة الواردات ، مقدرة بالنقد المحلى ، كما أن زيادة ضرائب الاستهلاك (أو المبيعات) على السلع المستوردة ، قد أدى إلى ارتفاع أسعارها بالداخل، بيد أن عدم مرونة الطلب على كثير من هذه السلع من جانب الأثرياء ، قد مكن هذه الفئة أن تنقل عبء التخفيض وهذه الضرائب إلى عاتق المشترى (وهو عادة مشتر مقتدر فى حالة السلع الكمالية) .

وعموما ، فإنه فى عدد كبير من الدول النامية التى طبقت هذه البرامج ،أصبحت هذه الشريحة - تحديدا - هى أهم القوى الاجتماعية التى تعتمد عليها الليبرالية الاقتصادية الجديدة . فهى أكثر القوى تحمسا "لتحرير الاقتصاد" وإعادة دمجة فى

الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهى أكثر الفئات انتقادا لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وأشد الفئات عداوة لأى نوع من ترشيد الانفاق ، وبخاصة الانفاق بالنقد الأجنبى ، وأكثر الفئات ترحيبا بالتعاون والاندماج مع الشركات دولية النشاط .

أما فيما يتعلق بالتجار المشتغلين بتجارة التصدير فالأمور تبدو أكثر تعقيدا. فبالرغم من أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد صيغت ، من الناحية النظرية - على أساس التوجه للخارج ، وإعطاء دفعة قوية لقطاع الصادرات ، نظرا لأهميته فى توليد العملات الأجنبية التى تلزم لتمويل الواردات ودفع أعباء الديون ، ومن ثم التخفيف من المصاعب التى يواجهها ميزان المدفوعات - وهى القضية الجوهرية التى تركز عليها هذه البرامج - فإن إجراءات "تحرير" التجارة الخارجية قد انطوت على أمور متناقضة ، أثرت بكل قوة على مصالح المشتغلين فى عمليات التصدير . فمن ناحية ، عملت هذه البرامج على إلغاء التسويق الحكومى الخارجى لكثير من محاصيل التصدير الأساسية ، وأباحت للقطاع الخاص تصديرها . كما سمحت للمصدرين بتجنيب كل (أو بعض) حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبى . كما أن إلغاء الرقابة على الصرف جعل المصدرين أكثر حرية فى استخدام حصيلة صادراتهم . وتلك أمور يستفيد منها بلا شك المشتغلين بالتصدير . بيد أنه ، فى المقابل ، ثمة أمور إنطوت عليها هذه البرامج ، أضعفت ، وبكل قوة ، القدرة التصديرية للبلد ، ومن ثم مصالح المشتغلين بالتصدير .

وحتى نوضح ذلك ، لابد لنا ، بادئ ذى بدء ، أن نشرح نتائج أهم ركيزة فى سياسات "تحرير" التجارة الخارجية ، **وهى قضية تخفيض سعر الصرف** ، بإعتبارها من الأمور الحاسمة ، التى لايتهاون فيها الصندوق والبنك فى البرامج التى تفرض على البلاد النامية .

إن النموذج النظرى الذى تستند عليه سياسة التخفيض مفاده ، أنه حينما تخفض الدولة من سعر صرف عملتها الوطنية (حيث تصبح وحدة النقد الأجنبى - الدولار مثلا - معادلة لعدد أكبر من وحدات النقد المحلى) فإن ذلك سيؤدى الى التأثير بشكل إيجابى على جانب عرض وطلب السلع القابلة للتصدير [٦٦].

فبالنسبة لجانب **العرض** يعنى تخفيض سعر الصرف ، ببساطة شديدة ، أن دخول المصدرين ، مقدرة بالنقد المحلى ، سوف تزيد بنسبة التخفيض فى هذا السعر . فالمصدر الذى كان يصدر سلعا قيمتها ١٠٠ دولار (مثلا) وكان سعر الصرف : واحد دولار = ٢ جنيه مصرى ، فإنه كان يحصل على دخل مقداره ٢٠٠ جنيه مصرى . أما إذا انخفض سعر الصرف ، فأصبح :واحد دولار = ٣ جنيهات مصرية ، فإن دخله بالسعر الجديد سوف يرتفع

الى ۳۰۰ جنيه مصرى (مع افتراض أن قيمة حصيلة تصديره بالدولار ظلت كما هى) . هذه الزيادة التى حدثت فى دخل هذا المصدر ، وما تعكسه من زيادة مفترضة فى معدل ربحه ، سوف تحفزه على زيادة الكميات التى يصدرها حتى يتزايد دخله .

أما فيما يتعلق بجانب **الطلب** الخارجى ، فإن التخفيض يفترض فيه ، نظريا أنه سيؤدى إلى زيادة هذا الطلب ، لأن السلع الوطنية القابلة للتصدير سوف ينخفض سعرها ، مقدرا بالنقد الأجنبى ، بنفس نسبة التخفيض . فالحذاء ، مثلا ، الذى كان سعره المحلى قبل التخفيض يساوى ۲۰ جنيها مصريا ، وكان سعر الصرف يساوى :واحد دولار = ۲ جنيه مصرى ، فإن ذلك يعنى ان سعر هذا الحذاء بالدولار يساوى عشرة دولارات . فإذا خفضت الدولة سعر الصرف للجنيه ، فأصبح : واحد دولار = ۳ جنيهات مصرية ، وظل سعر الحذاء داخل البلد كما هو (وهذا شرط ضرورى لنجاح سياسة التخفيض) فإن ذلك يعنى ، بكل بساطة ، أن سعر هذا الحذاء بالدولار قد انخفض وأصبح مساويا لمقدار ٦٫٦٦ دولار . وعملا بقانون الطلب الذى ينص على أن الطلب على السلعة يتزايد بإنخفاض سعرها ، وينخفض بإرتفاع هذا السعر ، فإنه يفترض أن طلب الأجانب على الأحذية المصرية سوف يتزايد ، فيزيد دخل المصدرين وحصيلة صادرات الدولة بالنقد الأجنبى .

هذا هو المنطق النظرى الذى يستند إليه الصندوق والبنك لتبرير سياسة تخفيض سعر الصرف. والسؤال الآن هو: إلى أى مدى ينطبق هذا النموذج النظرى على اقتصاديات البلاد النامية المدينة ؟ وهل هناك شروط موضوعية لنجاح هذه السياسة ؟ وهل تتوافر هذه الشروط فى تلك البلاد ؟

وهنا نعود مرة أخرى لطرفى المعادلة ، أى إلى جانبى العرض والطلب . فبالنسبة **لجانب العرض** ، من الواضح تماما أنه ينبغى لنجاح سياسة التخفيض فى زيادة الصادرات، أن يكون عرض السلع المحلية القابلة للتصدير متمتعا بدرجة عالية من المرونة ، بمعنى أن تكون لدى الاقتصاد القومى الذى قام بالتخفيض القدرة على زيادة الإنتاج المخصص للتصدير لمواجهة الطلب الخارجى (الذى افترضنا أنه سيزيد عقب التخفيض) فهل هذا أمر ممكن؟

- نعم ، ممكن فى حالتين :

* الأولى : إذا كان قطاع التصدير به طاقات إنتاجية عاطلة .
* الثانية : إذا كانت عوامل الإنتاج المحلية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والكفاءة بحيث يمكن لها أن تنتقل بسهولة إلى إنتاج السلع القابلة للتصدير.

وفيما يتعلق بالحالة الأولى ، صحيح أنه ربما توجد طاقات عاطلة ، بيد أن المشكلة الرئيسية التى تواجه العديد من الدول النامية ، هى أن هذه الطاقات (وبالذات فى حالة السلع المصنعة ونصف المصنعة) ليست فى حالة تؤهلها للاستخدام السريع والمباشر فى الإنتاج، دون أن يرتبط ذلك بالتصدى للأسباب الحقيقية التى أدت الى تعطيل هذه الطاقات . وهى أسباب كثيرة ومتعددة ، وقد لا يكون قصور الطلب هو السبب الجوهرى.وبعبارة أدق ، لا يمكننا أن نتصور زيادة الإنتاج والتصدير من هذه الطاقات بمجرد طروء أو ظهور زيادة فى الطلب الخارجى دون أن يستعان فى ذلك بالآلآت وقطع الغيار والسلع الوسيطة ومعالجة أوجه القصور الحقيقية التى تعترض الوصول بالانتاج الى طاقته القصوى . وعلى أية حال ، فالعبرة فى النهاية بحجم هذه الطاقات وما تمثله من إنتاج وتصدير ممكنين . فإذا كانت هذه الطاقات ضئيلة وتافهة ، فلن تتحسن صادرات الدولة أو دخول المصدرين بشكل ملموس عقب التخفيض ، حتى لو تصدى القائمون على الانتاج والتصدير لعلاج أسباب عطل هذه الطاقات .

أما الحالة الثانية ، أى مدى قابلية وسرعة حركة عوامل الإنتاج للتحول الى إنتاج السلع القابلة للتصدير ، فهو أمر صعب تصوره ، وبخاصة فى الأجل القصير والمتوسط . فمن الصعب فى ضوء خصائص هذه العوامل ، وما تتسم به من جمود فى حالة البلاد النامية ، أن يتمكن الاقتصاد القومى من إعادة توزيع موارده الاقتصادية على نحو سريع، لكى يخصص شطرا محسوسا منها لإنتاج سلع التصدير . فقد يتطلب الأمر فى القطاع المنتج لسلع التصدير توافر صفات نوعية محددة لعوامل الإنتاج المشتغلة فيه . وقد يكون من الصعب توافر هذه الصفات فى الأجل القصير والمتوسط . أما إذا كنا نتكلم عن منتجات القطاع الزراعى القابلة للتصدير ، فليس بخاف علينا ما هو معروف من أن استجابة عرض هذه المنتجات للطلب الفعال المتزايد (محليا كان أم خارجيا) ضعيفة للغاية، لأن مرونة عرض عوامل الإنتاج الزراعى ، وعلى الأخص الأرض والموارد المائية، تعتبر ضعيفة ، حتى فى الأجل الطويل. (٦٧)

وبغض النظر عن هاتين الحالتين ، فإن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، بما تفرضه من سياسيات نقدية ومالية ذات طابع انكماشى ، قد وضعت كوابح شديدة أمام إمكانيات نمو عرض السلع القابلة للتصدير . وهنا تبرز أمامنا سياسات زيادة سعر الفائدة، ووضع سقوف عليا للائتمان المصرفى المسموح للقطاعات الاقتصادية ، وزيادة أسعار الطاقة والنقل والمواد الخام ، والضرائب غير المباشرة ...إلخ . فكل هذه الأمور حملت

المنتجين والمصدرين أعباء إضافية لا قبل لهم - فى ظروف الانكماش - على تحملها ، ومن ثم لا يقدرون على التوسع فى خطط الإنتاج ، ناهيك عن أن سياسة التخفيض ، فى حد ذاتها ، ولدت تكاليف إضافية فى القطاعات المنتجة للتصدير . ذلك أن تلك القطاعات عادة ما تحتاج إلى واردات وسيطة ، مثل المواد الخام والمواد نصف المصنعة وقطع الغيار ..الخ .وعقب حدوث التخفيض يتحمل المشتغلون فى هذه القطاعات بزيادة واضحة فى كلفة وارداتهم الوسيطة ، وهى كلفة تتناسب طرديا مع نسبة التخفيض. ونظرا لأن التخفيض عادة ما يكون ، فى مثل هذه البرامج ، بنسب كبيرة فإن هناك ما يشبه القفزه التى تحدث فى تكلفة هذه الواردات (٦٨).

أما فيما يتعلق **بالطلب الخارجى** على السلع القابلة للتصدير ، فقد قلنا إنه من المفترض أن يزيد عقب حدوث التخفيض (تمشيا مع قانون الطلب) . بيد أنه لكى تكون هذه الزيادة فاعلة ، لانجاح سياسة التخفيض فى زيادة التصدير ودخول المصدرين ، فإنه لابد من توافر شرطين أساسين هما :

١- أن يكون الطلب الخارجى على سلع التصدير متمتعا بالمرونة .
٢- وجوب استقرار الأسعار المحلية لسلع التصدير بعد التخفيض .

وفحوى الشرط الأول ، هو أن الطلب الخارجى على سلع التصدير يجب أن يزيد ، عقب حدوث التخفيض ، بنسبة أكبر من نسبة التخفيض . أما إذا كانت الزيادة طفيفة وأقل من نسبة التخفيض (مما يعنى أن الطلب غير مرن) ، فلن يتمخض عن هذه السياسة زيادة فى صادرات البلد ودخول المصدرين بالنقد الأجنبى ، بل على العكس من ذلك ، سوف تقل حصيلة الصادرات (٦٩) . والواقع أن مدى مرونة الطلب الخارجى على صادرات البلد هى أمر يتوقف على طبيعة صادرات البلد ، ومدى توافر بدائل لها فى الأسواق العالمية ، والأسعار المنافسة لها . بيد أنه ، بشكل عام ، من الملاحظ أن الطلب العالمى على معظم الصادرات ، التقليدية وغير التقليدية ، التى تصدرها البلاد النامية ، يتسم بعدم المرونة . وحتى فى الحالات التى يتسم بها هذا الطلب على بعض المنتجات بالمرونة فان ما يحد من فاعلية التخفيض فى زيادة الصادرات ، تلك القيود التجارية والجمركية (نزعة الحماية) التى تمعن فى تطبيقها ، ومنذ فترة لا بأس بها ، البلاد الرأسمالية الصناعية (٧٠) .أضف الى ذلك ، أنه إذا كانت سياسة التخفيض تراهن على زيادة الصادرات ، نظرا لأنها تؤدى إلى تخفيض أسعار سلع التصدير (مقدرة بالنقد الأجنبى) فإنه لا يجوز أن ننسى أن انخفاض أسعار صادرات البلاد النامية فى الأسواق

العالمية هو ظاهرة تحدث دوما (حتى بدون اللجوء لسياسة التخفيض) وبشكل جبرى ، أى خارج عن إرادة هذه البلاد ، ومع ذلك لم يحدث أن جر هذا الانخفاض معه زيادة فى الطلب العالمى على هذه الصادرات ، بل على العكس من ذلك ، إنخفضت حصيلة هذه الصادرات. وحتى إذا اغضضنا الطرف عن كل ما سبق ، فإن ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، هو أن الطلب الخارجى على منتجات البلد النامى ، لا يتوقف أساسا على مستوى السعر الذى يبيع به هذا البلد منتجاته ، وإنما على ظروف الحالة الاقتصادية فى الدول الأجنبية المستورده منه بشكل رئيسى . ومن هنا ليس من المتوقع أن تزيد صادرات البلاد النامية ، التى اتبعت سياسة التخفيض ، إذا كانت أسواقها الخارجية تتركز أساسا فى مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية التى تعانى اقتصاداتها ، منذ فترة لا بأس بها ، من الانكماش والركود .

على أن أخطر الأمور التى تمخضت عنها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى وأضرت أيما ضرر بمصالح المصدرين ، هو إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية . وهو أحد الأمور التى يتشدد الصندوق والبنك فى تطبيقها على البلاد المدينة . فهذه الاتفاقيات التى انخرطت فيها كثير من البلاد النامية فى الستينات والسبعينات ، كانت تضمن أسواقاً شبه مستقرة للصادرات التقليدية وغير التقليدية . وكان المصدرون يستفيدون منها فى تصدير منتجاتهم ، وبإلغاءها حرموا من هذه الأسواق ، مع عدم وجود بدائل كافية عنها.

أما الشرط الثانى الذى ينبغى توافره ، حتى يزيد الطلب الخارجى على سلع التصدير عقب حدوث التخفيض ، فهو ضرورة ثبات مستوى الأسعار المحلية لسلع التصدير. ذلك أنه إذا ارتفعت الأسعار المحلية بعد تطبيق التخفيض ، فإن ما يستفيده المستورد الأجنبى من تخفيض سعر الصرف سوف يخسره بارتفاع الأسعار المحلية التى يشترى بها من البلد الذى قام بالتخفيض . فإذا قامت الدولة ، على سبيل المثال ، بتخفيض قيمة عملتها بنسبة ١٠٪ ، ثم ارتفعت الأسعار المحلية لسلع التصدير بنفس النسبة (أى ١٠٪) فإن ذلك يعنى أن الثمن الذى يشترى به المستورد لم يتغير .

وإذا تأملنا الآن فى مدى انطباق هذا الشرط فى حالة البلاد النامية فسوف نجد أن واقع الحال مخالف لذلك تماما . فبالاضافة إلى أن هذه البلاد عرضة دائما لمصادر معينة من الضغوط التضخمية (سياسة التمويل بالعجز والتضخم المستورد) فإن سياسة التخفيض تولد ، فى حد ذاتها ضغطا تضخميا [٧١] بصفة عامة . كما أنها تؤدى الى زيادة كلفة السلع الوسيطة ، التى تلزم للقطاعات المنتجة للتصدير . وقد ترتفع الأسعار

فى هذه القطاعات بنفس النسبة التى انخفض بها سعر الصرف ، وهو ما يقضى بالتالى على الميزة الناشئة من انخفاض هذا السعر ، وبالتالى لن يتحسن المركز التنافسى للصادرات إلا إذا زادت الإنتاجية فى تلك القطاعات بنسبة لا تقل عن نمو التكاليف ، وهو أمر يصعب تصوره ، وبخاصة إذا كانت نسبة التخفيض مرتفعة ، أو إذا قامت الدولة بدعم الصادرات ، وهو أمر يعارضه الصندوق والبنك .

وأخيرا ، يتعين لنجاح هذه السياسة ألا يقابل التخفيض بتدابير مماثلة من الدول الأخرى التى تنتج إنتاجا تصديريا متشابها. فقد تخفض الدول الأخرى قيم عملاتها لكى لا تترك الفرصة للدولة التى قامت بالتخفيض لأن تسحب جزءا من سوقها العالمى . وفى هذه الحالة تفقد سياسة التخفيض فاعليتها . أو قد تضطر الدولة إلى مزيد من التخفيض. وفى هذه الحالة تدخل فى سباق (أو حرب) للتخفيض مع الدول الأخرى . وهو أمر لن تحمد عواقبه . كما يتعين أيضا ألا تلجأ حكومات الدول الأجنبية المستورده الى تدابير انتقامية تمنع وتحد من زياده دخول سلع الدولة التى قامت بالتخفيض إلى داخل أسواقها .

وخلاصة لما سبق ، نشير إلى أن السياسات التى رافقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، لم تحقق النتائج التى راهنت عليها فى مجال التصدير - وبخاصة فيما يتعلق بسياسة تخفيض سعر الصرف - وأغلب الظن أنها أضرت بمصالح المصدرين ، وأن يكن هناك بعض شرائح قليلة منهم قد استفادت منها (مثل المشتغلين بقطاع السياحة) . ولهذا قام عدد كبير من المصدرين بتغيير طبيعة نشاطهم بالتحول إلى تجارة الاستيراد أو إلى أنشطة أخرى .

جـ - الأثر على البورجوازية العقارية :

تتمثل البورجوازية العقارية فى أصحاب الأراضى الزراعية (ممن لا يمتهنون حرفة الزراعة) ، وفى ملاك العقارات والمبانى السكنية والأراضى الفضاء بالمدن ، ويتحقق دخلها من الملكية فى شكل ريع وايجارات (وإن كان ذلك لا يمنع ، بالطبع ، أن تكون لها مصادر أخرى للدخل). وقبل نوال الاستقلال السياسى للدول النامية ، كانت هذه الشريحة الاجتماعية من أقوى الشرائح فى الهيكل الطبقى والاجتماعى فى هذه الدول ، حيث كانت تستأثر بالشطر الأعظم من إجمالى الثروة والدخل المحلى الإجمالى ، ومن ثم، تستحوذ على جانب كبير من الفائض الاقتصادى المحلى ، نظرا لغلبة الطابع الزراعى على البنيان الإنتاجى وتركز الملكية وسيادة العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية . ومع زيادة النمو السكانى الذى حدث فى هذه الدول ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وما سببه من

ضغط شديد على الموارد الأرضية المحدودة ، سواء فى الريف أو المدن ، اتجه الريع الزراعى والعقارى نحو التزايد المستمر ، وهو الريع الذى استخدمه أعضاء هذه الشريحة فى شراء المزيد من الأراضى والعقارات ، وفى بعض الأنشطة التجارية ، وفى الاستهلاك الترفى المستورد .

وعقب حصول هذه الدول على الاستقلال تأثرت مصالح هذه الشريحة ، بهذا القدر أو ذاك ، بالاتجاهات الجديدة لأنظمة الحكم الوطنية التى استهدفت - فى ضوء الدور الذى لعبته الدولة - الحد من الفائض الاقتصادى الذى يؤول إليها .وهنا تبرز أمامنا قوانين الإصلاح الزراعى التى أدت الى الحد من الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على فقراء الفلاحين ، وتحديد العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر . كما لجأت معظم أنظمة الحكم الجديدة ، الى تطبيق حزمة من السياسات التى استهدفت تعبئة الفائض الاقتصادى الزراعى وتحويله لتمويل عمليات التصنيع والتحديث ، مثل سياسة التسليم الإجبارى للمحاصيل ، وإحتكار الحكومات تسويق وتصدير المحاصيل الرئيسية ، وتحديد أسعار المنتجات الزراعية عند مستويات منخفضة ، دعما للصناعات المحلية الناشئة وحفاظا على إنخفاض الأجور والمرتبات التى يتقاضاها عمال الصناعة وموظفى الحكومة وسائر شرائح الطبقة المتوسطة . وبالنسبة للمبانى السكنية بالمدن ، لجأ عدد من أنظمة الحكم الوطنية إلى زيادة الانفاق الحكومى على الاسكان الشعبى والتوسع فى المرافق اللازمة لهذا الإسكان ، وتحديد العلاقة الإيجارية بين مالكى العقارات ومستأجريها . كل هذه السياسات والإجراءات أثرت سلبا على مصالح البورجوازية العقارية القليلة العدد نسبيا ، لكنها فى المقابل أفادت أعداد ضخمة من السكان من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى .

وعند البحث فى تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، وما انطوت عليه من ليبرالية وانحياز لمصلحة رأس المال ، على أوضاع البورجوازية العقارية بالبلاد النامية ، سنجد أن هذا التأثير فى مجمله كان إيجابيا . فقد تمخضت هذه البرامج عن مجموعة من السياسات والقوانين الجديدة التى أدت ، وستؤدى ، إلى زيادة ثراء هذه الشريحة وتزايد وزنها النسبى. الاقتصادى والاجتماعى فى هذه البلدان . وهنا تبرز أمامنا الحقائق التالية:

١- أدت هذه البرامج الى إعادة النظر فى قوانين الإصلاح الزراعى ، والسماح من جديد بالملكيات الكبيرة ، ورد كثير من الأراضى إلى مالكيها القدامى ، وتعديل العلاقة الإيجارية للأرض بين المالك والمستأجر ، وترك هذه العلاقة لتحدد طبقا لآليات العرض والطلب ، وهو ما سيؤدى إلى زيادة حجم الريع الزراعى الذى يؤول للملاك بسبب الندرة الشديدة للأراضى الزاراعية .

٢- أنه فى ضوء ضغط الانفاق الحكومى الموجه للإسكان الشعبى (الرخيص نسبيا) ، تفاقمت أزمة الإسكان على الفقراء ومحدودى الدخل ، بل وعلى الطبقة المتوسطة، الأمر الذى سبب ضغطا شديدا على إيجارات وأسعار المساكن الجديدة، وحقق أصحاب العقارات السكنية الحديثة أرباحا ضخمة ودخولا ريعية كبيرة .

٣- تمخضت هذه البرامج عن قوانين جديدة ، تعيد النظر فى طبيعة العلاقة الإيجارية القائمة بين مالكى العقارات السكنية والمستأجرين ، وعلى نحو يترك تحديد هذه العلاقة لآليات السوق .

٤- فى ضوء الليبرالية المفرطة التى انطوت عليها هذه البرامج وإبعاد الدولة عن التدخل فى آليات الأسعار والرقابة على الأسواق ، لجأ عدد كبير من شريحة البورجوازية العقارية للمضاربة على الأراضى وشراء قطع كبيرة من الأراضى الزراعية المحيطة بالمدن الكبرى وإعادة تقسيمها وبيعها بغرض بناء المساكن . ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الأراضى بالمدن والمناطق القريبة منها إرتفاعا فاحشا، وحقق المستثمرون فى هذا النشاط ثروات طائلة .

٥- فى ضوء الإلتواء الحاصل فى توزيع الدخل ، الذى تفاقم من تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة ، لجأ عدد من المستثمرين لتلبية طلب الأثرياء وذوى الدخول العالية ببناء عقارات سكنية فاخره ، عن طريق شراء المبانى القديمة (الفيلات والمتاجر) وهدمها وإعادة بنائها بشكل ترفى وباذخ ، وبيعها بأسعار فاحشة ، دون تدخل من جانب الدولة .

٦- كما استفادت شريحة البورجوازية العقارية من تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال التى تمخضت عن هذه البرامج ، وفى مقدمتها تخفيض الضرائب على التركات .

فى ضوء ما سبق ، تستعيد شريحة البورجوازية العقارية كثيرا من مواقعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت قد فقدتها إبان فورة صعود أنظمة الحكم الوطنى فى البلاد النامية . وهى لهذا تعد من أكثر الشرائح الاجتماعية حماسا ومناصره لليبرالية الجديدة وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى .

٢- التأثير على الطبقة العاملة :

زاد الوزن النسبى لحجم الطبقة العاملة فى غالبية الدول النامية عقب نوال الاستقلال

السياسى ، بسبب تنفيذ برامج التصنيع التى نفذتها حكومات هذه الدول ، فضلا عن تزايد نشاط القطاع الخاص فى المجال الصناعى . كما زاد أيضا عدد المشتغلين بقطاعات الكهرباء والطاقة والتشييد والبناء والنقل والمواصلات والخدمات الأخرى .

وقد رافق هذا النمو تحسن نسبى فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقة (لوقورن بأوضاعها إبان المرحلة الكولونيالية) من خلال زيادة فرص التوظف التى خلقتها جهود التنمية والتحديث ، وصدور قوانين الحد الأدنى للأجور ، وعدم الفصل التعسفى ، وحق الأجازات والعلاوات والترقى ، ومن خلال الرعاية الاجتماعية والصحية وقوانين الضمان الاجتماعى . كما استفادت هذه الطبقة من الانفاق الحكومى المتزايد الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والثقافة والإسكان الشعبى ودعم المواد الغذائية... إلخ . ولهذا زاد النصيب النسبى لدخل الطبقة العاملة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى زيادة يمكن قياسها من خلال الأجور النقدية التى تقاضاها العمال ، ومن خلال الأجور الأجتماعية Social - Wages التى تمثلت فى تزايد نصيبهم من الخدمات الاجتماعية العامة . بل ودخل كثير من العمال المجالس النيابية والمحلية ، وشاركوا ، فى بعض البلدان ، فى عضوية مجالس إدارة شركات القطاع العام . ولهذا فإنه فى عدد كبير من تجارب هذه البلاد كانت الطبقة العاملة ضمن شرائح التحالف الاجتماعى الذى استندت عليه أنظمة الحكم الوطنية .

وعند البحث فى تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على أوضاع هذه الطبقة ، يشير التحليل النظرى ، والشواهد العملية لتلك البرامج ، إلى أن هذه الطبقة قد أضيرت ضررا شديدا من السياسات والإجراءات التى تمخضت عن هذه البرامج . على أنه ينبغى الإشارة إلى أن التدهور الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقة ، كان قد بدأ قبل التنفيذ الفعلى لتلك البرامج ، حينما تفاقمت الأزمة الاقتصادية فى العديد من الدول النامية ابتداء من النصف الثانى من السبعينات (خارجيا : بسبب تدهور حصيلة الصادرات ، وارتفاع أسعار الوادرات ، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ، وزيادة أعباء الديون الخارجية ، وداخليا : بسبب تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة ، وزيادة معدلات التضخم ، وتراجع معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى ، واستشراء عمليات الفساد التى أدت الى ظهور فئات طفيلية ، راحت تستغل الأزمة وتراكم ثروات هائلة من عمليات المضاربة والسمسرة والسوق السوداء ، وتهريب الثروات للخارج أو

إستخدامها فى تمويل موجات من الاستهلاك الترفى السفيه). فى ضوء هذه الأوضاع بدأت الطبقة العاملة تعانى من مصاعب الغلاء والبطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية . وقد تمكنت حكومات هذه البلدان من التخفيف ، جزئيا ، من حدة هذه المصاعب من خلال المزيد من الاقتراض الخارجى والمزيد من عجز الموازنة العامة للدولة . بيد أنه حينما جفت مصادر الاقتراض الخارجى وضعفت قدرة الدولة على الاستيراد وعلى سداد ديونها الخارجية ، وحينما تفاقمت أزمة البطالة والغلاء والكساد بالداخل ، كان من الطبيعى أن ينتهى الحال بأنظمة الحكم فى هذه البلاد أن تسلم شئونها الاقتصادية والاجتماعية لصياغات الصندوق والبنك الدوليين ، من أجل أن تتمكن من إعادة جدولة ديونها الخارجية وتسهيل الاقتراض الخارجى مرة أخرى .

عموما إن التدهور الذى آل اليه وضع الطبقة العاملة فى الآونة الراهنة كان قد تسارع على نحو ملحوظ منذ أن بدأت هذه البلاد فى التطبيق الفعلى لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى . ذلك أن التكلفة الحقيقية لتنفيذ تلك البرامج ، يقع الشطر الأعظم منها على كاهل هذه الطبقة . وحينما يتحدث الصندوق وأنصاره عن أن " للإصلاح الاقتصادى تكلفة" فهم يقصدون أساسا أن تلك التكلفة سوف يتحملها العمال ومحدودو الدخل . فالصندوق ، عند صياغه هذه البرمج ، يحرص على ألا تقع تكلفة التثبيت والتكيف على النخب الغنية ، ليس هذا بسبب طبيعة تلك البرامج فحسب ، بل لأن الصندوق يحرص على ألا تقع تلك التكلفة على هذه النخب (ومن يمثلونها) تلك التى ستتعاون معه فى تصميم البرامج وتنفيذها ، وهى عادة النخب التى بيدها مواقع السلطة واتخاذ القرار(٧٢) .

وعلى أية حال ، يمكن حصر وتحليل الآثار الضارة التى تلحق بالطبقة العامله من وراء تطبيق هذه البرامج على مستويين. المستوى الأول، هو مستوى توزيع الدخل المحلى، والمستوى الثانى، هو التدهور الذى يحدث فى مستوى معيشة هذه الطبقة على ما بين هذين المستويين من تداخل وترابط .

أما عن المستوى الأول ، فان حصاد التجارب العملية لتلك البرامج ، يشير الى أن نصيب الأجور من الناتج المحلى الإجمالى يتدهور لصالح مالكى وسائل الإنتاج (وهم كاسبو الأرباح والفوائد والريع) ، وهو أمر يضر بالأغلبية الساحقة من السكان (باعتبار أن تلك الأغلبية من كاسبى الأجور)، ويزيد من حدة تفاوت توزيع الدخل ، على الرغم من حدته أصلا قبل تطبيق هذه البرامج . وعند إثارة هذه النقد ، يصرح خبراء الصندوق أنهم

لا يهتمون بقضية التوزيع لأنها تخرج عن نطاق اهتمامات الصندوق [٧٣] . هذا الإلتواء الذى يحدث فى توزيع الدخل ، ناجم أساسا من تجميد الأجور وزيادة معدلات البطالة وتسريح العمالة ، بينما فى المقابل نجد أن السياسات الأخرى ، التى تتمخض عنها هذه البرامج تؤدى مباشرة إلى زيادة دخول مالكى وسائل الإنتاج (مثل زيادة سعر الفائدة ، ارتفاع معدلات الربح بعد إطلاق آليات العرض والطلب ، زيادة الإيجارات الزراعية العقارية .. إلخ) .

وطبقا لبعض الدراسات الحديثة التى تمت عن تأثير تلك البرامج على دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى خلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٨٥ ، (وهى الفترة التى نفذت فيها غالبية هذه الدول برامج للتثبيت والتكيف الهيكلى) يتبين أن الأجور الحقيقية للعمال المشتغلين فى قطاع الصناعات التحويلية قد انخفضت بنسبة ٤ر٨٪ وفى قطاع التشييد بنسبة ٤ر١٩٪ وبالنسبة للعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور انخفض دخلهم بنسبة ٨ر١١٪ . كما زاد عدد من يقعون تحت خط الفقر المطلق بالمدن من ٢١٪ الى ٢٩٪ . أما فى الريف فقد ارتفعت النسبة إلى ٥٤٪ . [٧٤]

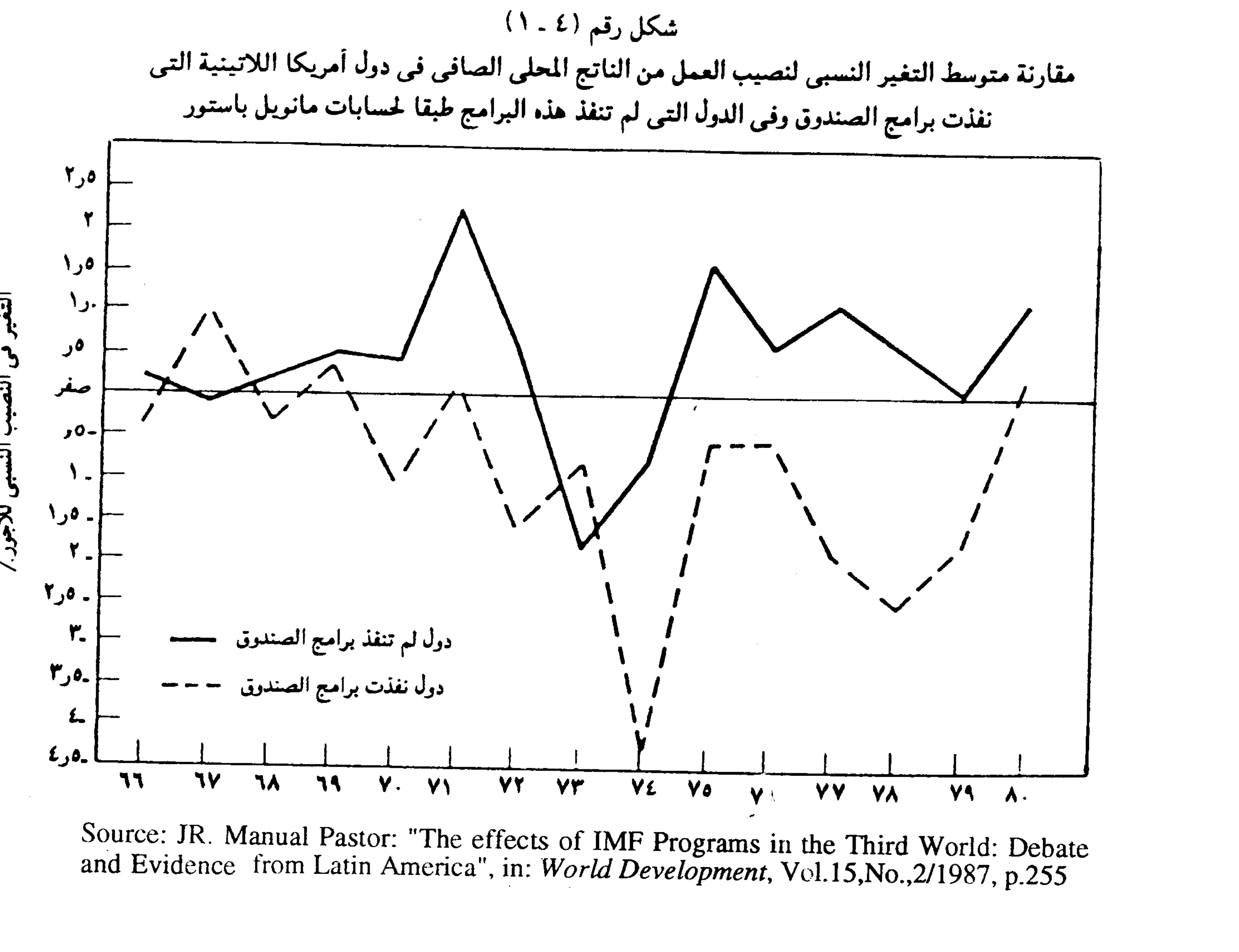
كما أن الدراسة التى أجراها مانويل باستور [٧٥] Manuel Pastor, JR. عن تأثير هذه البرامج فى دول أمريكا اللاتينية ، بينت أن نصيب الأجور من الناتج المحلى الصافى ، قد انخفض فى كل الدول التى ارتبطت مع الصندوق لتنفيذ هذه البرامج بالمقارنة مع الدول التى لم ترتبط بتنفيذ تلك البرامج (انظر الشكل رقم ٤-١).

أما عن المستوى الثانى من التحليل ، وهو فى الحقيقة انعكاس للمستوى الأول ، والذى نرصد من خلاله التدهور الذى حدث فى مستوى معيشة الطبقة العاملة ، فيمكن رسم معالمه عن طريق تحديد السياسات المختلفة ، التى انطوت عليها هذه البرامج وأضرت ضررا شديدا بمصالح هذه الطبقة .

١- نظرا للطابع الانكماشى لهذه البرامج ، (لأنها مصممه على أساس تخفيض الطلب الإستهلاكى والإستثمارى) فإن ذلك يسبب المزيد من البطالة بين صفوف العمال.وتبدو خطورة هذا الأمر ، فى حالة البلاد ذات النمو السكانى المرتفع ، حيث تدخل أعداد كبيرة إلى سوق العمل سنويا . وهنا تنبغى الإشارة إلى أننا إزاء نوعين من البطالة تتزايد أعدادها خلال تطبيق هذه البرامج ، النوع الأول هو بطالة من كانوا يعملون أصلا وفقدوا فرص العمل . والنوع الثانى هو بطالة

شكل رقم (٤ - ١)

مقارنة متوسط التغير النسبى لنصيب العمل من الناتج المحلى الصافى فى دول أمريكا اللاتينية التى نفذت برامج الصندوق وفى الدول التى لم تنفذ هذه البرامج طبقا لحسابات مانويل باستور



Source: JR. Manual Pastor: "The effects of IMF Programs in the Third World: Debate and Evidence from Latin America", in: *World Development*, Vol.15,No.,2/1987, p.255

الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ولا يجدون أية فرصة للتوظف . وليس بخاف أن عبء البطالة فى حالة البلاد النامية أكثر قسوة وإيلاما منه فى حالة البطالة بالبلاد الرأسمالية الصناعية حيث يوجد بالبلاد الأخيرة نظم إعانات البطالة والضمان الاجتماعى التى تكفل للعمال العاطلين حدا أدنى من مستوى المعيشة . كما تلعب نقابات العمال دورا مهما فى مساعدة أعضائها العاطلين . أما فى حالة البلاد النامية فلا وجود لمثل هذه النظم ، كما لا يوجد دور يذكر لنقابات العمال فى هذا الخصوص .

٢- تنخفض الأجور الحقيقية للعمال انخفاضا شديدا، نظرا للزيادة الكبيرة التى تحدث فى أسعار السلع نتيجة لالغاء الدعم للمواد التموينيية ، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وإطلاق آليات العرض والطلب فى سائر أسواق السلع . كما أن زيادة أسعار الكهرباء والمياه والطاقة والمواصلات وزيادة الضرائب غير المباشرة ، تضر بالعمال أيما ضرر ، هذا فى الوقت الذى تتجمد فيه الأجور . وحتى فى الحالات التى تزيد فيها الأجور النقدية ، فإنها تزيد بمعدلات أقل بكثير من معدلات الأسعار . ولهذا تنحو الأجور الحقيقية نحو التدهور بإستمرار.

٣- كما تعانى هذه الطبقة بشكل قاسى من انخفاض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية ، كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان الشعبى (انظر ما حدث من خفض لهذا الإنفاق فى دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٩ فى الجدول رقم ٤-٣). وفى الوقت نفسه ترتفع أسعار ورسوم هذه الخدمات ارتفاعا كبيرا . ويزيد الطين بلة انتقال تأدية جانب من هذه الخدمات إلى القطاع الخاص الذى ينتهز الفرصة ويغالى فى الأسعار . وكل ذلك يحرم هذه الطبقة من كثير من الخدمات الضرورية ، فتتفشى الأمية بين صفوف العمال وأبنائهم وتتدهور صحتهم ومستوى معيشتهم ، ومن ثم إنتاجيتهم .

٤- الحقت الخصخصة Privatization ضررا شديدا بقطاعات واسعة من العمال المشتغلين فى قطاعات الإنتاج والخدمات .فمع انتقال ملكية المشروعات العامة وشركات القطاع العام إلى القطاع الخاص والأجنبى ،يحرص رجال الأعمال على طرد العمالة الفائضة ، وخفض أجور العمال (وجيش العمال الاحتياطى العاطل يمكنهم من ذلك) وحرمانهم من كثير من المزايا والحقوق التى أكتسبوها (الحد الأدنى للأجور، عدم الفصل التعسفى، التأمينات الاجتماعية، الإجازات ،

الرعاية الصحية .. إلخ) .وليس من قبيل المصادفة أنه مع تصاعد موجة الخصخصة والدعاية الفجة لها،تتصاعد شكوى وتذمر رجال الأعمال من قوانين العمل التى كفلت للعمال فى الماضى الكثير من حقوقهم ، ويطالبون

جدول رقم (٤-٣)

الإنخفاض فى الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية فى بعض دول أمريكا اللاتينية فيما بين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٩

٪ من إجمالى الانفاق الحكومى

الدولة	الانفاق على التعليم		الانفاق على الصحة		الانفاق على الاسكان والضمان الاجتماعى	
	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩
بيـــرو	٢٣٫٦	١٥٫٦	٥٫٥	٥٫٥	١٫٨	...
اكـوادور	٢٧٫٥	٢٣٫٤	٤٫٥	٩٫٨	٠٫٨	١٫٢
باراجواى	١٢٫١	١١٫٤	٣٫٥	٣٫٠	١٨٫٣	٢٦٫٧
السلفادور	٢١٫٤	١٧٫٦	١٠٫٩	٧٫٤	٧٫٦	٥٫٢
شيلـى	١٤٫٥	١٠٫١	١٠٫٣	٥٫٩	٣٩٫٨	٣٣٫٩
كوستاريكا	٢٨٫٥	١٧٫٠	٤٫٠	٢٢٫٢	٢٦٫٥	١٦٫٧
المكسيـك	١٦٫٤	١٢٫٣	٤٫٥	١٫٧	٢٥٫٤	١٠٫٣
الارجنتين	٢٠٫٠	٩٫٣	...	٢٫٠	٢٠٫٠	٤٠٫٩
البرازيـل	٨٫٣	٤٫٢	٦٫٧	٦٫١	...	٢٩٫٩

Soure : World Bank, *World Development Report 1991;* Oxford University Press 1991, PP. 224/225

بإلغائها لإعطائهم الفرصة فى تحديد درجة استغلال عنصر العمل . وقد تجاوبت كثير من أنظمة الدول النامية التى إلتزمت بهذه البرامج ، بتغيير تلك القوانين ، وإعادة صياغتها فى ضوء مطالب رجال الأعمال .

هذه هى أهم السياسات التى انطوت عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ،

وألحقت الضرر الشديد بالعمال [٧٦]. وهو الضرر الذى يتجسد فى النهاية فيما يعانية العمال من ارتفاع فاحش فى أسعار المواد الغذائية والخدمات الضرورية وزيادة البطالة بينهم . وكل ذلك يزيد من نسبة من يقعون تحت خط الفقر المطلق . وهو ضرر أكيد ، حيث تمخضت عنه كل تجارب هذه البرامج فى البلاد النامية . ولم تجد السياسات الاجتماعية الهزيلة المرافقة (مؤخرا) لتلك البرامج [٧٧] (مثل مشروعات الصناديق الاجتماعية ذات الموارد الهزيلة) فى منع هذا الضرر ، أو حتى التخفيف من حدته . فهى لا تخرج عن كونها "ديكورا" يلحق بهذه البرامج لإعطائها مسحة من السمة "الانسانية" على وجهها الاجتماعى القبيح . كما أن الزيادات الطفيفة التى حدثت فى الأجور مقابل إلغاء الدعم السلعى لم تعوض العمال عن الخسائر التى تكبدوها من وراء إلغاء هذا الدعم[٧٨] . فقد انطلقت أسعار السلع المدعمة (وكلها من ضروريات الحياة) انطلاقة كبيرة ولم تمثل الزيادات فى الأجور النقدية التى تقررت فى هذا الخصوص سوى رذاذا طفيفا لم يحس به أحد فى مواجه لهيب الأسعار .

فى ضوء ما سبق ، ليس من الغريب ، أن تلقى سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى رفضا صريحا ، ومقاومة شديدة ، من قبل العمال . وقد اتخذ هذا الرفض شكل الإضرابات والإعتصامات . وهو ما حدث فى كثير من الدول النامية . بيد أنه لما كانت معظم الدول تحرم حق الإضراب (بعكس ما هو موجود بالبلاد الرأسمالية الصناعية) فسرعان ما قمعت هذه الإضرابات والأعتصامات. بالقوة قمعا شديدا من جانب السلطات، رغم تشدق الكثير من حكومات هذه البلاد بالليبرالية والديموقراطية . **فالمحافظة على العمالة الرخيصة ، مع ما يتطلبه ذلك من تشديد انضباطها بالقوة ، هو الرهان الذى تستند عليه هذه البرامج لجذب الاستثمارات الاجنبية الخاصة كبديل مزعوم للقروض الخارجية.**

وقد إضطر العمال إزاء التدهور المستمر فى مستوى معيشتهم الى السعى لإيجاد مصادر إضافية للدخل . فمنهم من يلجأ إلى الاشتغال بعمل إضافى بجانب عمله الأصلى، ومنهم من يسعى للعمل فى البلاد المجاورة ، حيث الأجور المرتفعة (إذا تمكن من ذلك). ومنهم من يدفع بأطفاله للخروج من المدارس والعمل بالورش والأعمال الخدمية ، ومنهم من يقبل بخروج زوجته للعمل .أما العاطلون فمأساتهم أشد قسوة ، ويحاول البعض منهم - إذا تمكن - أن يدخل قطاع الخدمات الهامشى بالمدن ، ليزوال أى عمل يكفل له رمق الحياة هو وأسرته (وهنا يتحدث بعض الباحثين عن ظاهرة تهميش الطبقة العاملة

Informalization [٧٩]. ومنهم من يلجأ الى قطاع التشييد ، أو أى عمل أخر.

٣- التأثير على الطبقة المتوسطة :

نقصد بالطبقة المتوسطة فى هذا السياق ، مختلف الشرائح الاجتماعية التى تعيش على المرتبات المكتسبة فى الحكومة والقطاع العام والإدارة الحكومية ، ومن يعملون فى المهن الحرة الخاصة . والطبقة المتوسطة، بهذ المعنى، لا تشكل كتلة متجانسة ، لأنها تضم شرائح اجتماعية متباينة. فهناك الشريحة العليا منها، كالمديرين وأساتذة الجامعات، والمعاهد العليا، وأصحاب المهن المتميزة، كالأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين والفنانين .. إلخ . وأعضاء هذه الشريحة عادة من ذوى الدخول العليا والمتغير . وهناك الشريحة المتوسطة التى يعمل أفرادها بمرتبات ثابتة ويشغلون الوظائف الإدارية والفنية والإشرافية فى مختلف الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلى . وهناك أيضا الشريحة الدنيا التى يتمثل أفرادها فى صغار الموظفين الذين يعملون فى الوظائف الكتابية والبيروقراطية . وعدد كبير من أفراد هذه الشريحة ينتمون إلى أصول عمالية أو فلاحية ، وانتقلوا الى هذه الشريحة من خلال التوسع فى التعليم المجانى وزيادة التوظف الحكومى . وهؤلاء من ذوى الدخول الثابتة والمحدودة ، ويمثلون عادة أكثرية الطبقة المتوسطة .

وبشكل عام ، فقد نما حجم هذه الطبقة بشرائحها الثلاثة السابقة ، وزاد وزنها النسبى فى غالبية الدول النامية ، بسبب زيادة الانفاق الحكومى على التعليم والتوسع فى الإدارات الحكومية والخدمات الاجتماعية ، والتزام كثير من الحكومات بضمان تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة . وقد حرصت حكومات كثير من هذه الدول، عقب نوال الاستقلال السياسى، على كسب ولاء هذه الطبقة بما قدمته لها من مزايا ومكتسبات (التعليم المجانى، والوظيفة الدائمة، ودعم مواد الطعام، والإسكان الشعبى، والخدمات الصحيحة .. إلخ) .

ونظرا للطابع اللامتجانس لشرائح هذه الطبقة ، وما يعكسه ذلك من تباين واضح فى مستويات دخولها ومستوى معيشتها ووزنها الاقتصادى والاجتماعى ووعيها الطبقى، فإن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد أثرت على تلك الشرائح بشكل متفاوت. كما أن ردود فعلها تجاه هذه البرامج كان ذا صور مختلفة .

فالبنسبة للشريحة العليا للطبقة المتوسطة ، وهى أكثر الشرائح الاجتماعية قربا

للسلطة ولصناع القرار الاقتصادى والسياسى ، فأغلب الظن أن وضعها النسبى قد تحسن، أو على أسوأ الظروف لم يتدهور . صحيح أن الأعباء التى انطوت عليها تلك البرامج، مثل إلغاء الدعم وزيادة الأسعار ، وارتفاع الضرائب على السلع والخدمات ، أضرت ، عموما ، بهذه الشريحة مثلما أضرت بالأخرين . ولكن نظرا للطابع المتغير لدخول هذه الشريحة ، فإن الزيادات النقدية التى حدثت فى دخولها عوضت ، وأكثر ، من حجم الخسارة التى سببتها هذ الإجراءات . فالمهنيون الذين ينتمون لهذه الشريحة ويعملون لحسابهم ، كالأطباء والمحامين والمهندسين ، لجأوا ، فى ظل التضخم والإلتواء الحاصل فى توزيع الدخل لصالح القلة الغنية ، إلى زيادة أسعار خدماتهم ، والذين يشغلون مناصب الإدارة العليا فى الحكوكة والقطاع العام ، قامت الحكومة بزيادة مرتباتهم ومخصصاتهم النقدية بمعدلات لا بأس بها تكفى ، وأكثر ، فى بعض الحالات ، لتعويضهم عن الخسائر التى لحقت بهم من ارتفاعات الأسعار . كما أن عددا من أفراد هذه الشريحة فضل فى ظل مناخ الليبرالية والترحيب بنشاط الشركات الأجنبية دولية النشاط ، الاستقالة من الحكومة والقطاع العام للإشتغال فى هذه الشركات ، حيث الدخول المرتفعة والتى قد تدفع بالنقد الأجنبى ، وهو الأمر الذى كان له تأثير سئ فى تخريب واضعاف القطاع العام .

ومن ناحية أخرى ، نظرا لأن أعضاء هذه الشريحة ممن يقومون بالأدخار (بسبب الفائض الموجود فى دخلهم) فقد استفاد مدخروا تلك الشريحة من إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى . فمن كان يجسد ثرواته (مدخراته) فى أصول مادية ، كالأراضى الفضاء والذهب والمعادن النفيسة ، قد استفاد تماما من ارتفاع قيمة هذ الأصول مع زيادة الأسعار . ومن كان يجسد مدخراته فى ودائع بالعملات الأجنبية حقق فائدة كبيرة ، بسبب تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية . ومن ناحية ثانية ، من الملاحظ أنه فى ظل إلغاء رقابة الدولة وإطلاق حرية تكوين الأسعار من خلال آليات السوق ، اتجه عدد من أفراد هذه الشريحة لاستثمار مدخراتهم فى بعض المشروعات ، مثل شراء الأراضى والمضاربة عليها ، وبناء المنازل والعمارات الفاخرة وإعادة بيعها ، أو الاستثمار فى بعض المشروعات الخدمية، كالمطاعم ومشروعات النقل .. الخ . وبذلك انتقل عدد من أفراد هذه الشريحة الى طبقة المستثمرين . ومن ناحية ثالثة ، استفاد عدد من أفراد هذه الشريحة من تفكيك القطاع العام وتحويله للقطاع الخاص من خلال شراء بعض أصول القطاع العام بأسعار منخفضة وبتسهلات كبيرة . وهنا لعب قرب هذه الشريحة من السلطة، ومن صناع القرار الاقتصادى والسياسى ، دورا مهما من تمكين بعض أفراد تلك الشريحة من هذه الفرصة . ومن ناحية رابعة ، أتاحت إجراءات تحرير التجارة الخارجية (تخفيف القيود على

الإستيراد ، تخفيف القيود الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية..) أتاحت لهذه الشريحة زيادة فى مستوى إستهلاكها الترفى بما وفرته هذه الإجراءات من حرية فى استيراد الكثير من السلع الكمالية والترفية. وفى ضوء ذلك كله ، تراهن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على تأييد هذه الشريحة .

أما **الشريحة المتوسطة** من هذه الطبقة ، التى يعيش أفرادها على المرتبات والدخول الثابتة ، والذين يعملون فى الوظائف الإدارية والاشرافية والفنية بمختلف وزارات الدولة وأجهزة الحكم المحلى ، فقد ساء وضعها الاقتصادى والاجتماعى بشكل ملموس. فقد أدى إلغاء الدعم المالى عن السلع والمواد الغذائية الضرورية ، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وإرتفاع أسعار الطاقة والإنتقال ، إلى تدهور الأجور والمرتبات الحقيقية التى يتقاضاها أفراد هذه الشريحة . ولم تفلح الزيادات النقدية التى حدثت فى الأجور والمرتبات فى منع التدهور المستمر فى مستوى معيشتهم ، لأن هذه الزيادات قد تمت بمعدلات تقل كثيرا عن معدلات زيادة الأسعار . ولهذا فقد حدث تعديل جوهرى فى "سلة الاستهلاك الضرورى المعيشى" لأفراد هذه الشريحة ، حيث إضطروا للاستغناء عن السلع الغذائية الجيدة مرتفعة السعر ، واتجهو لاستهلاك الأصناف ذات القيمة الغذائية الأقل والأرخص نسبيا . ومن ناحية أخرى ، أضيرت هذه الشريحة ضررا كبيرا بسبب حالة الإنكماش وتجميد التوظف الحكومى ، فشاعت البطالة بين أبناء هذه الشريحة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والفنية . ولهذا زادت نسبة الإعالة داخل أسر هذه الشريحة . كما أن تسريح العمالة الموظفة فى شركات القطاع العام بعد تحويله للقطاع الخاص ، والإستغناء عن العمالة الفائضة فى الحكومة وأجهزة الحكم المحلى [٨٠] ، أضرت كثيرا بهذه الشريحة. ولم تفلح برامج التدريب التحويلى فى توظيف العمالة العاطلة لهذه الشريحة بسبب حالة الانكماش التى ضربت نشاط القطاع الخاص (على نحو ما ذكرنا أنفا) وضعف فرص استيعابه حتى فى الحالات التى إنتعشت فيها أنشطة هذا القطاع بسبب عدم إحتياجها لكثافة فى عنصر العمل . وزاد الطين بلة الضرر الذى حاق بأفراد هذه الشريحة جراء خفض الإنفاق الحكومى على الخدمات العامة (التعليم ، الصحة الإسكان الشعبى) وإنتقال بعض أنشطة هذه الخدمات للقطاع الخاص ، الذى انتهز فرصة غياب رقابة الدولة وعدم تدخلها فى الأسعار ، إلى المغالاة فى أسعار هذه الخدمات .

أضف الى ما سبق ، أنه لما كانت معظم مدخرات هذه الشريحة تتجسد فى أصول مالية ، كالودائع الإدخارية بالعملة المحلية بالبنوك وبصناديق توفير البريد ، وشهادات

الادخار وفى بوالص التأمين على الحياة ، فإن سعار التضخم الذى أشعلته هذه البرامج ، قد عصف بالشطر الأكبر من القيمة الحقيقية لهذه المدخرات . ولم يجد إرتفاع سعر الفائدة النقدى لتعويض الخسارة الحقيقية فى هذه المدخرات ، بسبب سلبية سعر الفائدة الحقيقى (أى ارتفاع معدل التضخم عن سعر الفائدة النقدى).

على أن التدهور الذى يطرأ على مستوى معيشة هذ الشريحة يبدو جليا ، بوجه خاص ، فى حالة الأفراد الذين بلغوا سن التقاعد وأصبحوا يحصلون على "معاشات" نقدية ثابتة . ففى الوقت الذى تنخفض فيه باستمرار القيمة الحقيقية لهذه "المعاشات" تنعدم - تقريبا - الفرصة المتاحة أمامهم لزيادة دخولهم من خلال مزاولة أعمال إضافية ، بحكم ارتفاع أعمارهم وظروفهم الصحية وعدم قدرتهم على العمل . ولنا هنا أن نتخيل ، على سبيل المثال ، مدى إرتفاع أسعار الأدوية والخدمات الصحية (وهى من الأمور التى تحتل بندا هاما فى ميزانية انفاقهم فى هذه المرحلة المتقدمة من العمر) على تدهور مستوى معيشتهم وأحوالهم الصحية .

ومهما يكن من أمر ، فإن السؤال الذى يبرز الآن هو : ماذا كانت ردود فعل هذه الشريحة الاجتماعية تجاه التدهور الذى طرأ على مستوى معيشتها ووضعها الاجتماعى من جراء تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ؟

ها هنا تباينت ردود الفعل ، بحسب المهن التى يشغلها أعضاء هذه الشريحة، وحسب وزنها الاجتماعى وحسب توافر الفرص المتاحة أمامهم لمنع هذا التدهور :

١- فهناك أفراد من هذه الشريحة غامروا بترك الوظيفة الحكومية ذات الدخل المنخفض والاتجاه نحو بعض أنشطة القطاع الخاص التى شهدت انتعاشا (مثل البنوك وشركات التأمين والإشتغال فى المناطق الحرة ومشروعات الاستثمار الأجنبى ، والمشروعات الخدمية التى أنشأها القطاع الخاص المحلى والأجنبى والمشترك) . وحينما كانت سوق العمل رائجة خارج القطاع الحكومى والعام فى بداية التوجه نحو الليبرالية والإنفتاح وقبل وضع برامج التثبيت والتكيف الهيكلى موضع التنفيد ، كانت الأجور التى يدفعها القطاع الخاص تفصلها عن الأجور التى يدفعها القطاع العام والحكومة مسافات طويلة ، وكان ارتفاع أجور القطاع الخاص كافيا لجذب كثير من الكفاءات الإدارية والفنية التى تربت فى أحضان الحكومة والقطاع العام ، وهو الأمر الذى كان ذا تأثير سيئ على كفاءة الانجاز بقطاع الخدمات الحكومية ومشروعات القطاع العام . بيد أنه ما أن بدأت

تلك البرامج فى التنفيذ ، وما تنتج عنها من كساد وخفض حقيقى فى الدخول ، فإن القطاع الخاص (المحلى والأجنبى) بدأ يقلل طلبه على استخدام هذه الكفاءات . وفى حالات كثيرة إستغنى اصحاب العمل عن أعداد كبيرة من هذه العمالة التى تركت الحكومة والقطاع العام ، وفى حالات أخرى تم تخفيض أجورها ومرتباتها بمعدلات محسوسة .

٢- وهناك أعضاء من هذه الشريحة ممن فضلوا الإحتفاظ بالوظيفة الحكومية (الضمان الراتب) مع السعى لمزاولة عمل إضافى بعد إنتهاء أوقات العمل الرسمية فى أماكن عملهم الأصلية . وغالبا ما يكون هذا العمل فى القطاع الخاص ،أو فى قطاع الخدمات الهامشى بالمدن . وهنا يضطر هؤلاء للعمل ساعات طويلة ، للحصول على الدخل الإضافى ، وهو الأمر الذى يوثر سلبيا على علاقاتهم الأسرية ، وعلى ظروفهم الصحية بل وعلى مستوى إنتاجيتهم فى أماكن عملهم الأصلية .

٣- ونظرا للمواقع المختلفة التى يشغلها أفراد هذه الشريحة فى الوزارات وأجهزة الحكم المحلى ، وهى المواقع التى تنجز كثيرا من مصالح وشئون المواطنين ، فإن الإمعان فى البيروقراطية والروتين وبطء الإجراءت ، تكون هى الوسيلة التى "يتخندق" فيها عدد لا بأس به من هذه الشريحة ، لإجبار المواطنين على دفع الرشوة . والرشوة هنا هى بمثابة دخل إضافى غير مشروع ، يستغل فيه الموظف العام السلطة أو المسئولية المخولة له لتقديم الخدمة المشروعة نظير مقابل نقدى . أو تقديم خدمة غير مشروعة مقابل دفع مبلغ نقدى. من هنا ليس من قبيل المصادفة أن يترافق تدهور مستوى معيشة هذه الشريحة، الناجم عن تلك البرامج، بتفشى الرشوة وعمليات الإفساد الإدارى .

٤- فى ضوء تردى الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى يلحق بهذه الشريحة ، يضطر عدد من الأفراد إلى فك مدخراتهم السابقة Dissavings ، أى تسييلها والإستعانة بها فى مواجهة نفقات المعيشة المتزايدة . فمن يملك ذهبا (فى شكل حلى) يبيعه ، ومن يملك ادخارا فى شكل وديعة بالبنوك أو بصناديق توفير البريد أو فى شكل شهادات للادخار أو بوليصة تأمين على الحياة ، يضطر لتصفيتها ، ومن كان مالكا لإرث بسيط يقوم بالتصرف فيه ... إلخ، وبذلك يفقد أعضاء هذه الشريحة السند الذى كانوا يعتمدون عليه لمواجهة أحداث

هذه الشريحة السند الذى كانوا يعتمدون عليه لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة أو لزيادة مستوى معيشتهم مستقبلا .

٥- واخيرا ، وليس آخرا ، يحاول عدد من أعضاء هذه الشريحة الهجرة والعمل بالدول المجاورة ، حينما تتوافر الفرصة لذلك ، مع ما يعنيه ذلك من غربة واغتراب .

أما فيما يتعلق **بالشريحة الدنيا** من الطبقة المتوسطة ذات القاعدة العددية الأكثر (بالقياس إلى الشريحتين السابقتين) فالأمور تبدو أكثر تعقيدا وإيلاما بالنسبة لها. فكفاءتها المهنية ومؤهلاتها التعليمية يغلب عليها الطابع البسيط أو المتوسط . ولهذا فإن قدرتها على مواجهة التدهور الذى يحدث فى مستوى معيشتها محدودة . كما أن الكثرة العددية لها تجعل التنافس فيما بينها شديدا على فرص العمل المحدودة. وعموما ، فإن أكثر السياسات لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى تأثيرا فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء هذه الشريحة هى السياسات المتعلقة بإلغاء الدعم ، وزيادة الأسعار وزيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، الإسكان الشعبى ....). كما أن السياسات الإنكماشية التى تصاحب تنفيذ هذه البرامج ذات تأثير بليغ فى زيادة معدلات البطالة بين صفوفهم . كما أن سياسات تسريح العمالة بالحكومة والقطاع العام غالبا ما تنصب على هذه الشريحة ، وبخاصة على من كانوا يعملون بعقود محددة المدة . ولهذا يتزايد بينهم عدد من يقعون تحت خط الفقر المطلق بسبب هذه البرامج . كما تدخل أعداد لا بأس بها من أعضاء هذه الشريحة إلى محيط الطبقة العاملة ، فى حالة فصلهم من وظائفهم وإضطرارهم لمزاولة أعمال يدوية وخدمية فى المصانع والورش . وقد يتحول عدد منهم إلى دائرة المهشمين حينما يضطرهم سوء الأحوال المعيشية للإشتغال بالأنشطة التافهة فى القطاع الهامشى.

وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن قدرتهم على المناورة للحد من تدهور مستوى معيشتهم عن طريق فك المدخرات ، تكاد تكون معدومة ، إما بسبب ضآلة مدخرات هذه الشريحة ، وإما لعدم وجودها أصلا .

هذه خلاصة سريعة لتأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على الطبقة المتوسطة وشرائحها المختلفة . ويتضح لنا مما سبق ، أن هذا التأثير كان متفاوتا بحسب الشريحة التى نتكلم عنها. ولكن يمكن القول عموما ، أنه بإستثناء الشريحة العليا (وعددها قليل) التى استفادت بشكل عام من تلك البرامج ، فإن الكتلة الأساسية لهذه الطبقة ، قد أضيرت تماما . من هنا فإن المساحة العددية الواسعة لهذه الطبقة والتى كانت تستند عليها

أنظمة الحكم عقب نوال الاستقلال السياسى، بإعتبارها شريكا فى التحالف الاجتماعى لتلك الأنظمة، تقلصت كثيرا لتقتصر فقط على الشريحة العليا. أما معظم أفراد هذه الطبقة ممن ينتمون إلى الشريحتين المتوسطة والدنيا، فقد خرجوا من هذا التحالف، وضعف من ثم ولاءهم للحكومة بسبب التكاليف والأعباء الفادحة التى تحملوها من جراء تطبيق هذه البرامج. حقا، إن هذا الولاء كان قويا، نسبيا، إبان مشروع التنمية الوطنية فى الخمسينات والستينات والسبعينات، وما كان يستند اليه من خطاب إيديولوجى، لأن هذه الطبقة قد استفادت من هذا المشروع. لكن من أن إنهار هذا المشروع، وما جاء فى ركاب ذلك من خضوع لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى، فإنه سرعان ما يفقد الخطاب الإيدلوجى فاعليته، لأن الإيديولوجيات لا تكون مقنعة فى غياب الظروف المادية المناسبة. فكما يقول أحد الباحثين : "إننا إذا أردنا إقناع المحكومين بوضعهم التابع فى النظام الاجتماعى، فإنه يتعين أن نشعرهم ، أولا بأن هذا النظام يوفر لهم الحد الأدنى من المطالب المادية" (٨١) . وهو الأمر الذى لا توفره هذه البرامج . ولهذا كان أمر طبيعى أن يتحول عدد كبير من أبناء الطبقة المتوسطة إلى قوى المعارضة المنظمة (فى شكل أحزاب) أو غير المنظمة فى شكل جماعات سياسية محظورة (جماعات العنف الإرهاب والتطرف) .

٤- الأثر على الفلاحين والملاك بالريف :

وإذا انتقلنا الآن الى بحث تأثير هذه البرامج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالريف، فلابد، بادى ذى بدء، من الإشارة الى أن كتلة الفلاحين وصغار الملاك والعمال الزراعيين، كانوا، بهذا القدر أو ذاك، ضمن شرائح التحالف الاجتماعى الذى استندت عليه كثير من أنظمة الحكم الوطنى فى البلاد النامية، وبخاصة فى تلك الدول التى نفذت، عقب إنتصار حركة التحرر الوطنى والحصول على الاستقلال السياسى، قوانين للإصلاح الزراعى، وهى القوانين التى استهدفت الحد من النفوذ الاقتصادى والسياسى للإقطاعين وكبار الملاك، من خلال القضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة، وتوزيع الأراضى على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. وقد استفادت هذه الكتلة - وبخاصة الفلاحون المعدمون -من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجتها هذه الأنظمة ، مثل دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتحديد العلاقة الإيجارية بين المالك والمستهلك، وتقديم الائتمان الميسر للزراع ، والتسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية ، فضلا عن التوسع فى عمليات الإرشاد الزراعى، والتحسن النسبى للخدمات الاجتماعية بالريف .

على أنه فى مقابل ذلك ، اتجهت السياسات الاقتصادية فى غالبية هذه البلدان إلى

إنتزاع الفائض الزراعى وتحويله لتمويل التصنيع الإحلالى للوادرات وعمليات التحديث بالحضر. وقد اعتمدت الحكومات فى هذا النقل على سياسات التسليم الإجبارى للمحاصيل والتسعير الحكومى للمنتجات الزراعية ، وتحديد التركيب المحصولى للأراضى، واحتكار الدولة تصدير المتتجات الزراعية ، ودعم المواد الخام للصناعات المحلية ، ودعم المواد الغذائية الزراعية لصالح عمال الصناعة وساكنى المدن .

ولسنا هنا فى مجال استعراض المشكلة الزراعية بالبلاد النامية ، أو البحث فى تأثير السياسات السابقة على نمو الزراعة فى هذه البلاد . ولكن حسبنا ، قبل أن نتعرض لبحث تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالريف ، أن نشير ، وفى عجالة سريعة ، الى أن القطاع الزراعى ، فى غالبية هذه البلاد ، قد شهد تدهورا كبيرا فى العقدين الماضيين ، وكان من نتيجة ذلك أن عجزت الزراعة أن تحقق الأهداف التى كانت معلقة عليها ، وهى توفير الغذاء للسكان ، والمواد الخام للصناعة المحلية ، وتوفير فائض معقول للتصدير .

وقد حاول عدد كبير من التكنوقراط وأنصار الصندوق والبنك الدوليين ، أن ينحوا باللائمة على قوانين الإصلاح الزراعى ويحملونها مسئولية التدهور فى القطاع الزراعى . والحقيقة أن ذلك أمر فيه تعسف شديد ويحتاج لمناقشة . ذلك أنه من الوهم أن نعتقد ، أو يدعى أحد ، أن مجرد القضاء على إحتكار القلة وتوزيع الأراضى على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين سيؤدى ، وبشكل عفوى ، إلى إحداث تطور مستمر للقوى المنتجة فى الزراعة وعلى النحو الذى يقضى تماما على جذور المشكلة الزراعية . ذلك أنه إذا كان الإصلاح الزراعى يسهم عقب تنفيذه بشكل مباشر وفورى فى زيادة الإنتاج والإنتاجية فى الأجل القصير والمتوسط [٨٢]، إلا أن ثمة حدودا لهذا الإسهام فى الأجل الطويل، تفرضها عقبة تفتت مساحات الأراضى وبعثرة وسائل الانتاج وتخلفها التكنولوجى . من هنا فإن الفائض الزراعى المتوقع حدوثه ، بعد تطبيق الإصلاح الزراعى ، يظل محدودا ، ومن المحتمل أن يقل حجمه ، عبر الزمن ، بسبب زيادة عدد سكان الريف ونمو استهلاكهم الضرورى . ولمواجهة ذلك لابد من استكمال الإصلاح الزراعى بسلسلة من الإجراءات والتغيرات الإضافية ، مثل التحول إلى نظام الإنتاج الكبير من خلال مركزه وسائل الانتاج (فى تعاونيات زراعية وغيرها..) وتحديث تكنولوجيا الإنتاج ، وتوفير مصادر التمويل ، والتوسع المستمر فى استصلاح الأراضى ...، إلخ . معنى ذلك إذن ، أن الإصلاح الزراعى يجب النظر اليه على أنه يمثل الخطوة الأولى على طريق طويل لحل المشكلة الزراعية . بيد

أن التجارب التاريخية تشير الى أن غالبية الدول النامية التى طبقت الإصلاح الزراعى قد وقفت به فى بداية الطريق ، واكتفت بالقضاء على الملكيات الكبيرة للأراضى وتوزيعها على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين كسبا لتأييدهم السياسى ، وأهلمت الإجراءات الإضافية المكملة للإصلاح الزراعى (٨٣) .

أضف الى ذلك ، أن السياسات التى إنتهجتها حكومات غالبية الدول النامية ، تجاه القطاع الزراعى ، لعبت دورا مهما فى تدهور الإنتاج والإنتاجية فى كثير من المحاصيل ، سواء ما كان منها متجه للسوق المحلية (كالمواد الغذائية الضرورية) أو للتصدير (كالمواد الخام). فقد أدت سياسات اعتصار الفائض الزراعى لصالح الصناعة ودعم مواد الطعام لعمال الصناعة وساكنى المدن (٨٤) الى خفض نصيب القطاع الزراعى من الناتج الصافى للزراعة ، ومن ثم إلى قصور شديد فى معدل تكوين رأس المال الثابت فى الزراعة ، حيث انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات المتجهة للقطاع الزراعى لتنمية قوى الإنتاج فيه . كما أن الأسعار غير المجزيه التى حددتها الحكومة للمنتجات الزراعية كانت سببا فى عزوف المنتجين عن زراعة المحاصيل الرئيسية (التى كان يتمتع فيها البلد بميزه نسبية) أو التوجه إلى زراعة محاصيل - ربما أقل أهمية - بسبب ما تتمتع به من أسعار مجزية (كلما كان ذلك ممكنا). ولم يعد ينظر إلى النمو الزراعى فى ضوء علاقته بنمو الإنتاج والإنتاجية ، وبرفاهية الأغلبية الساحقة لأهل الريف وحل مشكلاتهم ، بل بمقدار خدمته للنمو فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى (٨٥). وضاعف من حرج الموقف، أن محاصيل التصدير الزراعية لغالبية هذه البلاد قد شهدت فى العقدين الأخيرين تدهورا شديدا فى أسعارها العالمية ، الأمر الذى انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد ، ومنها بالطبع الأوضاع بالريف .

وقد عبرت أزمة الزراعة فى هذه البلاد عن نفسها فى عدة مؤشرات هامة . منها :

١- تدهور مستوى المعيشة بالريف وزيادة عدد فقراء الريف.
٢- زيادة هجرة سكان الريف إلى المدن .
٣- تزايد استيراد الغذاء من الخارج .
٤- تعثر إمداد الصناعة المحلية بالمواد الخام الوسيطة .
٥- خفض مستمر فى الفائض الزراعى المخصص للتصدير .

ونظرا لأن تزايد استيراد الغذاء من الخارج وتدهور حجم الفائض الزراعى المخصص للتصدير من الأمور التى تؤثر على ميزان المدفوعات ، فقد أولت قروض التكيف الهيكلى

التى يعطيها البنك الدولى للدول النامية أهمية خاصة للقطاع الزراعى . كما أن برامج التثبيت الاقتصادى لصندوق النقد الدولى بما تفرضه من سياسات اقتصادية كلية (سعر الصرف ، سعر الفائدة ، حجم السيولة ، معدلات الضرائب ، والانفاق الحكومى ، تحرير التجارة الخارجية ...إلخ) ذات تأثير واضح على القطاع الزراعى .

وتنطلق رؤية الصندوق والبنك فى هذا الخصوص من منظومة اقتصاديات العرض Supply - Side Polices وما يتفرغ عنها من سياسات . وهى عبارة عن تلك الإجراءات التى تصمم بغرض أن تؤدى الى تحقيق زيادة مباشرة فى حوافز وقدرة القطاعات الإنتاجية المحلية ، لزيادة العرض الحقيقى للسلع والخدمات ، عند مستوى معين من الطلب الكلى[٨٦] . وهى اجراءات تصمم بهدف أن تؤدى هذ الزيادة الى تحسين العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات. الهدف إذن ليس مجرد زيادة العرض، وأيا كان الهدف، وإنما ربط هذه الزيادة أساسا بالتحسن الذى يطرأ على ميزان المدفوعات . فإذا تحقق ذلك تكون إجراءات وسياسات اقتصاديات العرض قد نجحت فى مرماها . فمعيار النجاح يبقى دائما رهنا بتحجيم العجز الخارجى ، وهو الأمر الذى له علاقة وثيقة بإستعادة قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية المؤجل دفعها .

فى ضوء ذلك تنص قروض التكيف الهيكلى التى يمنحها البنك الدولى للقطاع الزراعى فى البلاد النامية على وجوب تطبيق حزمة من الإجراءات والسياسات المتعلقة بالأسعار وبالمسائل التنظيمية والمؤسسية للقطاع الزراعى . وأهم هذه السياسات [٨٧] :

١- إلغاء التسعير الجبرى للمنتجات الزراعية للمستهلك والأخذ بأسعار العرض والطلب.

٢- إلغاء التسعير الحكومى للأسعار المزرعية وترك ذلك لآليات السوق ، مع الإسترشاد بالأسعار العالمية .

٣- إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى (الأسمدة ، المبيدات ، البذور ، والمعدات الزراعية) والإعتماد على أسعار السوق .

٤- إلغاء التوريد الإجبارى للمنتجات الزراعية ، وترك الحرية للمتجين أن يتولوا بأنفسهم تسويق تلك المنتجات ، والسماح للسماسرة والتجار والوسطاء بعودة نشاطهم فى هذا المجال، مع ما يتضمنه ذلك من عودة البورصات والعقود الآجلة.

٥- إلغاء أجهزة ومؤسسات التسويق الحكومى للمنتجات الزراعية (بما فيها جميعات التسويق التعاونى) والعمل على "خصخصتها" أى بيعها للقطاع الخاص ، أو على الأقل ، السماح للقطاع الخاص بالمنافسة معها .

٦- إلغاء الدعم المالى الذى كان يخصص للقطاع الزراعى فى شكل قروض ميسره ، وأن تعمل البنوك الزراعية وفقا لمعايير السوق .
٧- إلغاء احتكار الدولة لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعية ، والسماح للقطاع الخاص للقيام بهذه المهمة .
٨- العمل على خلق سوق للأرض ، الأمر الذى يتطلب تعديل (أو إلغاء) قوانين الإصلاح الزراعى ، وعلى النحو الذى يؤدى إلى تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر ، وترك ذلك لقوى العرض والطلب ، وتقرير حق المالك فى طرد المستأجرين .
٩- أن تتخلى الدولة عن تحديد التركيب المحصولى للأراضى الزراعية وأن تترك لأصحاب الأراضى والمستأجرين حرية اختيار زراعة ما يشأون من محاصيل، طبقا لحوافز الأسعار والتكاليف .
١٠- التخلى عن الحدود العليا لملكية الأراضى الزراعية ، وبيع المزارع والمنشآت الزراعية التى كانت تملكها الدولة .

وقبل أن يوافق البنك على إعطاء قروضه للدولة ، يتعين أن يسبق ذلك "إثبات للنوايا" ، بمعنى أن تتخذ الدولة ، من تلقاء نفسها ، بعض الإجراءات الفعلية التى تؤكد عزمها للسير فى إحداث تغيرات جذرية فى المجالات السابقة ، وبعدها يمكن أن يوقع البنك اتفاق القرض مع ما يجئ فى ركابه من التزامات محددة ، فى تلك المجالات ، وعبر أفق زمنى محدد .

ويعتقد إقتصاديو البنك الدولى ، أن تلك الإجراءات والسياسات التى تهدف إلى إعمال قوى السوق فى الزراعة ، بما تخلفه من آليات طليقة للعرض والطلب ، سوف تؤدى إلى زيادة حوافز المنتجين ، ومن ثم زيادة إنتاجتهم ودخولهم ، سواء ما كان منها متعلقا بالإنتاج الموجه للسوق المحلية أو مرتبطا بالإنتاج الموجه للتصدير . كما يعتقد مسئولو البنك ، أن التحسن فى الحوافز السعرية على النحو الذى يؤدى إلى تحسين شروط التجارة الداخلية للمنتجين الزراعيين ، هو أمر مرغوب من وجهة نظر زيادة دخول صغار الحائزين ومتوسط دخول الفقراء بالريف (٨٨) .

وليس فى نيتنا هنا أن نبحث فى النتائج الاقتصادية لقروض التكيف الهيكلى للبنك الدولى فى المجال الزراعى ، فغرضنا الرئيسى هو البحث فى الآثار الاجتماعية والسياسية لتلك البرامج . بيد أنه نظرا لأن الآثار الأخيرة هى محصلة ، فى التحليل

الأخير ، للنتائج الاقتصادية لتلك البرامج ، فإن منطق التحليل يتطلب منا أن نناقش المسألة من منظور أوسع ، يتمثل فى سؤال كبير هو : هل تودى برامج التكيف الهيكلى التى يدعو لها البنك الدولى ، وبما تتطلبه من انسحاب الدولة من النشاط الزراعى ومن إعمال لقوى السوق الطليقة ، الى حل القضية الزراعية فى البلاد النامية ، أى تنمية قوى الإنتاج على النحو الذى يؤدى الى زيادة توفير الغذاء للسكان ، والمواد الخام الزراعية للصناعات المحلية ، وخلق فائض مناسب للتصدير ، مع زيادة دخول ومستوى معيشة من يعملون فى الزراعة وبما يقلل الفجوة التى تفصل المدينة عن الريف ؟

إن البنك الدولى ينطلق فى تشخيصه للأزمة الزراعية فى البلاد النامية ، من إعتقاد راسخ بأن جوهر الأزمة يتمثل فى القيود السعرية والاجراءات الحكومية البيروقراطية ، التى تتحكم فى عمليات تسويق المنتجات الزراعية ، وتوريد المدخلات الزراعية ، وهذا تشخيص قاصر ، بل وساذج للأزمة . والسؤال المحورى هنا - كما يقول ثانديكا مكانداويري - هو "ما إذا كانت الأسعار أم القيود الهيكلية هى المسئول حقيقة عن انخفاض الإنتاج" (٨٩)؟ وبعبارة أخرى : هل مجرد زيادة الأسعار ، وما تخلقه من حوافز لدى المنتجين ، أمر كاف لأن يجعل قوى العرض تستجيب بالزيادة فى أعقاب زيادة هذه الأسعار ، وعلى النحو الذى يؤدى إلى تحسين العجز فى الميزان التجارى ، وهو الهدف الذى تسعى اليه شروط قروض التكيف الهيكلى ؟

الواقع ، أن كثيرا من الدارسات تشير الى أن مرونات العرض (٩٠) فى كثير من الدول النامية ضعيفة للغاية (٩١) مما يدل على أن سياسات الأسعار ، وإن كان لها تأثير سلبى على الإنتاج الزراعى ، إلا أنها ليست هى العامل الأكثر أهمية فى تعليل أزمة الزراعة بالبلاد النامية (٩٢) . ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن نلاحظ ، أنه على الرغم من الحوافز السعرية التى تقررت للمنتجين الزراعيين ، إلا أنه فى حالة الدول الأفريقية التى طبقت قروض التكيف الهيكلى ، فإن إنتاج المواد الغذائية الزراعية فيها لم يزد ، بل وزاد إستيراد الغذاء من الخارج (٩٣) . من هنا لا تجوز المبالغة فى الكلام عن أثر السياسات السعرية الحكومية كسبب رئيسى مفسر لأزمة الزراعة فى هذه البلاد . ذلك أن تلك الأزمة تعود، فى اعتقادنا، أساسا ، الى القيود الهيكلية التى تعوق نمو القطاع الزراعى، وفى مقدمتها قيود ندرة الموارد الأرضية والمائية وتخلف تكنولوجيا الانتاج وتدهور خصوبة الأراضى ومشكلات التصحر والجفاف، وتدهور الاستثمار فى القطاع الزراعى، وتحديدا فى البنية الأساسية : (مشروعات الرى والصرف وضآلة استصلاح

الأراضى) وضعف البحوث العملية الزراعية ... إلخ . والتغلب على تلك القيود ، لا يمكن أن يتم من خلال انسحاب الدولة من القطاع الزراعى وإعمال قوى السوق كبديل عن دعم الدولة ، بل إن إطلاق آليات السوق وما سيأتى فى ركاب ذلك من ارتفاع شديد فى أسعار المنتجات الزراعية وزيادة مستوى الريع الذى سيؤل لملاك الأراضى (بعد خلق سوق للأراضى الزراعية) قد لا يخلقان لدى أصحاب الأراضى أية حوافز لأستثمار فوائض دخولهم فى زيادة الطاقة الانتاجية للأرض حتى يستمروا فى الحصول على الريع المتزايد مع تزايد الأسعار (٩٤) .أضف إلى ذلك ، أنه نظرا لأن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ذات طابع انكماشى ، وبخاصة فيما يتعلق بالانفاق الحكومى ، فإن التخفيضات التى تجريها الحكومات فى الاستثمار العام فى مشروعات الانفراستراكشر (البنية الأساسية) ، سيكون لها تأثير سلبى جدا على الانتاج الزراعى ، وهو تأثير قد يتجاوز فى قوته التأثير الإيجابى المتوقع للحوافز السعرية (٩٥) . ومن المعلوم أن خفض هذا النوع من الإنفاق قد تم بصورة حادة فى الدول النامية التى طبقت هذه البرامج .

ولا يجوز أن ننسى، أنه بالرغم من أن إجراءات التكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى تستهدف تقوية الحوافز المقدمة للزراعيين، إلا أنها قد تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج الزراعى بما يأتى فى ركابها من زيادات كبيرة فى تكاليف الإنتاج : إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج ، إرتفاع أسعار الواردات الوسيطة للزراعة (بذور ، أسمدة ، مبيدات) وزيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للزراعة ، وارتفاع أسعار الطاقة والنقل .

أما فيما يتعلق بتأثير إجراءات قروض التكيف الهيكلى على زيادة محاصيل التصدير الرئيسية ، وهى هدف عزيز لدى البنك الدولى ، خاصة بعد إلغاء التسليم الإجبارى ومؤسسات التسويق والتصدير الحكومية وتخفيض القيمة الخارجية للعملة Devaluation وحصول المنتجين على السعر العالمى، فهى من من أكثر المسائل المتنازع عليها بين الخبراء والاقتصاديين. فهناك من يرى (خبراء البنك) أن من شأن هذه الإجراءات أن تخلق حوافز إيجابية لدى زراع هذه المحاصيل نظرا للزيادة المتوقعة فى دخولهم ، ومن ثم سيتحسن الأداء التصديرى للقطاع الزراعى ، على نحو يخفف من مصاعب ميزان المدفوعات . وهى رؤية تعتمد على الإيمان المطلق بفاعلية قوى السوق، وتفترض ضمنا درجة كبيرة فى مرونات العرض ، وتهمل ما أشرنا اليه سابقا من القيود الهيكلية المعيقة لنمو الإنتاج الزراعى . بينما يرى آخرون - ونحن من بينهم - أنه حتى إذا افترضنا درجة عالية من مرونات العرض، ونحينا جانبا القيود الهيكلية، فإن المشكلة الأساسية التى

تجابه البلاد النامية - ولا تتحدث عنها أو تشير اليها برامج البنك - هى التشوهات السعرية فى السوق العالمى ، التى لا تمكن البلاد النامية من الحصول على أسعار مناسبة لصادراتها. وهذه التشوهات تتمثل أساسا فى الحماية الداخلية ودعم الصادرات الزراعية ومختلف التدابير الأخرى التى تطبقها الدول الصناعية تجاه القطاع الزراعى فيها ، فضلا عن تأثير الشركات الاحتكارية دولية النشاط على تحديد أسعار المنتجات الزراعية التى تصدرها البلاد النامية . والتناقض الصارخ هنا ، هو أنه بينما يسعى إطار السياسات لبرامج التكيف الهيكلى إلى خلق حالة من المنافسة الكاملة ونقاء الأسواق (بإلغاء التدخل الحكومى) داخل البلاد النامية إلا أن السوق العالمى الذى تتعامل معه هذه البلاد يظل فى النهاية سوق القلة المحتكرة ، الأمر الذى يضع البلاد النامية فى موقع ضعيف وغير متكافئ فى هذه السوق . كما أن الإفراط فى تصدير المحاصيل من شأنه أن يؤدى الى تردى أسعارها فى السوق العالمى (وهو أمر تستفيد منه الرأسمالية العالمية). أما إذا أخذنا القيود الهيكلية بعين الإعتبار ، وفى مقدمتها قيود الموارد الزراعية (المياه والأراضى الصالحة للزراعة) فإن زيادة المساحات المخصصة لمحاصيل التصدير ، ستكون بلا شك على حساب المحاصيل الغذائية (مما يعقد مشكلة الأمن الغذائى) وعلى حساب المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية .

والنتيجة التى نخلص اليها من هذا التحليل ، أنه من الصعوبة بمكان أن نتصور إمكان حل أزمة الزراعة فى البلاد النامية بإستبعاد الدولة والاعتماد على آليات السوق. فبدون دور فاعل وقوى من جانب الدولة ، وبالذات فى مجال الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية للزراعة والدعم المالى ، لا يمكن حل هذه الأزمة . وليس من قبيل المصادفة أنه حتى فى أعرق الدول الصناعية ، ورغم الليبرالية المطبقة فيها ، فإن القطاع الزراعى مازال يحظى بالدعم المستمر من جانب (الدولة أنظر الجدول رقم ٤-٤). وعليه ، فإن ما ترسمه برامج قروض التكيف الهيكلى للبنك الدولى من وعود ورديه لزيادة الإنتاج الزراعى من خلال الإعتماد المطلق على آليات السوق ، وإبعاد الدولة عن التدخل فى القطاع الزراعى ، ليست سوى أضغاث أحلام .

ونعود الآن لتساؤلنا الرئيسى عن تأثير شروط قروض التكيف الهيكلى على الأوضاع الإجتماعية بالريف . وهنا تنبغى الإشارة إلى أن رصد هذا التأثير يجب أن يعتمد على التحليل الملموس للواقع الملموس . بيد أنه رغم أن البلاد النامية تتباين فيما بينها من حيث حدة الأزمة الزراعية وطبيعة المشكلات التى تجابهها ، والأشكال المختلفة التى

جدول رقم (٤-٤)

الدعم الذى تقدمه حكومات الدول الرأسمالية الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للزارعة فى الفترة ١٩٨٦ -١٩٨٩ ببلايين الدولارات

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ مقدرة	١٩٨٩ تنبؤ
أستراليا :				
القيمة الصافية	١ر٣٧	١ر١٨	١ر٣١	١ر٣٠
نسبة مئوية	١٠ر٠٪	١٠ر٠٪	١٠ر٠٪	١٠ر٠٪
دول الجماعة الأوربية :				
القيمة الصافية	٦٢ر٤١	٦٨ر٣٩	٦٢ر٤٥٪	٥٣ر٠٢
نسبة مئوية	٥٠ر٠٪	٤٨ر٠٪	٤٣ر٠٪	٣٨ر٠٪
اليابان :				
القيمة الصافية	٣٤ر١٢	٣٥ر٣١	٣٧ر٠٧	٣٣ر٦٩
نسبة مئوية	٧٥ر٠٪	٧٦ر٠٪	٧٥ر٠٪	٧٢ر٠٪
الولايات المتحدة الأمريكية :				
القيمة الصافية	٤٤ر٦٨	٤٥ر٦٣	٣٩ر٣١	٣٢ر٢٦
نسبة مئوية	٤٢ر٠٪	٤٠ر٠٪	٣٥ر٠٪	٢٧ر٠٪
متوسط الدول الأعضاء في OECD				
القيمة الصافية	١٦٣ر٢١	١٧٣ر٣٠	١٦٣ر٠	١٤١ر١٨
نسبة مئوية	٥١ر٠٪	٤٩ر٠٪	٤٥ر٠٪	٣٩ر٠٪

Source: United Nations, Economic Commission for Africa, *African Alternative Framework to Structural Adjustment Programmes For Socio-Economic Recovery and Transformation,* Selected Policy Instruments, Addis Ababa, June 1991, p. 43.

تعبر بها هذه الأزمة عن نفسها ، إلا أنه من الممكن ، نظريا ، إجراء اشتشراف عام لطبيعة النتائج المتوقعة لتلك البرامج على هذه الأوضاع . وهنا علينا أن نجرى تفرقة بين فقراء الفلاحين وصغار الملاك والحائزين وكبار ملاك الأراضى .

وفيما يتعلق **بفقراء الفلاحين** ، الذين يشكلون الكتلة الأساسية من سكان الريف (أنظر الجدول رقم ٤-٥) فإنهم يتمثلون فيمن لا يملكون أو يحوزون أرضا . وهم يعتمدون فى حياتهم على بيع قوة عملهم بشكل موسمى أو دائم . وهم عادة يعملون فى أراضى الغير ، ويزاولون أى عمل بالقرى يكفل لهم الرزق . ومن الشائع هنا ، أن يزاول الفرد أكثر من مهنة (الزراعة ، الصيد ، الخدمات ...). ومستوى معيشتهم بالغ التدهور من حيث المأكل والملبس والمأوى ، وتشيع بينهم الأمية والأمراض . كما ترتفع نسبة الوفيات بين أطفالهم . ومن الأمور الشائعة بين صفوف هذه الشريحة الاجتماعية ظاهرة عمل الأطفال والنساء . وحينما تصاعدت حدة الأزمة الاقتصادية فى البلاد النامية فى ربع القرن الماضى ، هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى المدن للاشتغال فى أعمال البناء والتشييد والأنشطة الهامشية فى القطاع غير الرسمى . والبعض منهم هاجر للعمل بالدول المجاورة.

وهؤلاء يتأثرون كثيرا ببرامج التكيف الهيكلى. فإرتفاع أسعار الطعام، بعد إلغاء الدعم والتسعير الحكومى للسلع الاستهلاكية ، يضر بهم أيماء ضرر ، خاصة إذا ما علمنا أن نسبة إنفاقهم على الغذاء تتجاوز ٨٠٪ من إجمالى دخلهم . أضف إلى ذلك ، أن تقليص حجم الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية ، مثل التعليم والصحة ومشروعات تنمية الريف، تؤثر عليهم سلبيا بشكل واضح . كما أن الانكماش الذى يصاحب تطبيق هذه البرامج يسد عليهم أبواب الرزق فى المدن ، حيث تضيق قدرة قطاع البناء والتشييد والأنشطة الهامشية بالمدن عن استيعاب من يهاجرون منهم إلى المدن. ولهذا يتحول الكثير منهم الى معدمين يعيشون تحت خط الفقر المطلق . ويعترف البنك الدولى أن هؤلاء يكونون ضمن ضحايا برامج التكيف [٩٦] .وحيث أنه لا توجد أصول أو مدخرات تملكها هذه الشريحة ، فإن قدرة أعضائها على مقاومة التدهور فى أحوالهم الصحية والغذائية والمعيشية هى قدرة هشة للغاية . ولهذا يتحول عدد كبير منهم إلى إرتكاب الجريمة ، والتسول ، والاعمال غير المشروعة . وهم بيئة خصبة للاستقطاب من قبل الجماعات، العرقية والطائفية المتطرفة. ويزيد من قتامة الصورة بالنسبة لهذه الشريحة، أن الكتلة العريضة التى تمثلها من سكان الريف، لا تجد من يعبر عن مشكلاتها، ويدافع

جدول رقم (٤-٥)

الفقر الريفي والحضري في عقد الثمانينات في عدد من الدول النامية

المنطقة والبلد	عدد السكان الريفيين بوصفهم نسبة مئوية من الإجمالي	الفقراء الريفيون بوصفهم نسبة مئوية من الإجمالي	وفيات الأطفال (بالألف من المواليد الأحياء)		إمكانية الوصول الى المياه المأمونة (نسبة مئوية من السكان)	
			ريفيون	حضريون	ريفيون	حضريون
أفريقيا جنوب الصحراء						
كوت دوفوار	٥٧	٨٦	١٢١	٧٠	١٠	٣٠
غانا	٦٥	٨٠	٨٧	٦٧	٣٩	٩٣
كينيا	٨٠	٩٦	٥٩	٥٧	٢١	٦١
أسيا						
الهند	٧٧	٧٩	١٠٥	٥٧	٥٠	٧٦
اندونيسيا	٧٣	٩١	٧٤	٥٧	٣٦	٤٣
ماليزيا	٦٢	٨٠	..	..	٧٦	٩٦
الفلبين	٦٠	٦٧	٥٥	٤٢	٥٤	٤٩
تايلند	٧٠	٨٠	٤٣	٢٨	٦٦	٥٦
أمريكا اللاتينية						
غواتيمالا	٥٩	٦٦	٨٥	٦٥	٢٦	٨٩
المكسيك	٣١	٣٧	٧٩	٢٩	٥١	٧٩
بنما	٥٠	٥٩	٢٨	٢٢	٦٣	١٠٠
بيرو	٤٤	٥٢	١٠١	٥٤	١٧	٧٣
فنزويلا	١٥	٢٠	..	..	٨٠	٨٠

المصدر : البنك الدولي- تقرير التنمية في العالم ١٩٩٠ (الفقر) ،الطبعة العربية ، ص ٤٧

عن مصالحها ، بسبب ضعف الحركة السياسية فى الريف وعدم نمو وعيهم الطبقى وغياب الأحزاب أو الإتحادات الفلاحية الفاعلة التى تعبر عنهم .

أما عن **صغار الملاك والحائزين** ، الذين يملكون أو يستأجرون قطعا صغيرة من الأراضى الزراعية (عادة لا تكفى للوفاء بالإنتاج الضرورى لأسرهم) فهم عادة ما يجمعون بين العمل والملكية . أى عمل أفراد الأسرة فى أراض يملكونها أو يستأجرونها، وهم يفتقرون إلى رأس المال ، ومن ثم يلجأون إلى الإقتراض لتمويل العمليات الجارية للإنتاج الزراعى . كما تتميز الفنون الانتاجية المستخدمة فى أراضيهم بالتخلف الشديد وتتسم بغلبة عنصر العمل الكثيف . ورغم استقلالهم النسبى المحدود ، إلا أنهم فى كثير من الدول النامية ، كانوا يعتمدون غالبا على الدولة ومساندتها لهم فى مجال تقديم القروض الميسرة والمدخلات الوسيطة ، ذات الأسعار المعقولة ، والإرشاد الزراعى ، ويستفيدون عموما من الاستثمارات العامة فى الزراعة . ولكنهم كانوا يتعرضون للإستغلال من خلال علاقات التسويق وحلقات الوساطة التى تبخس أسعار منتجاتهم .

وسوف يتأثر هؤلاء تأثرا شديدا بإجراءات التكيف الهيكلى عبر قناتين متناقضتين فى الأثر . فمن ناحية ، من المتوقع أن يستفيد هؤلاء من إلغاء التسعير الحكومى للمنتجات الزراعية ، وترك ذلك لآليات العرض والطلب ، ومن إلغاء التوريد الحكومى وتحديد التركيب المحصولى للأراضى . ومن المنتظر أن ترتفع الأسعار النهائية لمنتجاتهم . بيد أنه ، فى المقابل ، تعمل القناة الثانية فى الإتجاه المضاد ، فإلغاء القروض الميسرة ، والدعم الحكومى للمدخلات الزراعية ،والإحتكار المحتمل فى استيراد وتوزيع المستلزمات السلعية المستوردة ..كل ذلك سيؤدى الى ارتفاع شديد فى متوسط تكاليف الإنتاج الزراعى . وإذا لم يواكب ذلك ، إرتفاع مناظر فى الإنتاجية أو فى الأسعار النهائية التى يبيعون بها منتجاتهم فمن المتوقع أن تتدهور دخولهم الصافية .

أما فيما يتعلق باحتمالات النمو المناظر الذى يجب أن يحدث فى الإنتاجية لتعويض تكاليف الإنتاج المتزايدة ، فهى احتمالات تقترب من الصفر ، لأن ذلك يرتبط بتطوير قوى الإنتاج ، واستخدام الالات والبذور المحسنة وأساليب الرى والصرف المتقدمة. وهى أمور يعجز هؤلاء عن تمويل كلفتها المتزايدة .

وفيما يتعلق بإمكانية مقابلة إرتفاع الأسعار النهائية للمنتجات الزراعية لمواجهة تكاليف الإنتاج المتزايدة ، الناجمة عن برامج التكيف الهيكلى ، فهى تتوقف على إلغاء و/أو تقليص عمليات الوساطة والسمسرة التى يفقد من خلالها المنتج شطرا كبيرا من

السعر النهائى الذى تباع به المنتجات الزراعية . من هنا فمن المتوقع أن يستمر استغلال هؤلاء المنتجين عبر آليات السوق الطليقة وإبعاد الدولة من هذا المجال .

على أن أخطر ما يتهدد هذه الشريحة الاجتماعية - وتحديدا مستأجرى الأراضى - هى التعديلات التى تحدث فى العلاقة الإيجارية بين صاحب الأرض ومتسأجرها ، ومن خلال العمل على خلق سوق للأراضى الزراعية . ففى ظل ندرة الأراضى ، وزيادة الطلب عليها ، من المتوقع أن يتزايد حجم الريع الذى يؤول للمالك ، وسيكون ذلك على حساب الدخل الصافى لهذه الشريحة. وإذا أخذنا بعين الإعتبار، التزايد الكبير الذى سيحدث فى تكاليف الإنتاج ، فقد يضطر هؤلاء إلى ترك أراضيهم وانضمامهم إلى العمال الزراعيين المعدمين. ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى زيادة تركز الملكية [٩٧] واتساع قاعدة الفقراء (تزايد سوق العمل) واحتدام التمايز الاجتماعى بالريف. ويزيد الطين بلة، إلغاء دعم مواد الطعام وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية .

أما صغار الملاك ، فإنه على الرغم من عدم معاناتهم من تعديل إيجارات الأراضى الزراعية (لأنهم يملكون الأراضى أصلا) إلا أن جميع الآثار السلبية التى سيعانى منها صغار الحائزين والتى سلفت الإشارة اليها ، سوف تنسحب عليهم أيضا . بيد أنهم ربما يستفيدون ، إذا عمدوا إلى زراعة محاصيل نقدية ، من ذلك النوع الذى لا يحتاج إلى تمويل كبير ومدخلات غالية السعر (النباتات الطبية والعطرية وبعض الفواكه) إذا كانت طبيعة أراضيهم تسمح بذلك . وقد يضطر هؤلاء ، فى الحالات التى تتدهور فيها دخولهم الصافية ، إلى بيع حيازاتهم الصغيرة ، خاصة بعد إرتفاع أسعار الأراضى،والتحول الى أنشطة أخرى . كما أن ثمة احتمالات قوية لأن يفقدوا ملكية أراضيهم فى حالة رهنها وعدم القدرة على الوفاء بديونهم .

أما عن تأثير تلك البرامج على **الفلاحين الأغنياء** من ذوى المزارع المتوسطة والكبيرة فالأمور تبدو مختلفة . فمن ناحية سيستفيد هؤلاء من تعديل العلاقة الإيجارية إذا كانوا يؤجرون أراضيهم للغير . كما أن خلق سوق للأرض بعد ترك تلك العلاقة الايجارية لتتحدد فى ضوء آليات السوق ، وأخذا بعين الإعتبار ، الزيادة المستمرة فى الطلب على الأراضى ، فإن مستوى الإيجارات سوف يرتفع الى الحد الذى يمكنهم من الحصول على نصيب متزايد من الناتج الصافى للزراعة . أما إذا كانوا يزرعون أراضيهم لحسابهم (باستخدام العمل الأجير) فإنهم على الرغم من الزيادة التى ستطرأ على تكاليف الإنتاج من وراء هذه البرامج فإن قدرتهم التمويلية تمكنهم من مواجهة هذه الزيادة والعمل

على النهوض بالإنتاجية من خلال استخدام الميكنة الزراعية والبذور والأسمدة المحسنة . كما أنه نظرا لاتساع مساحة مزارعهم فإنهم بالطبع يستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير ، وغالبا ما تكون لهذه الشريحة قدرة على الاتصال بالأسواق بشكل مباشر ، من خلال رأسمالها المستثمر فى مشروعات النقل والحفظ والتخزين ، وبالتالى يتمكنون من الاستفادة من ارتفاع الأسعار النهائية للمنتجات الزراعية [٩٨] . وعموما ، فإنه من المتوقع ، فى ضوء اتساع سوق العمل وسوق الأرض أن يتسع نطاق الرأسمالية فى الريف، بتزايد تركز الملكية داخل هذه الشريحة وتزايد استثماراتها فى الزراعة والخدمات المكملة لها . كما أن الترحيب بروؤس الأموال الأجنبية فى القطاع الزراعى ، مع المزايا التى توفرها الحكومات لها ، قد يشجع الشركات متعددة الجنسية للدخول فى هذا القطاع.

وعلى أيه حال ، فإنه فى ضوء ما توفره ليبرالية برامج التكيف من مزايا لطبقة أغنياء الريف (من كبار ومتوسطى الملاك) فإن هذه الشريحة الاجتماعية ستعتبر من مؤيدى تلك البرامج وتدخل ، من ثم ، ضمن التحالفات الاجتماعية التى تعتمد عليها سلطة الدولة .

٥ - التأثير على المهمشين (العمالة الرثة) :

نقصد بالمهمشمين فى هذا الخصوص ، تلك الأعداد الكبيرة من العمالة التى تعمل فى الحضر ، فيما يسمى بالقطاع غير الرسمى ، وهو القطاع الهلامى الذى يعج بألوان عديدة من الأنشطة التافهة ، المولدة للرزق للفقراء المعدمين الذين يعيشون بالمدن الرئيسية. والمشتغلون فى هذا القطاع يعملون لحساب أنفسهم وإن كان ذلك لا يمنع من وجود ظاهرة العمل الأجير ، وبخاصة فى الورش والحرف الصغيرة والصناعات اليدوية . وقد اتسع هذا القطاع ليشمل عمل الرجال والأطفال والنساء ، بل وحتى المعدمين من كبار السن . والدخل المكتسب ، فى هذا القطاع منخفض وغير مأمون . والمشتغلون فيه يمثلون أغلبية فقراء المدن . وغالبا لا يحتاج مزاولة العمل فى هذا القطاع إلى رأسمال أو أصول إنتاجية سوى قوة العمل المبذولة . ويغلب على هذا القطاع نمط "منشآت الشخص الواحد" وأرباب الأعمال الصغار الذين يستخدمون عددا محدودا من الصبية تحت التمرين (عادة من الأقارب والمعارف) . وأغلب الأنشطة فى هذا القطاع لا يخضع لقوانين العمل الحكومية ، وليست هناك قيود تذكرعلى مزاولتها ، وإن كان الكثير ممن يعملون فيها يدفعون الضرائب والرسوم (مثل رسوم ترخيص الورش الصغيرة والباعة الجائلين فى الشوارع).[٩٩] والأنشطة فى القطاع الهامشى على درجة عالية من التنوع . فهى تضم بيع السلع

الإستهلاكية على أرصفة الشوارع ، كالأطعمة والملابس ولعب الأطفال والسجائر والسلع المستعملة ، وأعمال التشييد والبناء والصيانة ، وخدمات النقل ، وجمع القمامة وفرزها ، وتنظيف السيارات ، وأعمال الحراسة ، وورش تصليح السيارات،وأعمال السباكة والحدادة والنجارة وكى الملابس ، والخدمة بالمنازل ، والباعة الجائلين ...الخ . ويضيف البنك الدولى إلى ذلك أعمال الشحاذة والبغاء والنشل [١٠٠].

وطبقا لبيانات البنك الدولى ، وجد فى البرازيل ، أنه فى عام ١٩٨٥ أن ٧٥٪ من الأسر الفقيرة يعملون فى هذا القطاع . وفى باكستان يعمل ما يقرب من نصف فقراء الحضر فى أنشطة هذا القطاع . ولا تختلف الصورة كثيرا عن سائر الدول النامية الأخرى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بل حتى فى الدول المصنعة حديثا فى جنوب أسيا[١٠١] . وعموما فقد كان هذا القطاع ، حتى عهد قريب ، يستوعب ، بهذا القدر أو ذاك، العمالة الريفية المهاجرة للمدن، فضلا عن الفقراء والمعدمين الذين يعيشون أصلا بالمدن. ونظرا لتضخم هذا القطاع ، من حيث كثرة العمالة التى يعج بها ، فقد خرجت علينا أدبيات التنمية الغربية فى السبيعينات والثمانينات بضجة مفتعلة ، حول أهمية هذا القطاع فى مواجهة مشكلات البطالة، بل وقدرته على حل كيثر من معضلات التنمية. ونشأت حوله أوهام كثيرة فى مدى قدرته على توليد فرص التوظف كبديل لمشروعات التنمية الكبرى والاستثمارات العامة والتدخل الحكومى. والواقع، أن التضخم الذى حدث فى هذا القطاع ، وبخاصة فى السبعينات والثمانينات ، فى غالبية الدول النامية،لم يكن يعكس ديناميكية وأهمية هذا القطاع ، بقدر ما كان يعكس فشل أنماط التنمية التى انتهجتها هذه البلاد وعجزها عن توليد فرص الدخل والتوظف والإعاشة للسكان الذين ينمو عددهم بمعدلات كبيرة . ولكن ، أيا كان الأمر، فإن النمو فى القطاع الهامشى يعتمد على عوامل كثيرة ، أهمها ، هو النمو المتحقق فى باقى فروع الاقتصاد القومى . ولهذا فعندما تعرضت اقتصاديات هذه البلاد لموجة من الكساد ، فى الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات (بفعل تفاقم أزمة الديون الخارجية والركود فى الاقتصاد العالمى) سرعان ما انخفضت الدخول الحقيقية لساكنى المدن ، وقل، من ثم، انفاقهم على الخدمات التى يقدمها هذا القطاع الذى شهد نتيجة لذلك ركودا واضحا .

وقد تأثر العاملون فى القطاع الهامشى سلبيا بالإجراءات والسياسات التى انطوت عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى. فارتفاع أسعار الطعام بعد إلغاء الدعم ، وزيادة الأثمان التى يبيع بها القطاع العام منتجاته ، قد خلقت مصاعب شديدة فى تأمين القوت

الضرورى للعاملين فى هذا القطاع. ناهيك عن تأثير خفض الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الصحة، المرافق العامة، الإسكان الشعبى ..) وما ولده ذلك من تدهور فى مستوى معيشة هذه الشريحة الاجتماعية . كما أن زيادة أسعار الكهرباء والغاز الطبيعى والبنزين والمواد الخام وأسعار النقل وضرائب المبيعات ، قد أضرت بالمئات من المنشأت الصغيرة التى تعمل فى مجال الصناعات اليدوية والحرفية، فى الوقت الذى انخفض فيه الدخل الحقيقى للطبقة المتوسطة بالمدن ، وهى الطبقة التى تستهلك بشكل رئيسى خدمات هذا القطاع. من هنا، فإن قدرة هذا القطاع على "تحميل" المستهلك النهائى عبء هذه التكاليف أصبحت محدودة جدا. أضف إلى ذلك، أنه لدى سعى حكومات البلاد النامية إلى زيادة الضرائب والرسوم ، حسبما اقتضته برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، زاد العبء الضريبى على المشتغلين فى هذا القطاع وانخفض الدخل الصافى لهم، كما زادت القواعد التنظيمية التى يتعين أن يخضع لها المشتغلون فى أنشطة هذا القطاع [١٠٢]. ومع الكساد الذى نجم عن هذه البرامج، انخفض الطلب الحضرى عموما على خدمات هذا القطاع ، وأصبح من العسير على كثير من المشتغلين فى هذا القطاع تأمين رزقهم الضرورى .ولهذا أصبح الكثيرون منهم عاطلين ومتسولين ، ونمت بين صفوفهم ميول العنف والتطرف وارتكاب الجريمة (السرقة ، تجارة المخدرات ... إلخ). وفى بعض الحالات ، اضطر عدد من المشتغلين فى أنشطة هذا القطاع ، ذوى الأصول الريفية ، الذين كانوا قد هاجروا من الريف إلى المدن ، اضطروا الى العودة إلى قراهم ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الجيش الإحتياطى للبطالة بالريف. وباختصار يمكن القول ، إن فقراء المدن ، ممن يعلمون فى هذا القطاع - وعددهم ليس قليلا - هم أكثر ضحايا برامج التثبيت والتكيف الهيكلى .

خلاصة عامة :

هكذا يتضح لنا أن التأثيرات التى تحدثها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على الأوضاع الطبقية والاجتماعية بالبلاد النامية ، تتفاوت بحسب الطبقة ووزنها الاقتصادى والاجتماعى ، بل وبحسب الشرائح الاجتماعية التى تندرج تحت الطبقة (أنظر خلاصة مركزه لهذه التأثيرات فى الجدول رقم ٤-٦) . وهذه التأثيرات ، نظرا لحدتها وطابعها الشامل ، فإنها أحدثت وستحدث فرزا واضحا داخل البنية الطبقة للمجتمع . وقد يوحى تحليلنا بتجانس مجتمعات الدول الدول النامية ، بينما أن هذا التجانس يصعب تصور وجوده . ولهذا ، نكرر ، كما قلنا سابقا ، إن الرصد الدقيق لتلك الآثار يتطلب تحليلا

جدول رقم (٤-٦)

مصفوفة الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى من حيث تأثيرها على الطبقات والشرائح الاجتماعية

الطبقة وشرائحها	عناصر السياسية المفيدة لمصالح الطبقة	عناصر السياسية الضارة لمصالح الطبقة	الأثر الصافى	ردود فعل الطبقة وشرائحها
الطبقة البرجوازية : *البورجوازية الصناعية	الإعفاءات الضريبية ، إلغاء الرقابة على الأسعار، الخصخصة ، تعديل قوانين العمل والأجور ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال.	زيادة أسعار الفائدة ، إرتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، زيادة كلفة الواردات الوسيطة، ضرائب المبيعات، السقوف الأئتمانية ، تحرير التجارة الخارجية	ساء	إفلاس وغلق بعض المشروعات ، التحول الى أنشطة أخرى ، خفض الأستثمار الخاص الصناعى.
*البوراجوازية التجارية ١- تجار المنتجات المحلية	إلغاء التسعير الجبرى إلغاء الرقابة على الأسعار ، إلغاء التسويق الحكومى ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال.	تجميد الأجور ، وانكماش الطلب الإستهلاكى ، ضرائب المبيعات ، زيادة سعر الفائدة و أسعار الطاقةوالنقل	تحسن نسبيا	زيادة أنشطة المضاربات والسوق السوداء ، استثمار الأرباح فى أنشطة أخرى .
٢- تجار الاستيراد	إلغاء الحظر علي الواردات ، تحرير التعامل فى سوق الصرف، إلغاء الرقابة على الأسعار والتسويق الحكومي، خفض الضرائب على التجارة الخارجية.	تخفض قيمة العملة ، زيادة سعر الفائدة ، تجميد الأجور والمرتبات السقوف الأئتمانية زيادة ضرائب الاستهلاك .	تحسن	تمويل الشركات الأجنبية، عمليات المضاربة والتهريب ، استثمار الأرباح فى أنشطة أخرى.
٣- تجارالتصدير	تخفيض سعر الصرف إلغاء الرقابة على الصرف ، الغاء التسويق الحكومى .	زيادة سعر الفائدة والسقوف. الأئتمانية ، زيادة أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة ، زيادة أسعار الطاقة والنقل .	ساء	التوجه للسوق المحلى، تغيير طبيعة النشاط الاقتصادى .

تابع جدول رقم (٤-٦)

تابع مصفوفة الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي من حيث تأثيرها على الطبقات والشرائح الاجتماعية

الطبقة وشرائحها	عناصر السياسية المفيدة لصالح الطبقة	عناصر السياسية الضارة لصالح الطبقة	الأثر الصافي	ردود فعل الطبقة وشرائحها
٣- البورجوازية العقارية	تعديل العلاقات الإيجارية ، خفض الإنفاق الحكومي على الإسكان الشعبي ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال (التركات) بإلغاء الرقابة على الأسعار .	زيادة سعر الفائدة ، السقوف الائتمانية ، ارتفاع أسعار المواد الخام، ضريبة المبيعات	تحسن	المضاربة على الأراضي ، بناء المنازل الفاخرة، الإستثمار في أنشطة أخرى .
* الطبقة العاملة	الترحيب بالأستثمار الأجنبي وفتح المناطق الحرة وما يخلقه ذلك من فرص محدودة للإشتغال بها.	إلغاء الدعم وارتفاع أسعار الطعام، خفض الإنفاق الحكومي علي الخدمات الاجتماعية ، تعديل قوانين العمل ، تسريح العمالة، الخصخصة ، ارتفاع أسعار الطاقة والنقل ، ضريبة المبيعات ، تجميد الأجور، خفض التوظف الحكومي .	ساء جدا	مزاولة عمل إضافي، الإنتقال للعمل بالقطاع الهامشي ، السعي للهجرة للدول المجاورة،الإضرابات.
* الطبقة المتوسطة :				
١- الشريحة العليا	الترحيب بالإستثمار الأجنبي وما خلقه من فرص للعمل ، زيادة أسعار الفائدة زيادة الإستيراد الترفي، الخصخصة	زيادة الأسعار ، خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية	تحسن	استثمار المدخرات في أنشطة مختلفة ، زيادة أسعار المهني، الاشتراك في ملكية القطاع العام .
٢- الشريحة المتوسطة		إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطعام ، تجميد المرتبات ، بيع القطاع العام، تسريح العمالة ، خفض العمالة والإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية ،تعديل العلاقات الإيجارية ، الخصخصة .	ساء	فك المدخرات وتسييلها ، العمل الإضافي، السعي للهجرة ، تفشي الرشوة والإفساد الإداري.

تابع جدول رقم (٤-٦)

تابع مصفوفة الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي من حيث تأثيرها على الطبقات والشرائح الاجتماعية

الطبقة وشرائحها	عناصر السياسية المفيدة لمصالح الطبقة	عناصر السياسية الضارة لمصالح الطبقة	الأثر الصافى	ردود فعل الطبقة وشرائحها
٣- الشريحة الدنيا		إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطعام ، تجميد الأجور ، بيع القطاع العام وتسريح العمالة ، ضريبة المبيعات، خفض الإنفاق الحكومى على الخدمات ، الخصخصة ، تعديل العلاقة الإيجارية .	ساء جدا	العمل الإضافى، الدخول إلى القطاع الهامشى، السعى للهجرة للخارج، الرشوة، التطرف.
الفلاحون وملاك الأراضى				
١- فقراء الفلاحين :		إلغاء الدعم وارتفاع أسعار الطعام، خفض الإنفاق الحكومى على الخدمات الإجتماعية، ضريبة المبيعات	ساء جدا	زيادة الهجرة للمدن والعمل بالقطاع الهامشى السعى للهجرة.
٢- صغار الملاك والحائزين	إلغاء التسعير الحكومى والتوريد الإجبارى ومؤسسات التسويق العامة. إطلاق آليات الأسعار .	إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والائتمان الميسر ، زيادة أسعار الطاقة والنقل ، تعديل العلاقة الإيجارية للحائزين .	ساء	زراعة محاصيل أقل تكلفة ،زيادة إنتاج المواد الغذائية.
٣- كبار ملاك الأراضى	تعديل العلاقة الإيجارية ، إلغاء التسعير الحكومى والتوريد الإجبارى وإلغاء مؤسسات التسويق العامة، خفض الضرائب على رؤوس الأموال (ضريبة التركات)	زيادة سعر الفائدة والطاقة ومستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة .	تحسن	الميكنة ، شراء المزيد من الأراضى ، الدخول فى أنشطة أخرى.
المهمشون :		إلغاء الدعم ، وزيادة أسعار الطعام، وخفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، زيادة أسعار الطاقة النقل وزيادة الضرائب	ساء جدا	التسول ، العودة الى الريف ، الجريمة ، التطرف..

ملموسا للواقع الملموس . ولهذا يجب النظر إلى تحليلنا السابق على أنه مجرد تحليل عام وتجريدى (بل وناقص فى بعض الأوجه) .وقد غامرنا بالقيام به فى محاولة إجتهادية لفهم آثار "الروشتة العامه" التى تتضمنها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لكل هذه البلاد بالرغم من عدم تجانسها ، وهو الأمر الذى يعكس الطابع الإيدولوجى والشمولى لتلك البرامج . وعلى أية حال ، فإن النتيجة المستخلصة من تحليلنا تشير إلى أن قلة قليلة من الشرائح الاجتماعية ، داخل بعض الطبقات ، هى التى تستفيد من سياسات هذه البرامج، وهى ، تحديدا ، الشريحة العليا من البورجوازية وشريحة التجار المشتغلين بالإستيراد وممثلى الوكالات والشركات الأجنبية وكبار ملاك الأراضى والعقارات . وتلك الشرائح التى تستفيد من هذه البرامج يمكن النظر اليها على أنها تمثل التحالف الاجتماعى الجديد الذى تستند عليه تلك البرامج .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن خبراء البنك الدولى يشيرون ، صراحة ، إلى أهمية وجود هذه التحالفات الاجتماعية عند تبنى وتنفيذ تلك البرامج ، باعتبارها تمثل قاعدة القوى السياسة التى تتحمس لهذه البرامج . ففى التقرير الذى أصدره البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٠ ، يذكر البنك صراحة : "وربما توقف نجاح تدابير التكيف على إمكان قيام إئتلافات من المستفيدين" . ويشير فى ذلك على سبيل المثال إنه "فى الأرجنبتين وبيرو وشيلى اعتمد نجاح الإصلاحات الضريبية وغيرها من الإصلاحات السياسية على موقف العمال ذوى الياقات البيضاء والمهنيين والبيروقراطين وصغار رجال الأعمال ومتوسطيهم" .(١٠٣)

أما القاعدة العريضة والساحقة من الطبقات والشرائح الاجتماعية ،فيصيبها الضرر المؤكد، بهذا القدر أو ذاك ، من حزمة سياسات تلك البرامج .من هنا ثمة تناقض هام ينشأ بين القاعدة العريضة من السكان التى تدفع ثمن هذه البرامج، وبين تلك القلة القليلة التى تجنى ثمار التحولات الجذرية لتلك البرامج . والسيطرة على هذا التناقض لصالح هذه القلة سيكون هو الطابع المميز للدور الذى تلعبه الدولة وأجهزتها خلال فترة هذه البرامج . أما ما تطلقه أجهزة الإعلام من صفات الحرية والديموقراطية على هذه التحولات ، وأن الجميع يستفيدون منها ، فلن يغير من الحقيقة شيئا ، وهو أن تلك البرامج منحازة لرأس المال وذات طابع عدائى لعنصر العمل .

ويشير أ. فوكسلى A.Foxley ول .هويتهيد L. Whitehead من خبرة الدراسات التى تجمعت من البعد السياسى لبرامج التثبيت الاقتصادى فى دول أمريكا

اللاتينية إلى أن تطبيق سياسات التثبيت كانت أمرا ممكنا فى هذه الدول فى ظل سياق سياسى أسمياه "الديكتاتورية المعادية للشعبوية" (١٠٤) والمقصود بالشعبوية هنا Populism السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجتها دول أمريكا اللاتينية قبل الأخذ بهذ البرامج والتى كانت تعتمد على مجموعة من السياسات الإصلاحية المستندة إلى تأييد الطبقات الشعبية والشرائح الإجتماعية الدنيا والتى استهدفت زيادة فرص التوظف للطبقة المتوسطة وللعمال وما ارتبط بها من زيادة كبيرة فى الإنفاق العام الموجة للخدمات الاجتماعية . ولما كان الطابع الاجتماعى لبرامج التثبيت والتكيف يختلف كلية عن الطابع الاجتماعى للشعبوية (من حيث زيادة الأعباء على الطبقة المتوسطة والعمال ومحدودى الدخل) وفى ضوء الصرامة الشديدة التى تتميز بها هذه البرامج وسرعة تطبيقها طبقا لجدول زمنى ، فقد كان هناك ارتباط بين تنفيذ تلك البرامج والإنقلابات العسكرية والسياسية التى حدثت فى كثير من هذه الدول (فى البرازيل عام ١٩٦٤ ، وفى الأرجنتين عام ١٩٦٧ ، وفى شيلى عام ١٩٧٣) . ومن هنا أيضا كانت الصلة بين الإصرار على تنفيذ تلك البرامج وسياسات القمع الوحشية ومعاداة الديموقراطية التى مارستها السلطات الجديدة ضد الطبقات والشرائح الاجتماعية المتضررة من هذه السياسات.وهى السياسات التى لقيت ترحيبا واسعا من الشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى (١٠٥) .

ورغم الفشل الذى منيت به تلك البرامج فى العديد من الدول النامية ، فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أنها صممت بطريقة تعسفية وعامة للتعامل مع مشكلات موازين المدفوعات (التى لم يثبت أنها حلت أو تحسنت (١٠٦)) ولم تتعرض أصلا لجوهرة مشكلة التخلف والتبعية والاختلالات الحقيقية التى تعوق حركة هذه البلاد على طريق النمو والتقدم الاجتماعى ، ورغم الآثار الاجتماعية وكثرة الضحايا لهذه البرامج، فإن أنصار الصندوق و البنك الدوليين كانوا يعللون هذا الفشل برد جاهز دوما ، وهو إما أن تلك الدول قد تأخرت فى إجراء "الإصلاحات الاقتصادية" ولهذا كانت النتائج محبطة ويحتاج الأمر ، من ثم ، مزيدا من الإصلاحات ، وإما أن هذه الدول إفتقدت الارادة السياسية الكافية لنفيذ تلك البرامج بصرامة شديدة وأيا كان الثمن ، لأنه لا يوجد إصلاح بلا ثمن . وهو تفسير ساذج للأمور ولا يقوى على النقد .

■ ■ ■

بدلا من الخاتمة

وبعد ...

قد يسألنى القارئ الآن : ولكن ما الذى تود أن تنتهى إليه من كل هذا التحليل ؟ وقبل أن أجيب على هذا السؤال ، أود أولا الإشارة ، إلى أن محور إهتمامى فى هذه الدراسة كان هو البحث فى مساحة مجهولة ، لم يعط لها الباحثون حقها فى التحليل رغم خطورتها ، وهى مسألة الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى . وقد دفعنى إلى ذلك ، أن أية إطلالة على ركام الدراسات العديدة التى تمت عن هذه البرامج فى السنوات الأخيرة تجعلنا ندرك ، على الفور ، ما اتسمت به من تركيز مفرط على المتغيرات الفنية التى انصبت عليها هذه البرامج (الادخار ، الاستثمار ، ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة العامة ، سعر الفائدة وسعر الصرف ... إلخ) وأهملت القضايا الاجتماعية والسياسة إهمالا تاما . وهى قضايا نعتبرها لا تقل أهمية عن المتغيرات الفنية ، نظرا لخصوصية الأوضاع الاجتماعية شديدة التردى فى هذه البلدان ، ولأن البشر هم فى النهاية وسيلة الإصلاح وغايته ، ومن ثم لا يمكن معاملتهم معاملة الجماد ، أو أن نعتبرهم حقول تجارب دون أن نعبأ بمطالبهم الضرورية والمشروعة . أليست "التنمية البشرية" التى تعالج الآن تحت المصطلح المبتذل : (رأس المال البشرى) والدفاع عن حقوق الإنسان والديموقراطية هى أهم ما تنبه له الأدب التنموى مؤخرا ؟

وأعود لسؤال القارئ ، وأشير الى النتائج التالية :

١- أن مضمون هذه الليبرالية التى إنطوت عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى هو ، فى النهاية : إضعاف قوة الدولة وإبعادها عن أية مشروع نهضوى عمدى يعكس استراتيجيات وأهداف التحرر من التبعية والاعتماد على الذات وتنويع القاعدة الإنتاجية وإدماج السكان فى الأنشطة الإنتاجية فى ضوء عدالة اجتماعية . وإضعاف قوة الدولة هنا هو المدخل الأساسى لإعادة دمج الإقتصاد المحلى فى السوق الرأسمالى العالمى .

٢- إن إضعاف قوة الدولة ، بإبعادها عن التدخل فى النشاط الاقتصادى والاعتماد على آليات السوق المشوهة وخفض إنفاقها العام الجارى والإستثمارى ، يعنى فى

نفس الوقت إضعاف لرأس المال المحلى ، بحيث يكون هذا الأخير عرضة للابتلاع من جانب رأس المال الأجنبى (١٠٧) والعمل كذيل لهذا الأخير . وهذا ما نراه واضحا فى النزعة الكسادية التى تنطوى عليها تلك البرامج (تحجيم الطلب والسوق المحلى) وفى الأخطار التى تهدد الصناعة المحلية بعد تحميلها بأعباء شديدة "وتحرير" التجارة الخارجية . كما نراه أيضا فى نقل ملكية المشروعات العامة (الناجحة والخاسرة) لرأسمال الأجنبى . وإزاء ذلك يلجأ رأس المال الخاص المحلى للهروب الى الخارج(١٠٨) أو للعمل كشريك تابع أو ممثل للشركات الأجنبية .

٣- رغم أن الليبرالية الاقتصادية ترتبط فى الغرب الرأسمالى بالديموقراطية ، فإن ليبرالية برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ترتبط بالديكتاتورية ، فمع فداحة الآثار الاجتماعية شديدة الوطأة على الطبقة المتوسطة والعمال وصغار الفلاحين ، التى تنطوى عليها هذه البرامج ، ومع الإصرار على تنفيذ سياسات تلك البرامج، وفق أفق زمنى ضيق ، يكون هناك نزوع واضح لدى السلطة نحو الديكتاتورية وهو النزوع الذى يتجلى فى القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ومعارضة حق الشرائح والطبقات الاجتماعية المتضرره فى التعبير عن مصالحها والدفاع عنها . وهو أمر لا يخلق استقرارا ، لامن الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الاجتماعية أو السياسية . ومن هنا تكون مجتمعات هذه الدول عرضة للاضطربات الاجتماعية وأعمال العنف والتطرف.

٤- أن أخطر ما ينجم عن ليبرالية التثبيت والتكيف الهيكلى هو المساس الشديد بسيادة الدولة . فنظرا لطابع الصرامة الشديدة فى تنفيذ حزمة السياسات التى تشملها هذه البرامج ، التى تمتد من أكبر المسائل الى أصغر المسائل ، وتتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ، فإن عملية صنع القرار الاقتصادى تنتقل من مستواها الوطنى/المحلى الى المستوى العالمى ، وهو مستوى المنظمات الدولية ومانحى القروض والمستثمرين الأجانب . وهو أمر يزيد من ضعف الدولة.

٥- وتمثل الخصخصة Privatization ، التى تعد أحد النقاط الهامة التى لا يتهاون فيها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، الأساس الجوهرى الذى يؤدى إلى إضعاف الدولة فى البلاد التى ترضخ لهذه البرامج. فالخصخصة هى ، فى التحليل الأخير ، ليست إلا إعادة توزيع للثروة لصالح البورجوازية المحلية والأجنبية ، حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية

للقطاع الخاص ، بغض النظر عن هوية جنسيته . من هنا تجد الدولة نفسها قد سلب منها تلك القاعدة المولدة للموارد ، والتى كانت تعتمد عليها فى تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . وفى غالب الأحيان يكون البيع لحساب الدائنين والمستثمرين الأجانب ، الذين ستصبح لهم ، من الآن فصاعدا ، مصالح حيوية داخل هذه البلاد (١٠٩) .

٦- أن ما تسعى اليه المنظمات الدولية عند رسم وتصميم هذه البرامج للبلدان النامية ، لا يدفعها إلى ذلك غرض نبيل أو حماس منها فى أن تساعد هذه البلدان على التنمية والتصنيع والتحديث وزيادة مستوى معيشة شعوبها ، فخبرة التاريخ لا تشير ، لا من قريب أو بعيد ، إلى هذه الأمنيات ، وإنما يدفعها إلى ذلك تمثيلها لمصالح رأس المال الدولى (مصالح الدائنين والمستثمرين الأجانب). فمحصلة تنفيذ هذه البرامج تهدف فى النهاية إلى تقوية قدره الدولة على الوفاء بديونها الخارجية المتراكمة (التى أعيدت جدولتها) وقادرة على التعامل من جديد مع شروط أسواق النقد الدولية ، وفاتحة أبوابها لرؤوس الأموال الأجنبية بعد أن تكون قد خلقت المناخ المناسب لإرتفاع متوسط معدل الربح لهذه الأموال . وعند القيام بتحقيق هذه المهام،لابد من وجود تحالفات اجتماعية ، تتمثل فى القوى المستفيدة من تنفيذ هذه البرامج .

٧- أثبتت التجارب أن الليبرالية التى انطوت عليها هذه البرامج ، أنها ذات تأثير مدمر على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل . حيث ترتفع الأسعار بسرعة الصاروخ لتلحق بالأسعار العالمية ، فى الوقت الذى تتجمد فيه الأجور ، وتتدهور القوى الشرائية للناس ، ويتقلص حجم الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية ، وكل ذلك من أجل القضاء على فائض الطلب ليستعيد النظام توازنه الداخلى والخارجى . كما أن الركود المصاحب لتلك البرامج وحركة الإفلاسات التى يتعرض لها عدد كبير من المشروعات الإنتاجية (خاصة بعد تحرير التجارة) يدفعان بأعداد كبيرة من العاملين إلى جحيم البطالة دون سند لهم فى المعيشة . وبذلك تفقد "التنمية" - بأى معنى لها - أهم ما يمكن أن تستند عليه ، وهم البشر الذين تتزايد أميتهم وتسوء صحتهم وتتدهور ، وبالتالى إنتاجيتهم (١١٠) .

٨- أفرزت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى فى ضوء التحولات والتغيرات التى أحدثتها فى بنية مجتمعات البلاد النامية ، أفرزت تحالفا اجتماعيا ، يعتمد فى قاعدته على كبار التجار والمضاربين وأغنياء الريف وممثلى الوكالات والشركات الأجنبية ، فضلا عن النخب العليا من البيروقراطية فى أجهزة الدولة ، والتكنوقراط المرتبطين بالسلطة . وهذا التحالف قد أفرز عدة تجمعات ومنظمات ، سياسية واجتماعية ، للدفاع عن مصالحة ، وأصبح قريبا من سلطة الدولة ، تستمع له وتصغى "لنصائحه" وتلبى مطالبه . وفى مقابل هذا التحالف، هناك القاعدة العريضة من الطبقات والشرائح الاجتماعية التى اضيرت من إجراءات وسياسات هذه البرامج . وهى تتسم بالتفكك وعدم التنظيم وبالحركة العفوية ، ومن هنا يسهل إحتوائها والسيطرة عليها .

على أنه لئن كانت ليبرالية برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، هى مشروع الحلف الاجتماعى الجديد لدعم وتقوية مصالحة عبر التطلع للاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى من موقع تابع وضعيف ، فإن القاعدة العريضة من الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى تحتاج لصياغة مشروعها البديل الذى يكفل لها التحرر من الفقر والبطالة والجهل والتهميش المستمر لحياتها وأوضاعها المعيشية .

وليس من الوارد هنا أن أعرض لوصفة جاهزه لهذا المشروع البديل ، ولكن حسبنا هنا ، الإشارة إلى الأهداف العامة والخطوط العريضة لهذا المشروع ، والذى اقترح تسميته "بمشروع التنمية المستقلة الديموقراطية" الذى يهدف إلى انعتاق هذه الدول من التبعية ، والاعتماد التدريجى على الذات ، وتنمية قوى الإنتاج من منطق إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، فى ضوء عدالة اجتماعية ، وديموقراطية حقيقية تتسع لتشمل ليس فقط البعد السياسى (حقوق الإنسان والحريات الفردية) وإنما أيضا البعد الإجتماعى (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) . وهو مشروع لابد وأن تكون له سياسات بديلة [١١١] لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى [١١٢] . وهذا المشروع الذى تمثل أهدافه العامة مصالح غالبية الطبقات والشرائح الاجتماعية المتضرره سيحتاج من المؤكد إلى تحالف شعبى وطنى ، يسعى إلى هذا المشروع وصياغته ووضع سياساته موضع التطبيق .

ولا شك صياغة هذا المشروع تمثل مهمة نبيلة ووطنية ، ينبغى على القوى الوطنية والديموقراطية المشاركة فى إنجازها .

■ ■ ■



هوامش

ومراجع الدراسة



(١) يستند هذا البحث على دراستنا الموسعة التى سبق نشرها فى مجلة **الأهرام الاقتصادى** خلال الفترة ما بين سبتمبر ١٩٨٢ ومارس ١٩٨٣ على مدار خمس وعشرين حلقة تحت عنوان " **مأزق النظام الرأسمالى** " ، وعلى الأخص الحلقة السابعة عشرة : " البلاد المتخلفة تحت وطأة الأزمة العالمية " التى نشرت فى ١٩٨٣/٢/٧ ، وعلى الحلقة الثامنة عشرة : " أيها النقديون .. ماذا تخبئون للعالم المتخلف " ؟ ونشرت فى ١٩٨٣/٢/١٤ ، وعلى الحلقة التاسعة عشرة : "الطريق المسدود للتنمية من خلال النمط الانفتاحى " ونشرت فى ١٩٨٣/٢/٢١ ، وعلى الحلقة العشرين : " عمليات التكييف الدولية للبلاد المتخلفة فى ضوء الخبرة التاريخية " ونشرت فى ١٩٨٣/٢/٢٨. كما يستند أيضا على النتائج التى توصلنا اليها فى دراساتنا حول أزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة والتى نشرت فى خمسة كتب مستقلة .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك الفترة راجع : رمزى زكى - **التاريخ النقدى للتخلف ، دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التاريخى للتخلف فى دول العالم الثالث** ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم (١١٨) الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ .

(٣) أنظر فى ذلك : ل . س . ستافريانوس - التصدع العالمى ، الجزء الأول ، ترجمة موسى الزعبى وعبد الكريم محفوض ، دار طلاس ، دمشق ، ص ٨٨-٨٩. ولمزيد من التفاصيل حول عمليات الاستغلال والنهب التى مارسها الأوربيون لمناجم الذهب والفضة ، أنظر أيضا :

Ernst Kämmel: *Finazgeschichte*, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1966.

(٤) انظر فى ذلك : م. فالكوسكى - **وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث** ، ترجمة الدكتور كمال غالى ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١١٦ .

(٥) كان الاقتصاد السياسى الكلاسيكى الليبرالى قد قدم تبريره النظرى لهذا التخصص من خلال نظرية النفقات النسبية التى فسر بها أسباب وجدوى قيام التجارة الدولية. ولم يكن ذلك ، فى الحقيقة، الا تعبير عن مصلحة بريطانيا آنذاك. فالتخصص فى الإنتاج يجعل كل دولة تنتج تلك السلع التى تتميز فيها بميزة نسبية. واذا حدث ذلك ، سيعم التقدم الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية بين دول العالم ، نظرا لما يتمخض عن ذلك من تقسيم مطرد للعمل ، واتساع فى حجم الأسواق والدخول القومية. وإن الشرط الأساسى لذلك هو حرية التجارة ، فلا يجب أن تتدخل الحكومات فى مجال الاستيراد والتصدير . ولم يكن ذلك فى الحقيقة الا تعبير عن مصلحة بريطانيا آنذاك وفى هذا الخصوص كتب الاقتصادى الإنجليزى المعروف ليونيل روبنز يقول : " إن الاقتصاديين الكلاسيك فى انجلترا عندما كانوا ينادون بحرية التجارة كسياسة عامة ، لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة هى أمر ضرورى لمصلحة العالم ، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط " - أنظر

Lionel Robins: *The Theory of Economic Policy, Macmillan,* London, 1952, p. 9ff.

(٦) بالاضافة إلى الدمار الواسع الذى لحق بالإنتاج الحرفى الصناعى لهذه الدول من جراء سياسة الباب المفتوح ، فقدت كثير من هذه الدول الأسواق الخارجية التى كانت تصدر اليها. وفى هذا الخصوص يقول الاقتصادى الأمريكى هارى ماجدوف " تشكل الهند النموذج الكلاسيكى لهذه السياسة. لقد كانت الهند على مدى قرون مصدرة للبضائع القطنية ، إلى حد أن بريطانيا فرضت تعريفة جمركية قاسية لفترة طويلة لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الهندية. ومع ذلك ، أصبحت الهند عند منتصف القرن التاسع عشر تتلقى ربع مجموع الصادرات البريطانية من القطنيات ، وفقدت أسواقها التصديرية الخاصة بها " - أنظر : هارى ماجدوف - **الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم** ، (إسم المترجم لم يذكر) مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٩ .

(٧) انظر : دكتور فؤاد مرسى - **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٨ ، ص ٦٦ .

(٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع : رمزى زكى - **أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية**. الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية. الناشر : دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٥١-١٥٦.

(٩) الفقرة التالية سبق نشرها فى مؤلفنا : **الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية**. الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٨٦/٨٥ ، الناشر : دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ١٩٨٧ ص ٥٤-٥٩.

(١٠) راجع : هارى ماجدوف - مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .

(١١) نفس المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة أنظر مؤلفنا - **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مساهمة نحو فهم أفضل** ، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت ، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٥ .

(١٣) راجع فى ذلك : ستيفن كاسلز وجودولاكوساك - **العمال المهاجرون والبنية الطبقية فى أوروبا الغربية** ، ترجمة محمود فلاحه ، منشورات وزارة الثقافة والإشاد القومى ، دمشق ١٩٧٩ ، ص ١٠٢ .

(١٤) نفس المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(١٥) نفس المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة فى حالة المانيا الغربية أنظر :

Autorenkollektiv: *Proletariat in der BRD*, Dietz Verlag, Berlin 1974, S. 217-232.

(١٧) أنظر فى ذلك :

E.T. Benrose: *The Large International Firm in Developing Countries*, Allen and Unwin, London 1968.

(١٨) راجع فى ذلك :

T. Atinc, A. Conford, R. Glasgow, H. Skipper and A. Yusuf: "International Transactions in Services and Economic Development, in: *Trade and Development,* An UNCTAD Review, No. 5, 1984.

(١٩) هناك من يرى ، أن النجاح الذى حققته تجربة النمور الأربعة الآسيوية فى مجال التصنيع التصديرى المعتمد على الانفتاح والليبرالية ، يعد نموذجا ينبغى على الدول النامية الأخرى إحتذاؤه. بيد أن الدراسة المعمقة لهذه التجربة تشير إلى أنها كانت نتاجا لأوضاع عالمية وإقليمية وجيوبوليتيكية وداخلية قلما يمكن توافرها أو تكرارها فى بلاد نامية أخرى. كما أن تعميم هذه التجربة فى البلاد النامية هو أمر خيالى فى ظل القيود الشديدة التى تضعها الآن الدول الرأسمالية الصناعية أمام الصادرات المصنعة ونصف المصنعة للدول النامية. وليس من المتوقع ، فى ظل الميركانتيلية الجديدة والكتل الاقتصادية الكبرى المتنافسة ، أن تتخلى الدول الصناعية عن نزعة الحماية وسياسة التمييز التى تمارسها ضد الصادرات الصناعية الآتية من البلاد النامية لمعالجة أكثر تفصيلا راجع على سبيل المثال :

J. Browett: The Newly Industerializing Countries and Radical Theories of Development, in: *World Development,* Vol. 13, No. 7. pp. 789-803, and see also: F. Fajznylber: Some Reflections on South-East Asian Export Industerialization, in: *CEPAL Review,* December 1981, pp. 111-132.

(٢٠) راجع فى ذلك :

William R. Cleine: *International Debt and the Stability of the World Economy,* Institute of International Economics, Washington, D.C., 1983, p. 25.

(٢١) أنظر فى ذلك :

World Bank: *World Development Report 1990,* Oxford Univerity, Press, 1990, p. 107.

(٢٢) مصدر هذه النسب :

United Nations: *Debt, A Crisis for Development,* U.N. Deparment of Public Informaion, March 1990, p. 13.

(٢٣) للتعمق أنظر :

Rameshwar Tandon: *Prebisch-Singer Hypothesis and Terms of Trade,* Ashish Publishing House, New Delhi 185; Jagadish Bhagavati; *The Economics of the Underdeveloped Countries,* Weiderfield and Nicolson, London 1971.

(٢٤) راجع على سبيل المثال : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - **تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٨** ، الطبعة العربية ، نيويورك ١٩٩٠ ، ص ٢٣٢ .

(٢٥) انظر :

Arghiri Emmanuel: *Unequal Exchange, A study of the Imperialism of Trade*, New York and London, Monthly Review Press, 1972.

(٢٦) راجع سمير أمين : **التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة** ، ترجمة عادل عبد المهدى ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٨٠/٨١ .

(٢٧) انظر فى ذلك :

Gunnar Myrdal: *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Duckworth, London 1957.

(٢٨) النص مقتبس من : فيليب بريار وبيار دوسيناز كلنز - **الإمبريالية** ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت وباريس ١٩٨٢ ، ص ١١٢ .

(٢٩) أنظر فى ذلك :

J.N. Bhagavati: Immiserising Growth, A Geometrical Note, in: *Review of Economic Studies*, Vol. xxv, June 1985, and see also: Distortion and Immiserisation: a Generalisation, in: *Review of Economic Studies*, Vol. xxxv., Nov. 1986.

(٣٠) للإحاطة بآليات تدوير هذه الفوائض ، أنظر رمزى زكى - **أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية** ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٥٧ - ١٦٠ .

(٣١) أنظر فى خصائص هذه السوق :

K. Venkatagiri Gowda: *Eurodollar Flows and International Monetary Stability*, Geetha Book House, Mysare, 1978.

(٣٢) عن هذه الأزمة ، أنظر مقالتنا : التشابه بين أزمة الديون والتعويضات الألمانية وأزمة الديون الخارجية للدول النامية ، منشورة فى كتابنا : **محنة الديون وسياسات التحرير** ، دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩١ ص ٢٥٩-٢٦٩.

(٣٣) وتتوزع هذه الديون على العالم الثالث كما يلى : ٣٧٪ مستحق على دول أمريكا اللاتينية ، ٢٣٪ مستحق على دول أفريقيا والشرق الأوسط ، ٢٦٪ مستحق على دول آسيا والباسيفيكى، ١٤٪ مستحق على دول جنوب أوروبا والبحر المتوسط ، وذلك طبقا للموقف فى عام ١٩٨٨ .

(٣٤) قارن فى ذلك دراستنا - أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة ، الآليات الحديثة لإعادة احتواء العالم الثالث ، منشورة فى مؤلفنا : **فكر الأزمة ، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى** ، مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٦٠ وما بعدها .

(٣٥) مصدر هذا الرقم :

I. Husain and I. Diwan (eds.): *Dealing with the Debt Crisis*, A World Bank Symposium, Washington D.C. 1989, p. 19.

(٣٦) مصدر هذه الارقام :

World Bank; *World Debt Tables, External Debt of the Developing Countries, 1982/83,* Washington D.C., 1983, p. XI1.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل الفنية حول هذه القضايا راجع : رمزى زكى - **أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٨) لبحث موضوع هروب وتهريب الأموال من البلاد المدينة إلى البلاد الرأسمالية الصناعية ، أنظر مقالنا : صندوق النقد الدولى والأموال الهربة للخارج (العودة المستحيلة) منشورة فى مؤلفنا: **فكر الأزمة** ... مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩-١٨٧ ، وأنظر ايضا:

J.T. Cuddington: The Extent and Causes of the Debt Crisis of the 1980's, in: I. Husain and I. Diwan (eds.): *Dealing with the Debt Crisis,* op. cit., pp. 15-42; Cumby, R. and R. Levich: "On the Defintion and Magnitude of Recent Capital Flight", in: Donald, R. Lessard and John Williamson (eds.): *Capital Flight and Third World Debt,* Institute for International Economics, Washington D.C., 1987.

(٣٩) للوقوف على دقائق عملية إعادة الجدولة راجع مؤلفنا - **أزمة الديون الخارجية** ... مصدر سبق ذكره .

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول معنى ووظائف هذه الاحتياطيات ، راجع دراساتنا : **الاحتياطيات الدولية وأزمة الديون الخارجية** ، من مطبوعات المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ١٩٩٠ ، وأنظر ايضا : ميسون حتر - **الاحتياطيات الدولية للاردن ، دراسة تحليلية** ، رسالة ماجستير قدمت للجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، عمان ١٩٩١.

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول عمليات " الإنقاذ المالى " التى قدمت لهذه الدول ، راجع رمزى زكى- **أزمة القروض الدولية** ...مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧-٨١

(٤٢) أنظر ، مثلا ، دراستنا : نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى " منشورة فى كتاب : **السياسات التصحيحة والتنمية فى الوطن العربى** (تحرير : رمزى زكى) من مطبوعات المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الناشر دار الرازى ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ١٧-٨٢.

(٤٣) أنظر على سبيل المثال :

D. Sedden: "Bread Riots in North Africa: Economic Policy and Social Unrest in Tunisia and Morocco", in: P. Lawrence (ed.):*World Recession and the Food Crisis in Africa,* James Currey, Londong 1986.

(٤٤) أنظر مثلا :

JR. Manuel Pastor: "The Effects of IMF Programs in the Third World: Debate and Evidence From Latin America", in: *World Development,* Vol. 15, No. 2, 1987 pp. 249-262.

(٤٥) أنظر : بول سويزى - الشركات ، والدولة ، والإمبريالية. مقال منشور فى مؤلف جماعى : **من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى** ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١١٢ .

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع دراستنا : هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة ، ملاحظات حول تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى. منشورة فى العدد الأول من مجلة " **العالم الثالث**" - القاهرة ١٩٩١ .

(٤٧) قارن فى ذلك : حمزة علوى - باكستان وبنجلاديش ، الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار، دراسة منشورة فى : نوبار هوفسبيان (محرر) - **باكستان الدولة والمجتمع والإسلام** ، ترجمة غانم بيبى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٣٩ .

(٤٨) نفس المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٤٩) نفس المصدر السابق ، ص ٤١/٤٢ .

(٥٠) حقا ، ما أكثر التنوع بين المدارس والاتجاهات النظرية التى راحت تؤصل لمفهوم الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار. فبخلاف نظرية الاستقلال النسبى للدولة relative autonomy التى أشار اليها حمزه علوى ، هناك المدرسة الهيكلية stracluralism التى ترتبط باسم المفكر لويس التوسير ، ومدرسة الصراع الطبقى التى تربط باسم نيكولاس بولانتزاس ، ومدرسة رأسمالية الدولة التابعة Dependent Capitalist State التى ترتبط بأسماء اندريه جوندر فرانك، وكاردوزو ، وغيرهما ، ومدرسة الدولة البيروقراطية التسلطية Authoritorian Bureaucratic State التى ترتبط باسم الكاتب الأرجنتينى قواليرمو أودانيل ... إلخ . وهى مدارس معاصرة اصطرع بينها الجدل فى الآونة الأخيرة وأحدثت ثراء فكريا فى فهمنا لموضوع " طبيعة الدولة " فى الدول النامية. ولا مجال هنا لعرض هذا الصراع الفكرى بين هذه المدارس. ولمزيد من التفاصيل انظر دكتور عبد الخالق عبد الله : **التبعية والتبعية السياسية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٦ .

(٥١) أنظر مؤلفنا - **الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية** ، الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الناشر : دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ١٥٤ .

(٥٢) أنظر فى ذلك :

Dharam Gahi (ed.): *The IMF and The South, the Social Impact of Crisis and Adjustment*, Zed Books, London and New Jersey 1991, p. 3.

(٥٣) ومن أمثلة ذلك ، فى حالة مصر والهند والسودان ، الأرصدة الاسترانية التى تراكمت لهذه الدول لدى بريطانيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

(٥٤) انظر مقالتنا : المحاور الأساسية لاستراتيجية الرأسمالية العالمية للخروج من أزمتها ، وهى المقالة رقم (١٧) من دراستنا الموسعة : مأزق النظام الرأسمالى التى نشرت **بالأهرام الاقتصادى** على مدار خمسة وعشرين حلقة فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٢ الى مارس ١٩٨٣ .

(٥٥) وفى ضوء الرغبة الجامحة التى أبدتها الكثرة من الدول النامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة ، تزايد على نحو لافت للنظر حجم معاهدات تشجيع وضمان هذه الاستثمارات فى الآونة الأخيرة ، فخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ تم توقيع ١٩٩ معاهدة. أما فى الثمانية عشر شهرا الأولى من التسعينات فقد وصل عدد هذه المعاهدات إلى ٩٤ معاهدة - انظر : نزيرة الافندى - الاستثمارات الأجنبية تستعيد سطوتها. **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، العدد رقم (١٢٢٩) بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٩٢ ، ص ٣٦ .

(٥٦) انظر فى الترويج الفج لسياسة نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص :

Steve H. Hanke (ed): *Privatizaiton & Dvelopment,* International Center For Economic Growth, ICS Press San Francisco, California, 1987; John Vickers and George Yarrow: *Privatization, An Economic Analysis*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, 1988.

(٥٧) حول مبدأ مبادلة الديون بأصول إنتاجية فى البلد المدين ، راجع مقالتنا : **أخطر مراحل المديونية الخارجية** ، بيع مؤسسات القطاع العام وفاء للديون. منشورة فى : **ليموند ديلوماتيك** ، العدد رقم (١٧) فبراير / مارس ١٩٩٠ .

(٥٨) لمزيد من التفاصيل راجع :

Dahram Ghai (ed.), *The IMF and The South*, op. cit.

(٥٩) راجع : ستيفان هايمر - الشركات المتعددة الجنسيات وقانون التطور غير المتكافئ ، منشورة فى مؤلف جماعى : من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٣ .

(٦٠) أنظر : كارل فولوث - الدولة فى الاقتصاديات الطرفية والشركات متعددة الجنسية ، دراسة منشورة فى : رولف هاينش وراينر يتسلاف (محرران) : **الدولة والتطور ، دراسات حول العلاقة بين السلطة والمجتمع فى البلدان النامية** ، ترجمة ميشيل كيلو ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٩ ، ص ٣٠٦-٣٥٢.

(٦١) أنظر فى ذلك : دكتور عبد الخالق عبد الله ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٩ .

(٦٢) لمزيد من التفاصيل أنظر : رمزى زكى - **التدويل وانعكاساته على قضايا الميزة النسبية وتقسيم العمل الدولى** ، دراسة مقدمة لاجتماع خبراء حول بحث موضوعات تمايز المعهد العربى للتخطيط بالكويت(١٣-١٤ اكتوبر١٩٩٢)

(٦٣) راجع **نفس المصدر السابق** .

(٦٤) للإحاطة بتفصيلات أوسع ، راجع : دكتور إبراهيم العيسوى ودكتور رمزى زكى ودكتور حسين الفقير : **خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر.** سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ٧٣) التى يصدرها معهد التخطيط القومى - القاهرة ١٩٩٢ .

(٦٥) المقصود بالإغراق هنا ، بيع المنتج فى سوق خارجى بأقل من متوسط كلفة إنتاجه حتى يمكن تدمير المنتجين المحليين المنافسين فى هذه السوق ، ثم الاستئثار بعد ذلك بهذه السوق .

(٦٦) لمزيد من التفاصيل والمراجع الإضافية أنظر : رمزى زكى - **مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٠٩-٤٣٠.

(٦٧) ربما كان الاستثناء (المنقوص) فى هذا الخصوص ، هو أن بعض المنتجين الزراعيين فى الدول النامية قد تحولوا ، بعد إجراءات " تحرير " قطاع التجارة الخارجية والقطاع الزراعى ، من إنتاج السلع التقليدية (المواد الغذائية والمواد الخام) إلى إنتاج بعض سلع التصدير النقدية ، مثل النباتات الطبية والعطرية والفواكه. لكن ذلك كان على حساب إنتاج المحاصيل الأخرى، بسبب محدودية الموارد الزراعية. وقد اضطر البلد ، فى هذه الحالة ، أن يلجأ إلى استيراد النقص الذى حدث فى إنتاج هذه المحاصيل. وفى حالات كثيرة كان ما يتكبده البلد من نقد أجنبى فى سبيل استيراد تلك المحاصيل أكبر بكثير من الزيادة فى النقد الأجنبى التى نجمت عن تصدير هذه السلع.

(٦٨) ناهيك عن الكوابح الأخرى المعيقة للتصدير والموجودة أصلا فى هذه البلدان والتى تتمثل فى الإجراءات البيروقراطية المعقدة ، وعدم وجود مؤسسات متخصصة لخدمة قطاع التصدير (مؤسسات ضمان الصادرات وتمويلها ، ...) وعدم القدرة على الوصول للأسواق الخارجية بسبب نقص المعلومات وأبحاث التسويق والترويج ... إلخ .

(٦٩) معنى هذا ، ببساطة شديدة ، هو أن التخفيض قد خلق تحديا أساسيا أمام المصدرين. ذلك أنهم إذا لم ينجحوا فى زيادة حجم صادراتهم - على الأقل - بنفس نسبة التخفيض ، فإن المحصلة النهائية لذلك ستكون هى تدهور حجم ما يؤول لهم من نقد أجنبى ، وللتوضيح ، نعود إلى مثالنا فى المتن. فقد افترضنا أن سعر الصرف قبل التخفيض كان : واحد دولار = ٢ جنيه مصرى ، وبالتالى كان سعر الحذاء بالدولار يساوى ١٠ دولار ، على أساس أن سعره المحلى كان يساوى عشرين جنيها. دعنا نفترض أن المصدر كان يصدر ١٠٠ حذاء ، مما يعنى أن حصيلة ما يؤول له من نقد أجنبى من وراء هذا التصدير يعادل ١٠٠٠ دولار (وهو ما يساوى ٢٠٠٠ جنيه مصرى). فإذا قامت الدولة بتخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى بنسبة ٥٠٪ فأصبح : واحد دولار = ٣ جنيهات ، ومن ثم انخفض سعر الحذاء بالدولار فأصبح يساوى ٦٦ر٦ دولار - بافتراض ثبات سعره محليا بعد التخفيض. فإذا ظلت الكمية التى يصدرها كما هى (= ١٠٠ حذاء) فإن حصيلة ما يؤول إليه من نقد أجنبى بعد التخفيض ستصبح مساوية لمقدار ٦٦٦ دولارا وبذلك يكون قد خسر ٣٣٤ دولارا (وإن كان دخله بالنقد المحلى لم يتأثر : ٦٦٦ × ٣ = ٢٠٠٠ جنيه تقريبا). من هنا ، لو شاء هذا المصدر (أو البلد عموما) أن يحافظ على حصيلته من النقد الأجنبى دون زيادة أو نقصان بعد التخفيض فإنه يتعين عليه فى هذه الحالة أن يزيد صادراته من الأحذية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪. أى يتعين عليه أن يصدر ١٥٠ حذاء ، لأنه عندئذ سيكون دخله يساوى : ١٥٠ × ٦٦ر٦ = حوالى ١٠٠٠ دولار .

(٧٠) قدر التقرير الأخير عن " تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٢ " الذى أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حجم الخسائر التى تحملتها البلاد النامية من جراء تزايد نزعة الحماية ضد صادراتها المصنعة بحوالى ٣٥ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٠ - انظر : **نفس التقرير** ، ص ٦٧ من الطبعة العربية .

(٧١) لمزيد من التفاصيل أنظر للمؤلف : **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو**، مذكرة خارجية رقم (٦٩١) من مطبوعات معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، ١٩٦٦ .

(٧٢) أنظر فى ذلك ما يقرره خبيران من خبراء الصندوق :

Omotunde Johnson and Joanne Salop: "Distributional Aspects of Stabilization Program in Developing Countries", in : IMF *Staff Papers*, Vol. 27 (March 1980) pp. 1-23.

(٧٣) أنظر فى ذلك :

John Williamson (ed.): *IMF Conditionality*, Washington D.C. Institute for International Economics, 1983, p. 630.

(٧٤) أنظر هذه الأرقام عند :

Dharam Ghai (ed.): *The IMF and The South*, op. cit., p. 23.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل إقرأ :

Manuel Pastor, JR.: The Effects of IMF Programs in the Third World", *op. cit*, pp. 254-258.

(٧٦) ثمة استثناءات طفيفة ، فيما يتعلق بتأثير هذه البرامج على الطبقة العاملة. فبعض شرائح من العمال ، وبالذات ذوى المهارة العالية والقدرة الانتاجية المرتفعة ، قد يستفيدون من تلك البرامج، وبخاصة من تتاح لهم الفرصة للعمل فى المناطق الحرة ، أو فى فروع الشركات الأجنبية ، أو فى قطاع الخدمات (السياحة والبنوك الأجنبية) وخاصة حينما تكون أجور هؤلاء بالنقد الأجنبى. بيد أن هؤلاء يمثلون نسبة تافهة جدا من إجمالى عدد الطبقة العاملة .

(٧٧) انظر فى ما يذكره خبراء الصندوق والبنك فى هذا الخصوص :

V. Thomas, A. Chhibbar, M. Dailami and J. de Melo (eds.): *Restructuring Economics in Distress, Policy Reform and the World Bank*, Oxford University Press 1991, pp. 257-261.

(٧٨) أنظر فى ذلك مقالتنا - هل تصلح زيادة الأجور كبديل عن الدعم ، منشورة فى مؤلفنا - **دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ - ص ٦٩-٧٠ .

(٧٩) أنظر فى هذه الظاهرة :

Dharam Ghai (ed.), *op. cit.* p. 29-31.

(٨٠) فعلى سبيل المثال ، خططت الحكومة البرازيلية فى عام ١٩٨٩ فى ضوء ما التزمت به تجاه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لكى تسرح ٨٠٠٠٠٠ عامل وموظف ، ممن يعملون فى مؤسسات القطاع العام ، لكى توفر فى بند الأجور بالموازنة العامة. وقد نجم عن ذلك تشريد العمال وأسرهم وحرمانهم من وسائل المعيشة. والمفارقة البائسة فى هذا الخصوص ، كما يقول

تقرير منظمة الأونكتاد عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩ ، هى أن الوفر الذى حققته حكومة البرازيل من وراء هذا التسريح هو مبلغ لا يكفى لدفع مستحقات الفوائد عن الديون الخارجية المستحقة على البرازيل لبضعة أيام على مدار السنة. أنظر مؤلفنا - **الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث** ، دار سينا ، القاهرة ١٩٩٢ .

(٨١) راجع فى ذلك :

Richard Sandbrook: "Economic Crisis, Structural Adjustment and the State in Sub-Saharan Africa", in: Darham Ghai (ed.), *op. cit.*, p. 105.

(٨٢) تنبغى الإشارة هنا ، إلى أن القضاء على احتكار القلة لملكية الأراضى وتوزيعها على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين قد أدى إلى تحرير الأرض من وضعها الاحتكارى وخفف من ندرتها النسبية الناجمة عن المضاربة عليها. وقد وجد عدد كبير من سكان الريف الذى كانوا فى عداد فائض السكان النسبى الفرصة للعمل والرزق والعيش بالزراعة. كما أن إزاحة احتكار القلة لملكية الأرض قد أدى - عبر قوانين الاصلاح الزراعى - إلى تحرير الفائض الاقتصادى الذى كان يذهب للملاك ويبدد فى أغراض الاستهلاك الترفى. وكان لتحرير هذا الفائض من سيطرة كبار الملاك وذهاب جزء منه للملاك الصغار تأثيرا إيجابيا على زيادة الإنتاجية وحجم الإنتاج. فالمنتجون بعد أن عاد إليهم جزء هام من الفائض الزراعى ، والذى كان يأخذ شكل الريع ، ارتفع مستوى معيشتهم وأصبح لديهم الحافز على زيادة الإنتاج طالما أنهم أصبحوا يشعرون أن نتيجة ذلك ستكون زيادة مستوى دخولهم وتحسن أحوالهم المعيشية. كما أدى تطبيق هذه القوانين إلى الحد من الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن. وقد أكدت كثير من الدراسات - هذه الحقائق ، وبخاصة فى السنوات الأولى التى اعقبت تنفيذ هذه القوانين. راجع : رمزى زكى - **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة** ، سلسلة عالم المعرفة (رقم ٨٤) التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، ص ٣٧٨ وما بعدها .

(٨٣) أنظر مؤلفنا سالف الذكر مباشرة ، ص ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٨٤) حرصت أنظمة الحكم فى غالبية البلاد النامية على توفير الغذاء الرخيص لساكنى المدن لأن ذلك " عامل جوهرى فى تهدئة القلق بالمناطق الحضرية والإبقاء على الأجور الصناعية منخفضة، لتضمن أرباحا صناعية مرتفعة بما يكفى لجذب المستثمرين المحليين والأجانب " - انظر : فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليز - **صناعة الجوع ، خرافة الندرة** ، ترجمة احمد حسان ، سلسلة عالم المعرفة (رقم ٦٤) الكويت أبريل ١٩٨٣ ، ص ١٥٠ .

(٨٥) نفس المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

(٨٦) راجع فى ذلك :

IMF: "Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment Programms", *op. cit.* p. 29.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل راجع :

Odin Knudsen and John Nash: "Agricultural Policy", in: V. Thomas, A.

Chhibber, M. Dailami and J. de Melo (eds.): Restructuring Economics in Distress, *op. cit.*, pp. 131-151.

(٨٨) راجع فى ذلك :

U. Haung and P. Nicholas; "The Social Costs of Structural Adjustment", in: *Finance & Development*, Vol. 24, No. 3., June 1987, pp. 22-24.

(٨٩) أنظر : ثانديكا مكانداويرى - **التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا** (برنامج بحثى) ، المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) بداكار ، ترجمة الدكتور حسن أبو بكر ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٦.

(٩٠) المقصود بذلك العلاقة النسبية بين زيادة الأسعار النهائية للمنتجات الزراعية والزيادة النسبية التى تحدث فى الإنتاج الزراعى بسبب زيادة الأسعار .

(٩١) ويشير ثانديكا مكانداويرى ، نقلا عن دراسة قام بها م. بوند ، إلى أن مرونات السعر التجميعى طويلة المدى للعرض الزراعى فى تسع دول أفريقية واقعة جنوب الصحراء كانت موجبة، لكنها بالغة الانخفاض ، وتراوحت فيما ٧٠ر. إلى ٥٤ر. (بمتوسط ٢١ر.). انظر ثانديكا مكانداويرى ، **المصدر سالف الذكر** ، ص ٢٦ وانظر أيضا :

M. Bond: Agricultural Response to Price in Sub-Saharan African Countries, *IMF Staff-Papers*, Vol. 40. No. 3. Dec. 1984.

(٩٢) أنظر : ثانديكا مكانداويرى ، **نفس المصدر** ، ص ٢٦ .

(٩٣) وإن كان إنتاج بعض المواد الغذائية (كالفواكه مثلا) قد زاد ، ولكن على حساب نقص الإنتاج فى محاصيل أخرى بسبب زيادة الطلب عليها من ذوى الدخول المرتفعة وساكنى المدن .

(٩٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة إقرأ : رمزى زكى - **المشكلة السكانية وخرافة المالوسية الجديدة** ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٥ .

(٩٥) قارن : ثانديكا مكانداويرى ، **نفس المصدر** ، ص ٢٧ .

(٩٦) أنظر فى ذلك :

Elaine Zuckerman: "The Social Costs of Adjustment", in: V. Thomas, A.Chibber, M. Dailami and J. de Melo (eds.): Restructuring Economics in Distress, *op. cit.*, p. 248.

(٩٧) أنظر دكتور محمد أبو مندور - برامج التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية "التوجهات والآثار المحتملة ". منشورة فى : مؤلف جماعى : **المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر**، وثائق ندوة عقدها ونشرها مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٧٥ .

(٩٨) علينا أن نلاحظ هنا ، كما يقول الباحث صلاح العمروسى " انه إذا ما جمع الفلاح الغنى بين ملكية الأرض وبين الاستثمار الرأسمالى ، فإنه فى هذه الحالة يمثل صفة مزدوجة ، صفته كرأسمالى (يحصل على الربح لقاء رأسماله المستثمر) وصفته كمالك (يحصل على الريع لقاء

ملكيته للأرض " - راجع دراسته : ملاحظات موجزة حول المسألة الفلاحية من منظور الاشتراكية العلمية " - منشورة فى الكتاب المشار اليه فى الهامش رقم (٩٧) ، ص ٢٤ .

(٩٩) راجع فى ذلك : البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ ، الطبعة العربية ، ص ٨٣.

(١٠٠) نفس المصدر السابق ، ص ٥١

(١٠١) أنظر ، على سبيل المثال ، ما كتبناه عن "عمالة الشوارع" فى هونج كونج فى : خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة الصنع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢-١٧٣ .

(١٠٢) أنظر فى ذلك : البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(١٠٣) نفس المصدر السابق ، ص ٧١

(١٠٤) راجع فى ذلك :

Alejandro Foxley and Laurence Whitehead: Economic Stabilization in Latin America: Political Dimensions - Editor's Introduction, in: *World Development*, Vol. 8, No. 11, 1980, p. 828.

(١٠٥) وفى هذا السياق ، كتبت تيريزا هايتر : " إن مدى اتساع القمع فى شيلى بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بسلفادور اللنيدى ، والتخفيضات الوحشية فى الأجور والوظائف ومستويات المعيشة ، وفتح أبواب شيلى للاستثمارات الأجنبية ، مع التوقعات التى لم تتحقق حتى الآن بأن ذلك سيؤدى الى زيادة تصدير البضائع المصنعة لهو أمر معروف جيدا. ويعلق مدير شركة كيميكال هوكست دى شيلى فى خطاب أرسله الى المركز الرئيسى للشركة فى فرانكفورت فى سبتمبر عام ١٩٧٣ : " حدث أخيرا تدخل العسكريين الذى طال أنتظاره .. ونعتقد أن العملية التى قام بها الجيش والبوليس لم تكن لتخطط وتنسق بطريقة أكثر ذكاء من تلك التى حدثت ." - انظر كتابها - صناعة الفقر ، ترجمة مجدى نصيف، كتاب الاهالى رقم (٣٥) القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٨٦-١٨٧. وللإحاطة بتفاصيل أكثر حول الأوضاع السياسية والاجتماعية بشيلى عقب الانقلاب العسكرى الذى قاده بينوشيه انظر مقالتنا : " بعض التجارب الأليمة فى إعادة جدولة الديون : حالة إندونيسيا وشيلى " - وهى الحلقة الثالثة والعشرين من دراستنا الموسعة : مأزق النظام الرأسمالى ، التى نشرت على مدار خمسة وعشرين حلقة بالأهرام الاقتصادى ، سبتمبر ١٩٨٢ / مارس ١٩٨٣. وأنظر أيضا .

Vincent Parkin: Economic Liberalism in Chile, 1973-82, a Model for Growth and Development or a Recipe For Stagnation and Impoverishment? in: *Cambrige Journal of Economics*, No 7/1983, pp. 101-124.

(١٠٦) وفى الحالات التى تحسن فيها ميزان المدفوعات ، كان ذلك راجعا الى تخفيض الاستيراد (كما حدث فى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية) وهو الأمر الذى كانت له علاقة وثيقة بخفض مستوى الاستهلاك المحلى الضرورى وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدل النمو

الاقتصادى وزيادة البطالة. فالتحسن هنا ناجم عن الانكماش وليس عن تحسن حقيقى فى معدلات الأداء الاقتصادى .

(١٠٧) أنظر فى ذلك : برابهات باتنيك - الإمبريالية ونمو الرأسمالية الهندية ، منشورة فى كتاب : **الإمبريالية وقضايات التطور الاقتصادى فى البلدان المتخلفة.** مجموعة دراسات . ترجمة عصام الخفاجى ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٩١ .

(١٠٨) هذا النزف الذى يمثله هروب وتهريب رأس المال للخارج واندماجه فى المراكز الرأسمالية الصناعية ، والذى يتم عبر شبكة المصارف متعددة الجنسيات وأسواق النقد الدولية ، يحرم البلاد النامية من إمكانات هائلة لتراكم رأس المال فى ضوء ضخامة حجم هذه الأموال ، وبالتالى يعوق تكوين برجوازية صناعية فى دول المحيط. فى هذا السياق ، كتب كريستيان بالوا يقول : ".. إن من نتائج تكوين المصارف المتعددة الجنسيات فى المحيط تجميع رأس المال النقدى للمحيط بهدف مصلحة واحدة هى تكوين رأس المال. وذلك بالتطابق مع قرارات المراكز المالية الدولية. وعلى هذا الأساس ، فإنه من السهل فهم استجابة نشوء رأسمال صناعى وطنى فى المحيط ، وعدم تمكن البورجوازية المحيطية أن تلعب الدور الذى استأثرت به برجوازية المركز .. وهو تراكم رأس المال. وبهذا لا يمكن للبرجوازية المحيطية إلا أن تكون " زبونا " للبرجوازية المالية والصناعية للمركز ، وهذا ، ما يسمح لفرانك بتسميتها " بالبرجوازية الرثة " -أنظر : كريستيان بالوا - **الاقتصاد الرأسمالى العالمى** ، المرحلة الاحتكارية والإمبريالية الجديدة ، ترجمة عادل عبد المهدى، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٦٠ ، ولمزيد من التفاصيل حول هروب رأس المال الخاص من البلاد النامية إلى البلاد الرأسمالية الصناعية انظر:

Wilhelm Nölling, Combating Capital Flight From Developing Countries, in: *Intereconomics*, Review of International Trade and Development (Hamburg) May/June 1986, pp. 117-123.

(١٠٩) فى دراسة هامة نشرها ميشيل تشوسودوفسكى ، أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة اوتاوا يكندا ، يشير إلى أنه : " تماما كما يحدث فى إجراءات إشهار الإفلاس ، فإن شركات القطاع العام السليمة فى الأرجنتين وفنزويلا ، مثل الخطوط الجوية وشركات الاتصالات اللاسلكية ، تم بيعها بأسعار زهيدة ليس للقطاع الخاص ، وإنما لشركات قطاع عام أوروبية. أما عوائد هذه الخصخصة فقد " استفادت " منها الحكومتان فى سداد ديونهما لدى الدول الأعضاء فى نادى باريس ولندن. وفى بولندا ، تم إلغاء جزء كبير من الديون الخارجية شريطة أن تخضع الحكومة لسياسة العلاج بالصدمات (Big Bang) ابتداء من يناير ١٩٩٠. وبيع مؤسسات الدولة تحت إشراف مؤسسات واشنطن. وهكذا فان كثيراً من البلدان المدينة وجدت نفسها مضطرة لبيع شركاتها بالمزاد. ونزل هذا السيل من البيع بالأسعار الى الحضيض. إنه استعمار بكل ما تحمله الكلمة من معنى. استعمار يسمح للولايات المتحدة وأوروبا الغربية ان تشترى العالم بثمن بخس، بما فيه أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق " . أنظر مقالته : العناد المدمر لصندوق النقد الدولى ، من " الإصلاح الاقتصادى " إلى " محاربة الفقر " ، نشرت فى **مجلة اليسار** ، العدد رقم ٣٣ ، نوفمبر ١٩٩٢ ، ص ٦٠ .

(١١٠) يقول ميشيل تشوسودفسكى ، فى مقالته السالفة الذكر " تلك الجماهير التى ازدادت فقرا بسبب سياسة " الإصلاح " توجب عليها أن تخفض كثيرا من مشتريات الطعام ، الأمر الذى أدى - طبقا لهذه السياسة - إلى وجود فائض من المنتجات الزراعية والغذائية يتم تصديره ". ويشير إلى حالة ذلك فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بالقول : " فى مجموعة دول الكومنولث يتم بيع " فائض " الغذاء المنتج محليا بالمزاد فى بورصات البضائع التى تكونت حديثا فى موسكو ، حيث تتم المعاملات بين السماسرة والتجار الروس من جانب ورجال الأعمال الغربيين من جانب آخر بأسعار " مدولرة ". هذا فى الوقت الذى تمنح فيه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مساعدات غذائية عاجلة لدول الكومنولث " - نفس المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(١١١) ليس يخفى ، أن هذا المشروع البديل يختلف عن مشروع التنمية الذى ساد فى الستينات والسبعينات ، والذى لعبت فيه الدولة الدور الرئيسى ، والمهيمن فى إطار شعبوى لم يسمح بالديموقراطية للشعب وارتكب أخطاء فادحة أدت فى النهاية إلى الخضوع لتلك البرامج. كما أن الرجوع إلى هذا المشروع أمر مستحيل فى ضوء التحويلات الاقتصادية الاجتماعية ، والتبدلات الضخمة التى حدثت فى الظروف الاقليمية والعالمية. وفى هذا السياق كتب الاقتصادى الجزائرى فيصل ياشير يقول : " إن هذا النموذج استنفد إمكاناته التاريخية ، اللهم إلا فى حالة بعض البلدان الأكثر تخلفا نسبيا من حيث بناها الاجتماعية والاقتصادية . وعلى أى حال فإن القيود والتناقضات التى واكبت هذا النموذج ، هى السبب الرئيسى فى انفتاح السياسات الاقتصادية فى كل مكان تقريبا على الرأسمالية ، وعلى التقسيم الدولى للعمل. وتحاشيا للسقوط فى المهاوى السابقة ، فإن السياسات البديلة التى لا غنى عنها تمتد لتشمل الزراعة والصناعات التجهيزية والتدريب والبحوث ، بغية التخلص من التبعية فى المجالين الغذائى والتكنولوجى ، ودمج القسم الأكبر من القوى العاملة المتوافرة فى أشكال حديثة من الإنتاج ، وجعل النشاط الاقتصادى للبلد المعنى يستند إلى موارده الذاتية ، وإلى طاقته الإنتاجية الاجتماعية بدلا من الاعتماد على إيرادات الريع. ولن يتسنى رسم هذه السياسات البديلة وتطبيقها طالما ظلت الطبقات الاجتماعية المعنية اكثر من غيرها بهذا التطبيق عاجزة عن التأثير بشكل حاسم على الحكومات لحملها على تجسيد شواغلها فى صلب النظام السياسى ." - انظر مقالته : " الأزمة وسياسات التصحيح فى البلدان العربية " منشورة فى مجلة : **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد رقم (١٢٠) مايو ١٩٨٩ ص ١١١-١١٢ .

(١١٢) فى ضوء الحصاد المدمر الذى نجم عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على البلاد النامية ، اتجهت مؤخرا بعض المنظمات الدولية إلى إعداد بدائل لسياسات تلك البرامج. ونذكر فى هذا السياق جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ECA. حيث أصدرت مؤخرا دراسة بعنوان : الإطار الأفريقى البديل لبرامج التكيف الهيكلى من أجل التحول والإنعاش الاقتصادى الاجتماعى - ١٩٩١ ". ومجمل هذا التقرير ينطلق من عدم ملاءمة برامج الصندوق والبنك فى إصلاح شئون القارة الأفريقية ، وأن تنمية القارة هى عملية تحولات طويلة المدى ، ولا يجوز تجزئتها إلى متطلبات قصيرة ومتوسطة المدى. فهى تحتاج لجهود مستمرة دوما ، وعلى فترة طويلة من أجل النهوض بالانتاج ، وإشباع الحاجات الأساسية عند مستويات دائمة الارتفاع. وتلك مهام يجب النظر اليها على أنها مهام داخلية تستجيب للمطامع الداخلية ، وأن تنفذ من

خلال القيادات الوطنية المحلية ، منتهجة فى ذلك نظاما للأولويات محددا ضمن استراتيجية وطنية طويلة المدى ، تعتمد على خصوصيات وأوضاع هذه القارة وشروطها الداخلية. وأهداف هذه الاستراتيجية يجب أن تتمحور حول القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الناس عن طريق عمليات التنمية المتحورة على البشر human-centred development خالقة بذلك عملية دفع ذاتى مستمر للتنمية والنمو. وتحقيق ذلك يكون مرتبطا بالسعى نحو الاعتماد الجماعى على الذات ، داخليا فى كل بلد على حدة ، وإقليميا على مستوى دول القارة. وترى اللجنة ، أن التحولات والمواءمات الكفيلة بتحقيق ذلك ، يجب أن تمتد لتشمل الهياكل المادية والاجتماعية وعلاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتكنولوجيا وبنية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهياكل التمويل المحلى والتجارة الخارجية. وقد ركز التقرير اهتمامه على ثلاثة قضايا أساسية من القضايا التى يهتم بها الصندوق والبنك وقدم فيها بدائل سياسات مختلفة ، وهى سعر الصرف ، سعر الفائدة ، دعم المنتجات الغذائية. والتقرير فى عمومه على درجة كبيرة من الأهمية والفائدة ، خاصة وأنه يقدم رؤية بديلة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى من منظور القارة الأفريقية ومشكلاتها الحقيقية : أنظر للتفصيل :

United Nation, Economic Commission for Africa; *African Alternative Framework to Structural Adjustment Programmes for Socio-Economic Recovery and Transformation*, Addis Ababa, 1991.

مؤلفات الدكتور رمزى زكى

١- مشكلة الادخار ، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية .
الناشر : الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢- أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث .
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .
(الكتاب الحائز على جائزة الدولة فى الاقتصاد والمالية لعام ١٩٧٩) .

٣- مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء .
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ .

٤- دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة.
الناشر : مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

٥- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة .
الناشر : سلسلة " عالم المعرفة " رقم (٨٤) التى يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت - ديسمبر ١٩٨٤ .

٦- بحوث فى ديون مصر الخارجية .
الناشر : مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٧- الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية .
الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، الناشر : دار المستقبل العربى ، القاهرة - ١٩٨٥ .

٨- الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مساهمة نحو فهم أفضل .
مطبوعات المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الناشر : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت ، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٨٥ .

٩- التضخم المستورد ، دراسة فى آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية .
الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، الناشر : دار المستقبل العربى ، القاهرة - ١٩٨٦ .

١٠- **حوار حول الديون والاستقلال ، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر .**
الناشر : مكتبة مدبولى ، القاهرة - ١٩٨٦ .

١١- **أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية.**
الناشر : الأمانة العامة للشئون الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، الناشر : دار المستقبل العربى ، القاهرة - ١٩٨٧ .

١٢- **التاريخ النقدى للتخلف ، دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث .**
الناشر : سلسلة عالم المعرفة ، رقم (١١٨) يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ، ١٩٨٧ .

١٣- **مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية ، المشكلات الراهنة ، والآفاق الممكنة والواجهات الملحة .**
الناشر : دار الشباب ، قبرص ١٩٨٧ .

١٤- **الاعتماد على الذات ، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية .**
الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الناشر : دار الشباب بقبرص ١٩٨٧ .

١٥- **فكر الأمة : دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى العربى .**
الناشر : مكتبة مدبولى ، القاهرة - ١٩٨٧ .

١٦- **الاقتصاد العربى تحت الحصار .**
دراسات فى الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها فى الاقتصاد العربى مع اشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية ، الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - ١٩٨٩ .

١٧- **محنة الديون وسياسات التحرير فى العالم الثالث .**
دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩١ .

١٨- **الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث .**
دار سينا ، القاهرة ١٩٩٢ .

٩٣ / ١٩٣٦

I . S . B . N 977 - 5140 - 44 -7